

Distr.: General
14 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ١٤٩ من جدول الأعمال
تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/
يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

| | | |
|----|-------|--|
| ٧ | | أولا - مقدمة |
| ٨ | | ثانيا - أداء الولاية |
| ٨ | | ألف - لمحة عامة |
| ٩ | | باء - تنفيذ الميزانية |
| ١٣ | | جيم - مبادرات دعم البعثة |
| ١٣ | | دال - التعاون الإقليمي للبعثة |
| ١٤ | | هاء - الشراكات، وتنسيق الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة |
| ١٥ | | واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج |
| ٧٧ | | ثالثا - أداء الموارد |



الرجاء إعادة استعمال الورق

130213 110213 12-65053 (A)



| | | | |
|----|-------|--|---------|
| ٧٧ | | الموارد المالية | - ألف |
| ٧٨ | | موجز المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة التوزيع عبر المجموعات | - باء |
| ٨٠ | | نمط الإنفاق الشهري | - جيم |
| ٨١ | | الإيرادات والتسويات الأخرى | - دال |
| | | النفقات بالنسبة للمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية واحتياجات | - هاء |
| ٨١ | | الاكتفاء الذاتي | |
| ٨٢ | | قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية | - واو |
| ٨٢ | | تحليل الفروق | - رابعا |
| ٨٩ | | الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها | - خامسا |

لقد تم الربط بين مجموع إنفاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وهدف العملية من خلال عدد من أطر الميزنة المستندة إلى النتائج مصنفة على أساس العناصر التي تتكون منها، وهي البيئة الآمنة والمأمونة؛ والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وعملية السلام؛ والقانون والنظام؛ والدعم.

وأُنيطت بالعملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مهمة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف شامل هو إعادة إقرار السلام والأمن والاستقرار على الأمد البعيد في كوت ديفوار. فمن بين ما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، أن المجلس قرر أن يظل القوام المأذون به للعنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مؤلفاً من ٩ ٧٩٢ فرداً، منهم ٢ ٤٠٠ جندي إضافي أذن بهم بموجب القرارين ١٩٤٢ (٢٠١٠) و ١٩٦٧ (٢٠١١)، وأن يقوم الممثل الخاص للأمين العام بالتصديق على استيفاء جميع مراحل الانتخابات التشريعية المقبلة للضمانات اللازمة لإجراء انتخابات مفتوحة وحرّة ونزيهة وشفافة، وفقاً للمعايير الدولية والمعايير المتفق عليها. وقد عولجت الاحتياجات الإضافية الناجمة عن ذلك في الميزانية التكميلية.

وحدث تحسن نسبي في مجال الأمن في معظم أنحاء البلد، ولكن وقعت انتكاسات أيضاً، ولا سيما في الغرب على طول الحدود مع ليبيريا، ويتجلى ذلك في مقتل حفظة السلام السبعة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، مما يدل على هشاشة الوضع في تلك المنطقة واحتمال تدهور الحالة.

وفي أعقاب الانتخابات التشريعية التي أجريت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وافتتاح الجمعية الوطنية لكوت ديفوار المنتخبة ديمقراطياً في نيسان/أبريل ٢٠١٢، واصلت عملية الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية لتحقيق الاستقرار في البلد.

وأحرز تقدم محدود في وضع برنامج وطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. غير أن الرئيس واتارا أنشأ فريقاً عاماً مكلفاً بوضع إطار عمل وطني لإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وقدمت عملية الأمم المتحدة الدعم في هذا الصدد.

وتكبدت عملية الأمم المتحدة ٦٢٥,١ مليون دولار من النفقات في الفترة المشمولة بالتقرير، أي بمعدل إجمالي لتنفيذ الميزانية الإجمالية نسبته ٩٦,٨ في المائة (مقارنة بنفقات الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ التي بلغت ٥٥١,٥ مليون دولار، بمعدل تنفيذ نسبته ٩٦,٧ في المائة).

وحققت البعثة رصيماً إجمالياً غير منفق قدره ٢٠,٨ مليون دولار (٣,٢ في المائة) في فئات نفقات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٦,٩ ملايين دولار)، والموظفين المدنيين (٣,١ ملايين دولار)، والتكاليف التشغيلية (١٠,٨ ملايين دولار).

ويُعزى انخفاض الإنفاق على الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة (٩,٤ ملايين دولار) بسبب انخفاض عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة، وهذا بدوره يعود إلى العدد المحدود من خبراء الشرطة الناطقين بالفرنسية الذين قدمتهم البلدان المساهمة بأفراد الشرطة باعتبار أنهم يمتلكون المهارات اللازمة للمساعدة في بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون الإيفوارية. وقوبل هذا الانخفاض جزئياً بارتفاع الإنفاق على الوحدات العسكرية (٢,٧ مليون دولار)، وهي نفقات ناجمة أساساً عن تكاليف الرحلات الجوية التجارية لأغراض نشر أفراد الوحدات وتناوبهم، وتكاليف شحن المعدات المملوكة للوحدات ونشرها.

ويُعزى النقص في نفقات الموظفين المدنيين أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من متطوعي الأمم المتحدة (٣,٨ ملايين دولار) والمساعدة المؤقتة العامة (٢,٦ مليون دولار) بسبب عدم توظيف من يشغل بعض الوظائف المتصلة بالانتخابات. وقوبل هذا الانخفاض جزئياً بارتفاع نفقات الموظفين الدوليين (٢,٩ مليون دولار)، الأمر الذي يُعزى أساساً إلى ارتفاع التكاليف العامة للموظفين والنفقات ذات الصلة بالمرتبات، مع أن هذا الارتفاع قوبل جزئياً بوقف صرف بدل مراكز العمل الخطرة.

ويُعزى انخفاض النفقات في بند التكاليف التشغيلية أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بكل من النقل الجوي (٨,٩ ملايين دولار) بفضل ترشيد استغلال العتاد الجوي؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٢,٩ مليون دولار) بسبب التأخير في وضع برنامج وطني جديد لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقوبل الرصيد غير المستخدم جزئياً بزيادة النفقات عما كان مدرجاً في الميزانية فيما يتعلق بالمرافق والهياكل الأساسية (٧,٥ ملايين دولار)، والاتصالات (٢,٧ مليون دولار)، والسفر في مهام رسمية (٢,٨ مليون دولار).

أداء الموارد المالية^(أ)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢)

| الفرق | | | | |
|----------------|----------|-----------|---------------|---|
| النسبة المئوية | المبلغ | النفقات | المبلغ المخصص | الفئة |
| ٢,٣ | ٦ ٩١٢,٠ | ٢٩٣ ٤٣٦,٤ | ٣٠٠ ٣٤٨,٤ | الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة |
| ٢,٦ | ٣ ١٣٦,٧ | ١١٩ ٠٣٥,٨ | ١٢٢ ١٧٢,٥ | الموظفون المدنيون |
| ٤,٨ | ١٠ ٨٠١,٣ | ٢١٢ ٦٣٩,٢ | ٢٢٣ ٤٤٠,٥ | التكاليف التشغيلية |
| ٣,٢ | ٢٠ ٨٥٠,٠ | ٦٢٥ ١١١,٤ | ٦٤٥ ٩٦١,٤ | إجمالي الاحتياجات |
| ٤,٠ | ٤٥٥ ٧ | ١١ ٠٤٨,٦ | ١١ ٥٠٤,٣ | الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين |
| ٣,٢ | ٢٠ ٣٩٤,٣ | ٦١٤ ٠٦٢,٨ | ٦٣٤ ٤٥٧,١ | صافي الاحتياجات |
| - | - | - | - | التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) |
| ٣,٢ | ٢٠ ٨٥٠,٠ | ٦٢٥ ١١١,٤ | ٦٤٥ ٩٦١,٤ | مجموع الاحتياجات |

(أ) تشمل الموارد المأذون بها في قراري الجمعية العامة ٢٩٤/٦٥ و ٢٤٢/٦٦.

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

| الفئة | العدد المأذون ^(ب) | العدد المقسّر (في المتوسط) ^(ج) | العدد الفعلي (في المتوسط) | معدل الشغور (النسبة المئوية) ^(د) |
|---------------------------------|------------------------------|--|------------------------------|--|
| المراقبون العسكريون | ١٩٢ | ١٩٢ | ١٩٦ | (٢,١) |
| الوحدات العسكرية | ٩ ٥٣٥ | ٩ ٥٣٥ | ٩ ٣٠٨ | ٢,٤ |
| شرطة الأمم المتحدة | ٥٩٥ | ٥٢٥ | ٣٥٢ | ٣٣,٠ |
| وحدات الشرطة المُشكّلة | ٨٢٠ | ٨٩٠ | ٩٨٢ | (١٠,٣) |
| الموظفون الدوليون | ٤٤٤ | ٤٤٤ | ٣٧٧ | ١٥,١ |
| نالموظفون الوطنيون | ٨٠٨ | ٨٠٨ | ٧٤٧ | ٧,٥ |
| متطوعو الأمم المتحدة | ٣٥٣ | ٣٥٣ | ٢٦١ | ٢٦,١ |
| الوظائف المؤقتة ^(هـ) | | | | |
| الموظفون الدوليون | ٤٠ | ٤٠ | ٢٢ | ٤٥,٠ |
| الموظفون الوطنيون | ٢٩ | ٢٩ | ٩ | ٦٩,٠ |
| الأفراد المقدمون من الحكومات | ٤٢ | ٤٢ | ١٣ | ٦٩,٠ |

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به في إطار الميزانية المنقحة.

(ب) قرر مجلس الأمن في قراره ٢٠٠٠ (٢٠١١) أن يظل القوام المأذون به للعنصر العسكري مؤلفاً من ٩ ٧٩٢ فرداً، منهم ٩ ٦٠٠ جندي و ١٩٢ مراقباً عسكرياً؛ وأن يظل القوام المأذون به لعنصر الشرطة مؤلفاً من ١ ٣٥٠ فرداً؛ وأن تُستوعب زيادة عدد أفراد الشرطة بواقع ٢٠٥ خبيراً في مجالات متخصصة عن طريق إجراء تعديلات في قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في إطار القوام المأذون به للعملية من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

(ج) استناداً إلى الجدول الزمني للنشر.

(د) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المقرر.

(هـ) ممولاً في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من

هذا التقرير.

أولا - مقدمة

١ - وردت ميزانية الإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١ (A/65/736)، بمبلغ إجمالي قدره ٦٠٠ ٨٣٩ ٤٨٥ دولار (صافيه ٢٠٠ ١١٦ ٤٧٥ دولار). وتغطي هذه الميزانية نفقات ١٩٢ مراقباً عسكرياً؛ و ٢٠٠ ٧ من أفراد الوحدات العسكرية؛ و ٢٥٠ ١ من أفراد الشرطة، منهم ٨٠٠ في وحدات الشرطة المشكلة؛ و ٤٥٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة؛ و ٤١٤ موظفاً دولياً؛ و ٧٩٩ موظفاً وطنياً، منهم ٨٩ من الموظفين الفنيين الوطنيين؛ و ١٧٦ من متطوعي الأمم المتحدة؛ و ٢٤ موظفاً في وظائف مؤقتة، منهم ١٤ موظفاً دولياً و ١٠ موظفين وطنيين؛ و ١٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

٢ - وكانت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أوصت في تقريرها المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً إجمالياً قدره ٨٠٠ ٩١٩ ٢٤٢ دولار للإنفاق على العملية في فترة الأشهر الستة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/65/743/Add.14، الفقرة ٣٦).

٣ - و خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٥/٢٩٤، مبلغاً إجماليه ٤٠٠ ٧٢٦ ٤٨٦ دولار (صافيه ٣٠٠ ٠٠٣ ٤٧٦ دولار) للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤ - وقرر مجلس الأمن في وقت لاحق في قراره ٢٠٠٠ (٢٠١١) أن يظل القوام المأذون به لعنصر العملية العسكري مؤلفاً من ٩ ٧٩٢ فرداً، ١٩٢ مراقباً عسكرياً و ٩ ٦٠٠ من الجنود وضباط الأركان، منهم الجنود الإضافيون البالغ عددهم ٢ ٤٠٠ جندي الذين سبق للمجلس أن أذن بهم في قراره ١٩٤٢ (٢٠١٠) و ١٩٦٧ (٢٠١١)؛ وأن يظل القوام المأذون به لعنصر الشرطة مؤلفاً من ١ ٣٥٠ فرداً؛ كما قرر المجلس الإبقاء على ضباط الجمارك الذين سبق أن أذن بهم والبالغ عددهم ٨ ضباط؛ وزيادة أفراد الشرطة بواقع ٢٠٥ من المستشارين على أن يُستوعب هذا العدد بإجراء تعديلات في إطار القوام المأذون به لعملية الأمم المتحدة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ وقرر المجلس أيضاً أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام، وفقاً للفقرة ٤ من القرار ١٩٣٣ (٢٠١٠) والقرارات السابقة، بالتصديق على استيفاء جميع مراحل الانتخابات التشريعية المقبلة لجميع الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات مفتوحة وحرّة ونزيهة وشفافة، وفقاً للمعايير الدولية والمعايير المتفق عليها.

٥ - وعملاً بالقرار ٢٠٠٠ (٢٠١١)، وفي ضوء الحالة الأمنية والانتخابات التشريعية التي ستجرى في كوت ديفوار، طلب الأمين العام في تقريره عن التقديرات التكميلية لميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/66/529) موارد إضافية قدرها ١٦٥ ٧٣٥ ٠٠٠ دولار لتلبية الاحتياجات التشغيلية الإضافية. وتغطي الموارد التكميلية الإضافية تكاليف نشر ٢ ٣٣٥ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، و ١٤٥ فرداً من شرطة الأمم المتحدة، و ٢٠ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، و ٣٤ موظفاً دولياً و ٩ موظفين وطنيين، و ٢٦ موظفاً دولياً مؤقتاً، و ١٩ موظفاً وطنياً مؤقتاً، و ١٧٧ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٢٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

٦ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بأن تعتمد الجمعية العامة ١٦٥ ٣٥٣ ٥٠٠ دولار للإنفاق على العملية في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى مبلغ ٤٠٠ ٧٢٦ ٤٨٦ دولار الذي سبق اعتماده (A/66/612، الفقرة ٧٧). واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٢/٦٦ مبلغ ١٥٩ ٢٣٥ ٠٠٠ دولار، إضافة إلى مبلغ ٤٠٠ ٧٢٦ ٤٨٦ دولار الذي سبق اعتماده، للفترة ٢٠١٢/٢٠١١.

٧ - وبناء على ذلك، اعتمدت موارد إجماليها ٤٠٠ ٩٦١ ٦٤٥ دولار (صافيتها ١٠٠ ٤٥٧ ٦٣٤ دولار) للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. بموجب أحكام قراري الجمعية العامة ٢٩٤/٦٥ و ٢٤٢/٦٦. وقُسّم مجموع المبلغ إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - لحة عامة

٨ - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) ومدّدها في قرارات لاحقة. ونصت قرارات المجلس ١٩٨٠ (٢٠١١) و ١٩٨١ (٢٠١١) و ١٩٩٢ (٢٠١١) و ٢٠٠٠ (٢٠١١) و ٢٠٠٨ (٢٠١١) و ٢٠٤٥ (٢٠١٢) على الولاية المتعلقة بفترة الأداء. ومدد المجلس بقراره ٢٠٠٠ (٢٠١١) ولاية البعثة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٩ - وتتمثل الولاية المسندة إلى العملية في مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف شامل هو إعادة إقرار السلام والأمن والاستقرار على المدى الطويل في كوت ديفوار.

١٠ - وفي إطار هذا الهدف الشامل، أسهمت العملية، خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء، في تحقيق عدد من المنجزات عندما قدّمت نواتج رئيسية على النحو الموضح في الأطر أدناه، والتي تم تجميعها على أساس العناصر التي تتكون منها، وهي كالتالي: البيئة الآمنة والمأمونة؛ والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وعملية السلام؛ والقانون والنظام؛ والدعم.

١١ - ويقيم هذا التقرير الأداء الفعلي قياساً إلى أطر الميزنة القائمة على تحقيق النتائج الواردة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. ويقارن التقرير، بوجه خاص، بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم المحرز فعلياً خلال الفترة المعنية في ضوء الإنجازات المتوقعة، مع إيرادات مؤشرات الإنجاز المقررة، وبين النواتج التي أنجزت فعلاً مقارنة بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

١٢ - أحرزت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقدماً في معظم المهام المسندة إليها وواصلت تقديم المساعدة إلى حكومة كوت ديفوار في تحقيق استقرار الحالة الأمنية. وأحرزت كوت ديفوار خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً ملحوظاً في اتجاه تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وحدث تحسن نسبي في مجال الأمن في معظم أنحاء البلد، لا سيما في أبيدجان، ولكن كانت هناك انتكاسات أيضاً، ولا سيما في الغرب على طول الحدود مع ليبيريا، على نحو ما يتجلى من قتل حفظة السلام السبعة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، الأمر الذي يدل على أن الوضع لا يزال هشاً وأن المخاطر لا تزال قائمة لوقوع المزيد من التدهور. وحتى وإن كان هناك شعور بعودة الحياة إلى طبيعتها العادية في أبيدجان، فإن الحالة الأمنية بدأت تتدهور عند قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

١٣ - وجررت الانتخابات التشريعية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وجررت انتخابات إعادة التصويت في ١١ دائرة انتخابية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، وذلك في بيئة سياسية مواتية إلى حد بعيد لإجراء كلا العمليتين في أجواء سلمية، باستثناء العنف الذي شاب الانتخابات في دائرتي بونون وفاكوبلي. ونجحت اللجنة الانتخابية المستقلة بوجه عام في التغلب على الصعوبات التقنية واللوجستية في الأسابيع التي سبقت إجراء الانتخابات وفي الوفاء بالجدول الزمني الضيق، وذلك بفضل الدعم المقدم من عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري بنفس مستوى الدعم المقدم بمناسبة الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٠. وصدق الممثل الخاص للأمين العام جزئياً على نتائج الانتخابات في انتظار نتائجها في بونون وفاكوبلي.

١٤ - وفي أعقاب الانتخابات التشريعية التي أجريت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، واصلت عملية الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطني لتحقيق الاستقرار في البلد. فقد زادت العملية عدد الدوريات المشتركة التي تسيرها مع قوات الأمن الوطني، وعدد الدوريات التي تسيرها في أبيدجان مع قوات عملية ليكورن الفرنسية. وفي المنطقة الغربية، قامت عملية الأمم المتحدة بتعزيز وجودها في المنطقة الحدودية، حيث أنشأت ثلاثة مخيمات جديدة في تابو وتاي وزوان هونين، ووسعت المخيمات القائمة في توليلوه وإيسيا وغاغنوا وسينفرا وبوافليه. وزادت عملية الأمم المتحدة أيضاً وجودها في شرق كوت ديفوار بهدف رصد التحركات عبر الحدود من غانا، وقامت في الوقت نفسه بتقليص وجودها في أبيدجان بعد أن كان قد زيد خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وتمشيا مع ولاية البعثة المتمثلة في حماية المدنيين، قامت البعثة بتعديل منظومتها من الدوريات المنقلة والثابتة بهدف تعزيز القدرة على الرد السريع، وعززت وجودها المرئي في المناطق المثيرة للقلق، بما في ذلك ٢٧ مخيماً للمشردين داخليا وعلى طول الطرق التي يستخدمها اللاجئين والمشردون للعودة إلى مجتمعاتهم المحلية.

١٥ - وقامت العملية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتنقيح استراتيجيتها المتعلقة بحماية المدنيين. وأقرت صيغة نهائية للاستراتيجية في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأتخذت الخطوات الأولى نحو تنفيذها الفعلي. وتركز الاستراتيجية على (أ) الحماية عن طريق تنفيذ العملية السياسية، (ب) وهيئة بيئية ملائمة للحماية، (ج) والحماية من العنف البدني، بما في ذلك العنف الذي تمارسه قوات الأمن الوطني والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، والعنف الإجرامي والعنف بدوافع سياسية.

١٦ - وافتتحت أعمال الجمعية الوطنية لكوت ديفوار المنتخبة ديمقراطياً في ياموسوكرو في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وبدأت دورتها العادية الأولى في اليوم نفسه، إيداناً بتحقيق خطوة هامة في مشوار العملية الديمقراطية. بيد أن الجمعية الوطنية واجهت صعوبات تتعلق بالهياكل الأساسية وصعوبات تقنية خلال الدورة العادية الأولى، ولم تتمكن من سن أي نص تشريعي ذي شأن. إلا أن الجمعية الوطنية ناقشت المسألة الهامة المتمثلة في ميزانيات الدولة.

١٧ - وأحرز تقدم على المستوى السياسي بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة للدخول في الحوار السياسي وتحقيق المصالحة، مع أن أموراً كثيرة ظلت غير منجزة عند نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير. وعقدت عملية الأمم المتحدة اجتماعات منتظمة مع الرئيس ورئيس الوزراء والحاووين الإيفواريين الرئيسيين، بما في ذلك أعضاء المعارضة، بهدف إقناع الجميع بأهمية إحراز تقدم في مجالات إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج، والمصالحة، والحوار السياسي مع جماعات المعارضة. ووقف تدهور الحالة الأمنية في البلد عائقاً أمام الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في أمور أساسية أخرى تتصل بتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، من قبيل بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء كوت ديفوار، وتوحيد الخزنة العامة، وإعادة فتح المحاكم والسجون.

١٨ - وأُخذت في الفترة المشمولة بهذا التقرير خطوات هامة في سبيل إصلاح القطاع الأمني في كوت ديفوار. فقد أنشئ في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢. بمرسوم رئاسي فريق عامل مكلف بوضع استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الأمني بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وأفضت جهود الدعوة إلى اعتماد السلطات الإيفوارية نهجاً أكثر شمولاً في إصلاح القطاع الأمني. وقام الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني في هذا الصدد بمعالجة المسائل التقنية عن طريق أفرقة فرعية معنية بالأمن الوطني، والضوابط الديمقراطية، وإعادة البناء في أعقاب الأزمة، وسيادة القانون والعلاقات الدولية، والحوكمة الاقتصادية، والبعد الاجتماعي والإنساني. وبفضل الموارد الإضافية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني المأذون بها لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفق ما أقر في الميزانية التكميلية في مطلع عام ٢٠١٢، تمكنت العملية من تقديم مساعدة مكثرة للنهوض ببرنامج إصلاح القطاع الأمني الوطني. فقد شاركت عملية الأمم المتحدة على وجه التحديد بصورة منتظمة في أعمال الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني وما يتصل به من أفرقة فرعية، وقدمت المشورة التقنية ومشورة الخبراء والدعم المالي لتنظيم وتنفيذ حلقتين دراسيتين وطنيتين في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢، وإيفاد بعثة دراسية إلى أوروبا في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأُنجزت الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني في تموز/يوليه وصادق عليها الرئيس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بعد نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

١٩ - وظل التقدم المحرز في وضع برنامج وطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج محدوداً في الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكان إنشاء الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني خطوة هامة أولى في هذا الصدد، حيث أُسندت إلى الفريق مهمة وضع سياسة وطنية عامة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقدمت عملية الأمم المتحدة الدعم الفني إلى الفريق العامل. واعتمدت السياسة الوطنية العامة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، بعد نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٢٠ - وقامت عملية الأمم المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتعزيز وجود موظفيها المدنيين في المكاتب الميدانية في غرب وشمال كوت ديفوار بهدف زيادة فعالية العملية في تنفيذ ولايتها على المستوى المحلي. فقد فتحت العملية مكاتب تابو وتوليلوه وتاي، وقامت في الوقت نفسه بتعزيز مكاتبها في غيغلو.

٢١ - وحققت العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير رصيداً حراً قدره ٢٠,٨ مليون دولار، وهو ما يمثل ٣,٢ في المائة من الميزانية المعتمدة. ويُعزى النقص في الإنفاق بصورة رئيسية إلى (أ) انخفاض الاحتياجات في فئة الإنفاق المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى بسبب التأخير في وضع برنامج وطني جديد لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (١٢,٩ مليون دولار)؛ (ب) وتجاوز ما كان متوقعاً من حيث معدل الشغور في وظائف شرطة الأمم المتحدة (٩,٤ ملايين دولار) نظراً للعدد المحدود من خبراء الشرطة الناطقين بالفرنسية الذين توفروا لدى البلدان المساهمة بأفراد الشرطة ممن يمتلكون المهارات المطلوبة للمساعدة في بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون الإيفوارية؛ (ج) وترشيد استعمال العتاد الجوي (٨,٩ ملايين دولار)؛ (د) وتجاوز ما كان متوقعاً من حيث معدلات الشغور بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة (٣,٨ ملايين دولار) والموظفين المؤقتين الدوليين والوطنيين (٢,٦ مليون دولار). وقوبل انخفاض الاحتياجات جزئياً بما يلي: (أ) ارتفاع النفقات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية، ولا سيما ما يتعلق منها بمساعدة القوات الجمهورية لكوت ديفوار ودعم إصلاح القطاع الأمني من خلال إقامة مشاريع موحدة (٧,٥ ملايين دولار)؛ (ب) وارتفاع النفقات المتعلقة بالموظفين الدوليين (٢,٩ مليون دولار) بسبب ارتفاع التكاليف العامة للموظفين الناجمة عن الاستحقاقات ونفقات المرتبات بسبب زيادة تسوية مقر العمل؛ (ج) وزيادة تكاليف السفر داخل منطقة البعثة فيما يتعلق ببناء مخيمات جديدة تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومخيمات لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم الانتخابات التشريعية، وزيارة لم تكن مقررة قام بها مجلس الأمن (٢,٨ مليون دولار)؛ (د) واحتياجات إضافية لاقتناء معدات الاتصالات بهدف الانتقال من استعمال النظام التناظري إلى النظام الرقمي للاتصال اللاسلكي (٢,٧ مليون دولار)؛ (هـ) وارتفاع نفقات الوحدات العسكرية (٢,٧ مليون دولار)، وخصوصاً النفقات الإضافية غير المدرجة في الميزانية المتعلقة بما عدده ١٥٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية الذين نُقلوا من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دعماً للانتخابات التشريعية، والمدفوعات التكميلية، وتكاليف الرحلات الجوية التجارية للسفر المتعلق بالتحاق أفراد الوحدات بعملهم وتناوبهم، وزيادة تكاليف شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٢٢ - ركز عنصر الدعم التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تقديم الدعم الإداري واللوجستي والأمني لأفراد البعثة العسكريين وأفرادها من الشرطة وموظفيها المدنيين في أبيدجان، وفي المقريين الإقليميين (بواكيه ودالوا) و ٦١ موقعا فرعيا، بما في ذلك ٣٤ مخيماً عسكرياً. وقد أنشئت ثمانية مخيمات جديدة للأفراد العسكريين في عملية الأمم المتحدة وثلاثة مخيمات جديدة في سياق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقدمت عملية الأمم المتحدة الدعم التقني واللوجستي للانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٩ ٩٦٨ مركزا من مراكز الاقتراع. وخلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قامت العملية بتسليم نحو ٢٠٠ طن من المواد الانتخابية غير الحساسة، بما في ذلك صناديق الاقتراع ومخادع الاقتراع ومجموعات اللوازم الانتخابية، لجميع المقاطعات في أنحاء البلد.

٢٣ - ونفذت جزئياً المبادرات المقررة لتحقيق زيادات في الكفاءة. فقد جرى تركيب محطات معالجة المياه المستعملة في دالوا وكور هوغو، الأمر الذي سيمكن من تحقيق وفورات في التكاليف تقدر بمبلغ ٩٥ ٠٠٠ دولار في السنة، حيث لم يعد ثمة احتياج إلى إزالة النفايات. ولم تنفذ مبادرة تركيب مضخات تعمل بالطاقة الشمسية لاستخراج المياه من الآبار العميقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير نظرا لعدم وصول المعدات حتى نهاية الفترة.

٢٤ - وشملت المبادرات الإدارية الرئيسية المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ترشيد استعمال العتاد الجوي، بما في ذلك تخفيض أسطول الطائرات بطائرة واحدة من طراز Dash 7 وإبرام عقد بشأن طائرة أصغر حجما من طراز Beech Craft B1900 في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ وخفض عدد المروحيات من طراز MI-8 من أربع مروحيات إلى ثلاث في نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ والاستعاضة عن طائرة كبيرة السعة من طراز Boeing 757 (تشارك فيها عملية الأمم المتحدة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا) بطائرة أقل تكلفة من طراز Boeing 737. وشملت المبادرات الإدارية الأخرى نجاح المفاوضات مع الحكومة بشأن عدم دفع إيجار المباني المستخدمة باعتبارها مقرا لعملية الأمم المتحدة في سيبروكو والتدابير المتخذة للحد من استهلاك الكهرباء، من قبيل إغلاق أنظمة تكييف الهواء والإنارة عند عدم شغل الغرف وليلا وخلال عطلات نهاية الأسبوع، مما أدى لتحقيق وفورات تقدر بمبلغ ٧٠ ٠٠٠ دولار.

دال - التعاون الإقليمي للبعثة

٢٥ - في ٧ آذار/مارس ٢٠١٢، اتفقت كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على خريطة طريق مشتركة

لتعزيز التعاون فيما بين البعثات. وتركز خريطة الطريق المتفق عليها على ما يلي: (أ) الأمن ومراقبة الحدود؛ (ب) وتعزيز سلطة الدولة؛ (ج) واستدامة العودة وإعادة الإدماج.

٢٦ - وفي إطار ترتيبات التعاون فيما بين البعثات، اتخذت عملية الأمم المتحدة تدابير لمعالجة التحديات العابرة للحدود على طول الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. فقد أُجريت دوريات جوية وبرية على جانبي الحدود لرصد الأنشطة غير القانونية وردعها. وعززت البعثتان أيضا تبادل المعلومات والتنسيق مع المؤسسات الأمنية الوطنية الخاصة بكل منهما. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ سلسلة من التقييمات المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لاستعراض الحالة في المنطقة الحدودية فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين من كوت ديفوار الموجودين في مخيمات اللاجئين أو المجتمعات المحلية المضيفة في ليبيريا، ووضعت توصيات لمعالجة هذه الحالة.

٢٧ - وأذن مجلس الأمن بالنقل المؤقت لقوات ومعدات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تتألف من سرية مشاة واحدة، وثلاث فصائل من وحدات الشرطة المشكلة مع عناصر للدعم، ومروحيتين عسكريتين للخدمات، وثلاث مروحيات مسلحة لتعزيز عملية الأمم المتحدة في أثناء الانتخابات التشريعية.

٢٨ - وبالإضافة إلى الترتيبات الوارد وصفها أعلاه، أوفدت سرية مشاة واحدة وثلاث وحدات شرطة مشكلة تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خلال الانتخابات التي أُجريت في ليبيريا من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأما المروحيات المسلحة الثلاث التي كانت قد أرسلت بشكل مؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات، فقد أُعيدت إلى ليبيريا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢٩ - وحافظت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في البلد ومع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية من خلال توفير الخدمات والمواد على أساس استرداد التكاليف.

هاء - الشراكات، وتنسيق الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة

٣٠ - أُعد برنامج مشترك، وهو برنامج الأولويات الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، واعتمد بهدف زيادة الأنشطة المنسقة بين عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري في كافة أنحاء البلد، وتعزيز أثر الأمم المتحدة، بما يتماشى مع الخطة

الإغاثية الوطنية للحكومة (٢٠١٢-٢٠١٥). وينصب التركيز الرئيسي للبرنامج على التعزيز المتكامل لوجود الأمم المتحدة كي تتمكن من تنفيذ ولاياتها على نحو فعال. وأنشئت مكاتب ميدانية مشتركة في تابو وتاج وتوليلوه.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: البيئة الآمنة والمأمونة

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في كوت ديفوار هششة، وتدهورت بشكل كبير في نيسان/أبريل ٢٠١٢، لا سيما في الجزء الغربي من البلد على طول الحدود الليبرية. ولا يزال عدد كبير من الأسلحة منتشرًا في جميع أنحاء البلد، وتزايد أعداد المقاتلين السابقين نتيجة بطء التقدم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

٣٢ - وجرى تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الأمنية الوطنية وعملية الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية المتخذة بمناسبة الانتخابات التشريعية وبهدف التصدي للتحديات الأمنية. وقامت عملية الأمم المتحدة بتسيير دوريات عسكرية متنوعة وقامت بمرافقة العناصر الفاعلة السياسية الرئيسية ودعمت توفير الأمن لها، وذلك تنفيذًا من العملية لولايتها، لا سيما في مجال حماية المدنيين.

٣٣ - وأدت أزمة ما بعد الانتخابات في عام ٢٠١١ إلى زيادة كبيرة في حجم التحدي الذي تشكله عمليات نزع السلاح والتسريح نتيجة لحدوث عمليات تجنيد جديدة وانتشار الجماعات المسلحة. ولم تعد الاتفاقات والهياكل السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ملائمة للسياق الجديد، وكان لزاما وضع سياسة جديدة وهيكل مؤسسي جديد. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أنشأ الرئيس الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني، ويشمل لجنة فرعية مسؤولة عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومُنح الفريق العامل مهلة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ كي يضع سياسة عامة وخطّة عمل وطنيتين لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واعتمدت سياسة وطنية جديدة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، وسيلتها برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يبين الجوانب العملية من السياسة بما يشمل استراتيجيات تنفيذ مختلف المراحل والعناصر. واستمرت عملية الأمم المتحدة في الدعوة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على وجه السرعة وبطريقة شفافة وشاملة للجميع، وركزت العملية على الأنشطة الرامية إلى المساعدة في سد الفجوة القائمة في السياسات في هذا المجال، وعلى بناء قدرات الشركاء الوطنيين.

٣٤ - وأجريت مئات من عمليات التفتيش المتعلقة بالحظر في المواقع العسكرية، ومنشآت الدرك والشرطة، وفي المطارات والموانئ الدولية. وبينت تقارير رصد الحظر لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عدة انتهاكات للحظر المفروض على توريد الأسلحة وصادرات المس المحظورة من البلد. وجرى تبادل المعلومات بانتظام مع لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، بما أسهم في الوقوف على تدفقات الاتجار غير المشروع وتحديد الوسائل الممكنة للحد من الاستيراد غير المشروع للأسلحة والمواد ذات الصلة التي يمكن أن تقوض الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار.

٣٥ - وقدمت عملية الأمم المتحدة الدعم أيضا لعمليات جمع الأسلحة التي نظمت في أنحاء البلد. فمن خلال ٣٦ عملية لجمع الأسلحة، تم جمع ١ ٨١١ قطعة سلاح و ٦٠٠ ٣١٦ قطعة ذخيرة. ولا تزال المخلفات المتفجرة للحرب تشكل تهديدا للمدنيين، وقد ساعدت عملية الأمم المتحدة الحكومة في معالجة هذا التهديد وأجرت تقييمات لما عدده ٥٦ موقعا من مواقع تخزين الذخائر ومستودعات الأسلحة في أنحاء البلد، وساعدت في تدمير نحو ٦ ٠٠٠ قطعة من الذخائر الثقيلة غير الآمنة والمتهدية الصلاحية.

الإيجاز المتوقع ١-١: استمرار استقرار الأوضاع الأمنية في كوت ديفوار

| مؤشرات الإنجاز الفعلية | مؤشرات الإنجاز المقررة |
|--|---|
| خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن وقوع ما مجموعه ٩٢ هجوما مسلحا على المدنيين، معظمها في الجزء الغربي من البلد على طول الحدود الليبرية | عدم ورود تقارير تفيد بوجود جماعات مسلحة تهدد السكان المدنيين (٢٠١٠/٢٠٠٩: صفر؛ ٢٠١١/٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١١: صفر) |
| وعند قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت سلسلة من الحوادث الخطيرة التي ارتكبتها جماعات مسلحة تجاه المدنيين، وأدت إلى تشريد حوالي ٦ ٠٠٠ شخص، وقد بينت هذه الحوادث حجم التهديدات الأمنية ووجود العناصر المسلحة. وأفيد أيضا بأن هذه الجماعات المسلحة قد اخترقت الحدود من جانب ليبيريا، مما حدا بقوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى تعزيز المراقبة وتسيير دوريات في المناطق الحدودية لحماية المدنيين. كما عززت كوت ديفوار وليبيريا وجود قوات الأمن على جانبي الحدود | |

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

امتنال الأطراف الإيفوارية والدول المجاورة امتثالا كاملا للحظر المفروض على الأسلحة والماس (٢٠٠٩/٢٠١٠: لا حوادث؛ ٢٠١٠/٢٠١١: لا حوادث) لا حوادث؛ ٢٠١١/٢٠١٢: لا حوادث)

تحسن التعاون مع السلطات الإيفوارية بشكل ملحوظ لا سيما في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وبينما كانت بعض السلطات الإيفوارية تتعاون بشكل رسمي، فقد بينت تقارير عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن رصد الحظر حدوث العديد من العراقيل لعمليات التفتيش في الثكنات والمنشآت العسكرية. ومن أصل ٦٨٥ عملية تفتيش أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلن عن نجاح ٤٣١ منها، بينما لم تكمل بالنجاح ٢٥٤ عملية تفتيش. ومع أن السلطات الإيفوارية قد أعلنت رسميا أن أماكن عمل الحرس الجمهوري ليست مفتوحة أمام عمليات التفتيش المتعلقة بالحظر، فقد أتاحت السلطات إمكانية التفتيش في أماكن عمل الحرس الجمهوري والمخيمات العسكرية ومرافق الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

أنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

| | | | |
|---------|--|---------|---|
| ٤٣٢ ٧٤٠ | يومان من أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية (تبلغ في المتوسط ١١٨ دورية في اليوم × ١٠ جنود للدورية الواحدة × ٣٦٦ يوما) | ٥٨٥ ٦٠٠ | يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية (١٦٠ دورية في اليوم × ١٠ جنود للدورية الواحدة × ٣٦٦ يوما) |
| | ويعزى انخفاض عدد أيام الدوريات الاعتيادية إلى زيادة التركيز على القيام بدوريات طويلة المدى | | |
| ٦٤ ٧٠٠ | يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات طويلة المدى (في المتوسط ٤,٥ دوريات في الأسبوع × ٢٥ جنديا للدورية الواحدة × ٥٢ أسبوعا × ١١ كتيبة) | ٢٦ ٠٠٠ | يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات طويلة المدى (دوريتان في الأسبوع × ٢٥ جنديا للدورية الواحدة × ٥٢ أسبوعا × ١٠ كتيبة) |
| | ويعزى ارتفاع عدد أيام الدوريات إلى زيادة أنشطة المراقبة على طول الحدود الإيفوارية مع مالي في أعقاب نشوب الأزمة في مالي في آذار/مارس ٢٠١٢، وكذلك إلى تعزيزات مؤقتة في مناطق محددة للتصدي للحالة الأمنية المتدهورة | | |

| أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|---|--|
| <p>وحماية المدنيين في الجزء الغربي من البلد. وبالإضافة إلى ذلك، كثفت عملية الأمم المتحدة دورياتها على طول الحدود مع غانا حيث التمس العديد من الإيفواريين الملجأ هناك، بمن فيهم مقاتلون سابقون وممثلون للنظام السابق، وذلك أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات وبعدها</p> | <p>١ ٤٤٠ ساعة طيران للدوريات الجوية الاستطلاعية (٣ مروحيات × ٤٠ ساعة طيران لكل مروحية × ١٢ شهرا)</p> |
| <p>ساعة طيران للدوريات الجوية الاستطلاعية (٢٣٣ ١ ساعة طيران تقوم بها ٣ مروحيات من طراز Bell-212 و ٩١٧ ساعة طيران تقوم بها مروحيتان من طراز MI-17)</p> | <p>٢ ١٥٠</p> |
| <p>وكان الناتج أعلى مما كان مقررا نظرا لأن الطائرات التي تقوم بدوريات لم تكن جميعها مبينة في حساب النواتج المقررة</p> | |
| <p>يوما من أيام عمل أفراد الدوريات الراكبة للمراقبين العسكريين (في المتوسط مراقبان عسكريان لكل دورية × ٤ دوريات × ١٧ موقعا لفريق × ٣٦٦ يوما) في قطاعي الشرق والغرب</p> | <p>٣٧ ٣٣٢ يوما من أيام عمل أفراد الدوريات الراكبة للمراقبين العسكريين (مراقبان عسكريان لكل دورية × ٣ دوريات × ١٧ موقعا لفريق × ٣٦٦ يوما)</p> |
| <p>ويعزى ارتفاع عدد الدوريات الراكبة إلى زيادة عدد الدوريات على طول الحدود مع مالي وتدهور الحالة الأمنية في الجزء الغربي من البلد</p> | |
| <p>يوما من أيام عمل أفراد دوريات الزوارق (زورقان × يومين كل أسبوع × ٤٨ أسبوعا)</p> | <p>تحقيق ٢٠٨ أيام من أيام عمل أفراد دوريات الزوارق (زورقان × يومين كل أسبوع × ٥٢ أسبوعا)</p> |
| <p>ويعزى العجز البالغ ١٦ يوما من أيام الدوريات في مقابل الناتج المقرر إلى سوء الأحوال الجوية التي قللت من مدى الرؤية وإلى الظروف البحرية الموسمية، من قبيل انخفاض مستويات المياه والأعشاب البحرية</p> | |

| أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|---|--|
| <p>٧ اجتماعات رفيعة المستوى على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات، تشمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والسلطات المدنية والعسكرية الإيفوارية والليبرية</p> <p>ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات إلى زيادة تنفيذ مفهوم العمليات المشترك لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار/بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لدعم السلطات الوطنية في كلا الجانبين لمعالجة التحديات الأمنية الحدودية. واضطلعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بدوريات منسقة، أعقبتها اجتماعات لتبادل المعلومات في نقاط العبور الحدودية بمشاركة السلطات الإيفوارية والليبرية ذات الصلة، وعززت البعثتان تبادل المعلومات والتحليلات، مما سمح بزيادة كفاءة اجتماعات التعاون بين البعثات</p> | <p>المشاركة في ١٠ اجتماعات بشأن التعاون الإقليمي وفي ما بين البعثات، بما في ذلك مع لجنتي الدفاع والأمن التابعتين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، تتركز على احتواء تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود، وتنفيذ عمليات لمكافحة نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة</p> |
| <p>نعم قُدمت المشورة والدعم إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار فيما يتعلق بتعزيز الأمن في الغرب على طول الحدود مع ليبيريا. وأجرت قوات عملية الأمم المتحدة أيضا دوريات مشتركة مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار</p> | <p>إسداء المشورة، من خلال عقد اجتماعات مخصصة، إلى القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار بشأن مراقبة الحدود، مع الاهتمام بصفة خاصة بتحركات اللاجئين الليبريين والمقاتلين والأسلحة</p> |
| <p>٥٦ ٣٦٤ يوما من أيام عمل أفراد أمن القوات (١٥٤ فردا × ٣٦٦ يوما) لتوفير الحماية المباشرة لوزراء حكومة كوت ديفوار وغيرهم من كبار القادة السياسيين</p> | <p>١٠٢ ١١٤ يوما من أيام عمل أفراد أمن القوات (٢٧٩ فردا × ٣٦٦ يوما) لتوفير الحماية المباشرة لوزراء حكومة كوت ديفوار وغيرهم من كبار القادة السياسيين</p> |
| <p>ويعزى انخفاض الناتج إلى تحسن الحالة الأمنية في أبيدجان وتعزيز عمليات نشر القوات الأمنية الوطنية ونقل مختلف المهام العسكرية من عملية الأمم المتحدة إلى قوات الأمن الوطنية</p> | |

| أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|--|---|
| ١٢ تقريراً شهرياً إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) | إعداد ١٢ تقريراً كي تُقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن الامتثال لحظر توريد الأسلحة، والتعاون مع هيئة الجمارك الإيفوارية بشأن المسائل المتعلقة بالسلع المحظورة |
| ١ متوسط الزيارات الشهرية. أُجري ما مجموعه ٨ زيارات ميدانية، منها ٤ زيارات للمسح البري و ٤ زيارات للمسح الجوي لمواقع استغلال الماس لرصد إنتاج الماس. ونظمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار زيارات لفريق الخبراء إلى حقلي الماس الرئيسيين (في سيغلا وتورتيا) في شمال كوت ديفوار | القيام كل شهر بـ ٤ زيارات للمسح (البري والجوي) لمواقع استغلال الماس لرصد إنتاج الماس |
| ويعزى انخفاض عدد الزيارات إلى طلب مجلس الأمن، في قراره ١٩٨٠ (٢٠١١)، إلى عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ بأن توافي لجنة الجزاءات بالمعلومات المتعلقة بالتصدير غير المشروع للماس من كوت ديفوار. وفي ضوء ذلك الطلب، لم تعد عملية الأمم المتحدة تحتفظ بمتخصص في مجال الماس ولم تجر أي زيارات إلا بناء على طلب من فريق الخبراء، مع توفير عملية الأمم المتحدة كامل الدعم اللوجستي | إجراء ما متوسطه ١٥ عملية تفتيش أسبوعية لحمولات الطائرات والمركبات في الموانئ البحرية والجوية والمطارات الإيفوارية |
| ١٥ عملية تفتيش أسبوعية لحمولات الطائرات كوت ديفوار المدنية والعسكرية، وفي ميناء أبيدجان وفي ميناء ومطار سان بدر. وأجريت المزيد من عمليات التفتيش في النقاط الحدودية مع غانا ومالي وبوركينا فاسو. وأبلغ عن النتائج في التقارير الشهرية لرصد الحظر | القيام بـ ٦٠ عملية تفتيش في الشهر بشأن الأسلحة في المنشآت العسكرية الإيفوارية (منشآت القوات المسلحة الوطنية) |
| ٦٤ عملية تفتيش شهرية (في المتوسط) أجريت في المنشآت العسكرية الإيفوارية (القوات | |

| أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|--|---|
| <p>الجمهورية لكوت ديفوار) وأماكن عمل الشرطة ونظمت دورة تدريبية شهرية للمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مزار القطاعات الثلاثة في أيديجان ودالوا وبواكيه وعُقد ما مجموعه ١٤ اجتماعاً مشتركاً بشأن الحدود مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على الحدود الغربية لكوت ديفوار مع ليبيريا</p> | <p>لكوت ديفوار والقوات العسكرية للقوى الجديدة)، وتنظيم دورة تدريبية شهرية للضباط العسكريين وضباط الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة ممن يقومون بأعمال التفتيش المتعلقة بتدابير الحظر، وتنسيق عقد اجتماعين مشتركين بشأن الحدود مع مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على الحدود الغربية مع ليبيريا</p> |
| <p>أدرج في الإحاطات الإعلامية الأسبوعية معلومات عن دور قوات عملية الأمم المتحدة والإجراءات التي تقوم بها، وذلك لإعادة بناء الثقة وتقديم المعلومات عن الدعم الذي تقدمه العملية إلى السلطات الوطنية في إعادة إحلال السلام والأمن</p> | <p>عقد جلسة إحاطة إعلامية شهرية لوسائل الإعلام الوطنية والدولية بهدف تعزيز الفهم والوعي بدور وأعمال قوات عملية الأمم المتحدة في سياق ما بعد الانتخابات</p> |
| <p>لم تنظم أي دورة محددة لتدريب المدربين بشأن المبادئ التوجيهية العسكرية لإدماج المنظور الجنساني. ولكن التدريب التعريفي المقدم لجميع أفراد العنصر العسكري والدورات الـ ٤٥ التي جرى تنظيمها في أيديجان والقطاعات لتدريب المدربين في ما يتعلق بالتعامل مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين تضمنت جلسات عن أهمية تعميم المنظور الجنساني</p> | <p>تنظيم ٤ دورات لتدريب المدربين في أيديجان وفي القطاعات بشأن المبادئ التوجيهية العسكرية لإدماج المنظور الجنساني في صميم الأنشطة</p> |

الإنجاز المتوقع ١-٢: تجميع ونزع سلاح المقاتلين السابقين في القوات الجديدة وتسريح وتفكيك الميليشيات الموالية للحكومة

| مؤشرات الإنجاز الفعلية | مؤشرات الإنجاز المقررة |
|---|---|
| <p>بلغ عدد من نزع سلاحهم حوالي ٢٠٠٠ مقاتل ضمن أنشطة جمع الأسلحة، ولكن ليس في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيُنزع سلاح هؤلاء المقاتلين ويُسرحون رسمياً ضمن برنامج نزع السلاح</p> | <p>تجميع ونزع سلاح مقاتلين سابقين في القوات الجديدة (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٥٠٠٠ مقاتل إضافي؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ١٠٠٠٠ مقاتل إضافي؛</p> |

٢٠١١/٢٠١٢: ١٠٠٠٠ (مقاتل إضافي)

والتسريح وإعادة الإدماج الذي بدأ بعد الفترة المشمولة
بالتقرير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

وبعد الأزمة التي أعقبت الانتخابات، توحدت القوات
الجديدة وقوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار
بموجب مرسوم رئاسي، تحت اسم القوات الجمهورية
لكوت ديفوار

وزادت الأزمة التي أعقبت انتخابات عام ٢٠١١ من
ضخامة التحدي الذي يمثله نزع السلاح والتسريح نتيجة
لعمليات التجنيد الجديدة وانتشار الجماعات المسلحة.
وكان هذا التطور مبررا لوضع نهج جديد لترع السلاح
والتسريح وإعادة الإدماج. فقد وضعت الحكومة، بدعم
من عملية الأمم المتحدة، سياسة وطنية جديدة بشأن نزع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصيغة ثلاثية تغير
السياق. ولم تُعتمد السياسة الجديدة، التي تستند إلى
أعمال الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني الذي
أنشئ في نيسان/أبريل ٢٠١٢، إلا في ٢ آب/أغسطس
٢٠١٢، أي بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.
وسُيتمد من هذه السياسة البرنامج الجديد لترع السلاح
والتسريح وإعادة الإدماج، مع تحديث المعلومات المتعلقة
بالفئات المستهدفة وأعداد المقاتلين المعتزم تسريحهم.
وأنشئت هيئة جديدة معنية بترع السلاح والتسريح
وإعادة الإدماج كي تتولى الإشراف على البرنامج،
وبدأت الهيئة عملها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

وبناء على طلب من حكومة كوت ديفوار، أكملت
عملية الأمم المتحدة تأهيل ثلاثة مواقع للتسريح بحلول
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

لم يجر تفكيك الميليشيات، لأن البرنامج الجديد لترع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كان قيد الإعداد.
ونسبت العديد من حوادث العنف الرئيسية للميليشيات،
ولا سيما في غرب كوت ديفوار. وقُدِّر أن هذه الحوادث
تعزى جزئيا إلى انعدام المصالحة الوطنية، وإلى نفوذ
المفسدين في الخارج وعدم إحراز تقدم في نزع السلاح
والتسريح وإعادة الإدماج

عدم ورود أنباء عن وقوع حوادث عنف تشمل
الميليشيات الموالية للحكومة التي تم تفكيكها
(٢٠٠٩/٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ١٣٧؛
٢٠١١/٢٠١٢: صفر)

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|---|---|
| <p>نعم</p> <p>قدمت المشورة على أساس شهري أو بوتيرة أكبر عن طريق عقد الاجتماعات وتوجيه المذكرات وإبداء التعليقات على السياسات، وعن طريق توجيه الرسائل إلى مختلف أعضاء الحكومة، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء، ورئيس أركان القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والبرنامج الوطني للخدمة المدنية، ووزارة قدماء المحاربين وضحايا الحرب، وغيرهم من المسؤولين</p> | <p>إسداء المشورة، على أساس شهري، إلى حكومة كوت ديفوار والبرنامج الوطني لإعادة الإلحاق والتأهيل المجتمعي والبرنامج الوطني للخدمة المدنية بشأن إنشاء نظام معلومات لتسجيل ومتابعة رصد المقاتلين وأفراد الميليشيات السابقين</p> |
| <p>٤</p> <p>دورات تدريبية على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لفائدة صحفيين من جميع أنحاء البلد وبمشاركة اللجنة الوطنية</p> | <p>تنظيم دورتين تدريبيتين على مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإصلاح القطاع الأمني، لبناء قدرات اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك السلطات الوطنية والهياكل الوطنية ذات الصلة</p> |
| <p>٣</p> <p>اجتماعات للفريق العامل التقني المعني بالأمن المادي وإدارة المخزونات مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والدرك، والشرطة الوطنية، ووزارة البيئة والمياه والغابات، واللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وشركاء دوليين آخرين</p> | <p>وكذلك السلطات الوطنية والهياكل الوطنية ذات الصلة</p> |
| <p>لا</p> <p>كان البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قيد الإعداد من جانب الحكومة، وعلى الرغم من عدم تنظيم حلقتي العمل، قامت عملية الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتقديم المشورة التقنية لإدماج البعد الجنساني في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج</p> | <p>تنظيم حلقتي عمل بشأن المرأة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك بالتعاون مع السلطات الوطنية والبرنامج الوطني لإعادة الإلحاق والتأهيل المجتمعي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجتمع المدني، وممثلات عن المقاتلات السابقات وعن نساء شاركن في النزاع</p> |
| <p>نعم</p> <p>قدمت التوعية لـ ١ ٤٥٢ من المقاتلين السابقين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتلقى ٩١٤ منهم بشكل طوعي خدمات المشورة والاختبارات. وكان ارتفاع العدد نتيجة لحملات التوعية المقدمة على أساس طوعي لجميع المقاتلين السابقين الذين سلموا أسلحتهم</p> | <p>توعية ٣٠٠ من المقاتلين السابقين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتيسير استفادتهم من خدمات المشورة والاختبارات الطوعية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس</p> |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|--|--|
| خلال برنامج جمع الأسلحة الذي نفذته اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدعم من عملية الأمم المتحدة | نقص المناعة البشرية/الإيدز |
| تم رصد وضع الفئات التي تشكل خطراً كبيراً. ونُظمت زيارتان مشتركتان لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتقييم وضع الميليشيات في المناطق الواقعة على جانبي الحدود، وأجريت زيارات شهرية قرب الحدود بالمشاركة مع السلطات المحلية في المناطق الرئيسية، بما في ذلك توليلوه وتابو وغيلغو ومان. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اجتماعات لتبادل المعلومات على الحدود بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وحكومتَي البلدين | نعم رصد ما تبقى من جماعات المحاربين السابقين الخطيرة التي تشكل تهديداً لعملية توطيد السلام، بإجراء تقييمات وزيارات ميدانية نصف سنوية، وعقد اجتماعات وجلسات لتبادل المعلومات مع السلطات المحلية مرتين كل شهر، من أجل تقديم المشورة إلى الحكومة |
| قدمت المشورة على أساس شهري بشأن إعادة الإلحاق وإعادة الإدماج إلى السلطات الحكومية المعنية، بما في ذلك وزارة قدماء المحاربين وضحايا الحرب ومكتب رئيس الوزراء ومكتب رئيس الجمهورية. ونُظمت اجتماعات أسبوعية مع أعضاء من المجتمع الدولي، قدم فيها بعض الشركاء الحكوميين الجوانب التي تتطلب تعبئة الموارد، مثل الاحتياجات المتعلقة بالشحنات وتحديد مواقع الجيش | نعم إسداء المشورة، من خلال الاجتماعات الشهرية، إلى السلطات الحكومية بشأن رصد السياسات وإعدادها وتقديم المساعدة لتعبئة الموارد من أجل إعادة الإلحاق هذه الجماعات |

الإنجاز المتوقع ١-٣: إعادة إدماج المواطنين ممن كانوا في السابق مقاتلين وأفراداً في الميليشيات في المجتمع الإيفواري، وإعادة المقاتلين السابقين من الأجناب الموجودين في كوت ديفوار إلى أوطانهم وإعادة توطينهم، مع إيلاء عناية خاصة للاحتياجات المحددة للنساء والأطفال

| مؤشرات الإنجاز الفعلية | مؤشرات الإنجاز المقررة |
|---|---|
| لم تحدث مظاهرات ضخمة لجماعات المقاتلين السابقين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن كانت هناك عدة مظاهرات صغيرة الحجم وشكاوى | عدم حدوث مظاهرات ضخمة لجماعات المقاتلين السابقين احتجاجاً على عدم توافر فرص لإعادة إدماجهم |
| لم يتسن تحقيق إعادة الإدماج نتيجة لعدم وجود برنامج وطني لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج | إعادة إدماج الميليشيات الموالية للحكومة في البرامج الاقتصادية والإئتمانية المستدامة التي يديرها البرنامج الوطني للخدمة المدنية، والبرنامج الوطني لإعادة الإلحاق والتأهيل المجتمعي، و عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبرنامج الأمم المتحدة الإئتماني، والمنظمات غير الحكومية في كوت ديفوار (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٠٠٠؛ ٢٠١٠/٢٠١١: صفر) |
| لم يكتمل إعداد السلطات الإيفوارية لأي خطة عمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن أُدرجت الإجراءات المتعلقة بإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في صلب السياسة الجديدة لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي أعدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واعتمدت بعد تلك الفترة، في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢ | قيام أطراف النزاع بإعداد وتنفيذ خطط عمل بشأن إنهاء استخدام الأطفال الجنود (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٢) |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|---|--|
| أسديت المشورة إلى الحكومة على أساس شهري (وأسبوعي في كثير من الأحيان) بشأن إعادة الإلحاق وإعادة الإدماج، وذلك بناء على طلب من المستشار الخاص ووزير قدماء المحاربين وضحايا الحرب (بدلاً عن البرنامج الوطني السابق لإعادة الإلحاق والتأهيل المجتمعي). ووفرت عملية الأمم المتحدة أيضاً دعم الخبراء للفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني الذي كلفه الرئيس، في جملة أمور، بإعداد | إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني إلى البرنامج الوطني لإعادة الإلحاق والتأهيل المجتمعي والبرنامج الوطني للخدمة المدنية عن طريق عقد اجتماعات شهرية بشأن وضع برامج إعادة إدماج المقاتلين وأفراد الميليشيات السابقين وتنفيذها |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|---|---|
| السياسة الوطنية لترح السلاح والتسريح وإعادة الإدماج | تنظيم اجتماعات تنسيق فصلية مشتركة بين الوكالات مع الشركاء الدوليين (البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية) وأوساط المانحين بشأن تمويل وتنفيذ برامج إعادة إلحاق وإعادة إدماج أفراد الجماعات المسلحة السابقين، والمجموعات المعرضة للخطر من الشباب والنساء |
| نُظمت اجتماعات أسبوعية مع الوكالات والمجتمع الدولي بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. وزادت وتيرة الاجتماعات استجابة لطلب المجتمع الدولي لمزيد من تبادل المعلومات. ومن الشركاء الدوليين الذين حضروا هذه الاجتماعات الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وألمانيا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والبنك الدولي، وغيرهم | نعم |
| اكتملت المرحلة الأولى من برنامج تنفيذ ١٠٠٠ مشروع صغير في الجزء الأول من الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، ولكن المرحلة الثانية تأجلت بسبب الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وبعد الأزمة التي أعقبت الانتخابات تغير الوضع إلى حد كبير، فقد ازداد عبء قضايا المقاتلين السابقين وأصبح من الضروري وضع سياسة جديدة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بحيث تستمد منها الأنشطة الأخرى لإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج | لا |
| بدأت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حملة للتوعية، شملت إنتاج ١٢ مقطع فيديو تحتوي على أبرز أنشطة جمع الأسلحة، وإنتاج فيلم عن أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتم بثها على محطة التلفزيون الوطنية | تنظيم حملة إعلامية بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشمل برامج إذاعية شهرية بالفرنسية وبخمس لغات محلية، وتوزيع ١٠٠٠٠ كتيب/نشرة و ١٠٠٠٠ ملصق، وعقد جلسات إحاطة فصلية لوسائل الإعلام الوطنية والدولية، والسلك الدبلوماسي والمجتمع المدني عن المسائل ذات الصلة بترح السلاح والتسريح |
| قامت محطة الإذاعة التابعة للعمليات ONUCI FM بتغطية ١٥ حملة من حملات التسليم الطوعي | نعم |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|--|---|
| <p>للسلاح. وأدرجت الحملة ضمن المؤتمرات الصحفية الأسبوعية المنظمة لوسائل الإعلام، وتم إعداد ونشر ما مجموعه ١٠ ورقات معلومات عن عمليات جمع الأسلحة في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأنتجت مواد ترويجية دعماً لعمليات جمع الأسلحة، بما في ذلك ٨٠ سترة، و ٥٥ حقيبة محمولة على الظهر، و ١٠٠ قميص تي - شيرت و ١٠٠ قبعة و ٢٠٠٠ لصيقة</p> <p>ونظمت ٥ حلقات عمل لوسائل الإعلام بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمسائل المتعلقة بها</p> | وإعادة الإدماج |
| <p>لم تصدر الكتيبات/النشرات والملصقات لأن البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كان لا يزال قيد الإعداد</p> | <p>الرصد اليومي لامتنثال أطراف النزاع لإنهاء استخدام الأطفال الجنود ومنع تجنيد الأطفال أو إعادة ضمهم إلى المقاتلين البالغين</p> |
| <p>رصدت عملية الأمم المتحدة امتثال الأطراف بشكل يومي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت فرقة عمل الأمم المتحدة، التي تضم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والفريق القطري ومنظمات دولية غير حكومية، الانتهاكات الجسيمة التالية ضد الأطفال: ٦٦ حالة قتل/تشويه تم الإبلاغ عنها أثناء هجمات داخل القرى شنتها جماعات مسلحة مجهولة الهوية، كما أبلغ عن ١٢٧ حالة من حالات الاعتصاب والعنف الجنسي، و ٦ حالات من حالات تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، و ٨ هجمات على مدارس ومستشفيات، بما في ذلك احتلال تلك المؤسسات</p> | نعم |
| <p>لم تنظم حلقة عمل منفصلة عن النساء ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولكن خلال الفترة المشمولة بالتقرير وبينما كانت الحكومة تقوم بإعداد سياسة نزع السلاح والتسريح</p> | لا |
| <p>تنظيم حلقة عمل عن المرأة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع مركز القيادة المتكامل، والبرنامج الوطني لإعادة الإحراق والتأهيل المجتمعي، وبرنامج الأمم</p> | |

| النواتج المقررة | النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|--|--|
| المتحدة الإنمائي، والمجتمع المدني، وممثلات المقاتلات السابقات | وإعادة الإدماج، قدمت عملية الأمم المتحدة المشورة التقنية بشأن إدماج الاعتبارات الجنسانية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقامت الحكومة باعتماد السياسة في آب/أغسطس ٢٠١٢ |

العنصر ٢: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

٣٦ - ركزت عملية الأمم المتحدة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والأطفال، وفقا لقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وبشأن الأطفال والتزاع المسلح. وعلى الرغم من وجود عدد محدود من أصحاب المصلحة الوطنيين في الميدان، بما في ذلك ممثلو منظمات المجتمع المدني والوزارات، وعلى الرغم من العوائق اللوجستية، واصلت العملية تعزيز قدرات أعضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية في مجال حماية الطفل وحقوق الطفل، وفي ما يتعلق بالتحديات والانتهاكات المتصلة بنوع الجنس، كما وفرت التدريب في مجال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة والعنف الجنسي والجنساني. وبالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالقضايا الإنسانية (التي تضم وكالات تابعة للأمم المتحدة وشركاء وطنيين)، قدمت عملية الأمم المتحدة الدعم من أجل وضع الاستراتيجية الوطنية لإنهاء العنف الجنساني، التي وضعت صيغتها النهائية وقدمت إلى الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت عملية الأمم المتحدة الدعم للحكومة، عن طريق المساعدة والمشورة، في إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمؤسسات التعليمية والمهنية وأكاديميات إنفاذ القانون، وكذلك في تعزيز الأطر القانونية الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٣٧ - وعززت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أنشطتها في مجالي الرصد والإبلاغ، وأجرت عددا من التحقيقات الخاصة، لا سيما في غرب كوت ديفوار. وقد تم توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحالات المتكررة من المواجهات العنيفة والتحقيق فيها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية بتخطيط وتنفيذ أنشطة لتنمية قدرات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تتناول أساليب التحقيق وصياغة التقارير في مجال حقوق الإنسان، وساعدت الجماعات المعنية بحقوق المرأة والطفل على استخدام السبل المتاحة لالتماس جبر الأضرار الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع برنامج العمل الإنساني أيضا ضمن أولوياته تقديم المساعدة للمشردين داخليا والعائدين والفئات الضعيفة الأخرى من المتضررين بالأزمة التي أعقبت الانتخابات، وذلك بوسائل تشمل توفير الأمن للاجئين العائدين من ليبيا إلى غرب كوت ديفوار. وعملت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن كثب مع مجتمع المساعدة الإنسانية والحكومة في وضع استراتيجية للعودة الإنسانية ووسائل لتوفير حلول مؤقتة لأولئك الذين لم يتمكنوا من العودة.

الإنجاز المتوقع ٢-١: إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار

| مؤشرات الإنجاز المقررة | مؤشرات الإنجاز الفعلية |
|--|---|
| قيام منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في كوت ديفوار بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وإصدار تقارير عن حالة حقوق الإنسان في البلد (٢٠١٠/٢٠٠٩: ٢٣ تقريرا؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ١٠ تقريرا؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٥ تقارير) | أنجز. فقد أصدرت منظمات مختلفة لحقوق الإنسان ١٢ تقريرا عن حقوق الإنسان و ١٥ بيانا تتناول جميعها حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار |
| تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وإبلاغ السلطات القضائية المدنية و/أو العسكرية المختصة عنهم (٢٠١٠/٢٠٠٩: ٦٧؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٤٠؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٤٠) | أنجز. فقد تم تحديد هوية ١٢٨ من الجناة المزعومين وإبلاغ السلطات القضائية المختصة (العسكرية والمدنية) عنهم، وبصورة رئيسية في سياق الأزمة التي أعقبت الانتخابات |
| تنفيذ خطة العمل الوطنية لإلغاء العنف الجنسي والجنساني في كوت ديفوار | تم الانتهاء من تنقيح وثيقة الاستراتيجية الوطنية بشأن مكافحة العنف الجنسي والجنساني في نيسان/أبريل ٢٠١٢. واعتمدت الحكومة خطة العمل في تموز/يوليه ٢٠١٢، بعد وقت قصير من انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنها لم تنفذ خلال الفترة بسبب توقيت اعتمادها |
| تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة لمركز حقوق المرأة، وذلك لدعم رصد حقوق الإنسان الواجبة للمرأة وتنفيذ آليات المساواة بين الجنسين في كوت ديفوار | لم تمنح منظمات المجتمع المدني أولوية لتحقيق القدرة التشغيلية الكاملة لمركز حقوق المرأة، نظرا للتركيز على وضع الصيغة النهائية لخطة عمل وطنية لإلغاء العنف الجنسي والجنساني |
| | خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع بتمويل خبير استشاري لمساعدة كوت ديفوار في وضع الصيغة |

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

النهائية لخطة العمل الوطنية. وقام مرصد حقوق المرأة ووزارة المرأة والأسرة والطفل ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في البلد بتقديم المساعدة في العمل على وضع خطة عمل وطنية لإنهاء العنف الجنسي والجنساني

| النواتج المقررة | أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|--|---|
| تنظيم ٥٠ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان ودورات لتجديد المعلومات عن حقوق الإنسان لما يبلغ عددهم ٨٠٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة وموظفي إنفاذ القانون والجهاز القضائي في كوت ديفوار، و ٤٥٠ من ناشطي المجتمع المدني، و ٥٠ صحفياً، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والطفل، بما في ذلك الحماية من العنف القائم على أساس نوع الجنس، وعلى حقوق الإنسان فيما يتعلق بالانتخابات | نعم نظم أكثر من ٢٥٠ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان في أنحاء البلد، واستفاد من هذه الدورات ٢٣٢ ١ من أفراد القوات المسلحة في كوت ديفوار و ٥٥٠ من أفراد الشرطة والدرك و ١٠٠ من الموظفين القضائيين، و ٨٠٠ من نشطاء المجتمع المدني و ٥٠ صحفياً. وركزت الدورات التدريبية على حقوق الإنسان والسلام والوئام الاجتماعي، مع التركيز على حقوق المرأة والطفل ويرجع انخفاض عدد المشاركين من أفراد القوات المسلحة الإيفوارية وأفراد الشرطة والدرك إلى تركيز تلك القوات على أنشطة التنظيم وحفظ الأمن |
| تدريب ٥٠ من الصحفيين في مجال العنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان، مع تركيز خاص على حقوق المرأة والطفل وحقوق الإنسان فيما يتصل بالانتخابات | ٦٠ صحفياً تم تدريبهم في أربع دورات تدريبية إعلامية على التغطية المهنية للانتخابات، بما في ذلك دورهم في تعزيز حقوق المرأة والفتيات الضعيفة |
| تدريب ١٠٠ من موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها | ٢٥٠ من موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية تم تدريبهم في ١٠ دورات تدريبية على إجراء التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان وتقنيات التوثيق، وكتابة التقارير عن حقوق الإنسان. وقد مكن ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية من إصدار تقارير ذات مصداقية عن حالة حقوق الإنسان في البلد. ويعود ارتفاع العدد إلى |

أنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

زيادة الاهتمام من جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية

تم إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة حقوق الإنسان والحريات العامة، ولا سيما فيما يتعلق بالوثائق الاستراتيجية الصادرة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

نعم

إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني إلى الحكومة في صياغة خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وتنفيذها، وللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ولايتها المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تم إسداء المشورة من خلال عقد ٨ اجتماعات مع اللجنة الوطنية للتوعية بحقوق الإنسان داخل وزارة التعليم بشأن عملية إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، ونظمت حلقة عمل واحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ للتحقق من البرامج المنقحة. وعقد اجتماعان على الأقل مع المدير العام للشرطة وقائد قوات الدرك لمناقشة إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في مدارس تدريب الشرطة والدرك

نعم

إسداء المشورة إلى وزارات التعليم الوطني، والداخلية، والدفاع في إدماج حقوق الإنسان في صلب المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية وفي أكاديميات تدريب الشرطة والدرك، بطرق منها عقد ١٢ اجتماعاً شهرياً مع اللجنة الوطنية للتوعية بحقوق الإنسان

أنشئت ٤ نوادٍ جديدة لحقوق الإنسان في المدارس والكليات، وتم تعزيز ٤٣ من النوادي القائمة عن طريق التدريب وتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك توفير الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان

لا

إنشاء ١٠٠ نادٍ جديد لحقوق الإنسان في المدارس والكليات، وتعزيز قدرات نوادي حقوق الإنسان المائة الموجودة بالفعل من خلال التدريب وتقديم المساعدة التقنية

وخلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات تفكك العديد من نوادي حقوق الإنسان التي كانت قائمة في المدارس، وبالتالي ركزت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تعزيز الأندية القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت العملية المنظمات غير الحكومية الوطنية في قيادة عملية إنشاء نوادٍ جديدة

تقارير قدمت إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلب مجلس الأمن إلى عملية

١٠

إعداد تقريرين نصف سنويين عامين و ٤ تقارير فصلية لتقديمها للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وتقريرين مواضيعيين عن

أنجرت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

| | |
|---|---|
| <p>الأمم المتحدة في كوت ديفوار إصدار تقارير شهرية إلى لجنة الجزاءات بدلا من التقارير الفصلية</p> <p>تم نشر تقرير موضوعي واحد عن حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم تقرير واحد نصف سنوي وتقرير مواضيعي ثان لإجازتهما. ومع ذلك، لم يتم الإفراج عن هذين التقريرين للنشر قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢</p> | <p>حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار</p> <p>١</p> |
| <p>تم بث ٤٠ برنامجا إذاعيا أسبوعيا بشأن مواضيع متعددة مثل برامج التربية الوطنية بشأن حقوق الإنسان على نطاق البلد وجرى تبادل هذه البرامج لمواصلة بثها مع الإذاعات المحلية الشريكة. وبسبب أولويات الانتخابات أجلت البرامج التلفزيونية الأربعة المقررة إلى الفترة المشمولة بالتقرير القادم. وعقدت ١٩ إحاطة صحفية/مؤتمرا صحفيا كل أسبوع، مع التركيز بصفة رئيسية على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وتم تخصيص ٩ أنشطة للتوعية بقضايا حقوق الإنسان. وتم الاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ واليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ بإقامة احتفالات عامة في أبيدجان و ١٤ موقعا آخر في البلد. وتم إنتاج مواد ترويجية، منها ١٠٠٠٠ كراسة و ٤ لافتات و ٣٠٠٠ قميص بمناسبة حملة حقوق الإنسان؛ و ٥٠ لافتة و ٥٠٠ ملصق. بمناسبة اليوم الدولي للمرأة؛ و ١٠٠٠ ملصق و ٥٠٠٠ نشرة دعما للاحتفال بذكرى صدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)</p> | <p>نعم</p> <p>تنفيذ حملة إعلامية لتوعية عامة الجمهور بمسائل حقوق الإنسان تشمل ٤٠ برنامجا إذاعيا أسبوعيا عن حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل، و ٤ لقاءات تلفزيونية لمناقشة قضايا حقوق الإنسان، وطباعة وتوزيع ١٠٠٠٠ كتيب/نشرة، وتقديم ٦ إحاطات عن حقوق الإنسان إلى وسائط الإعلام والأوساط الدبلوماسية، وتقديم تقرير عام كل ٦ أشهر عن حالة حقوق الإنسان على نطاق البلد على موقع العملية على شبكة الإنترنت، وتنظيم أنشطة للتوعية، بما في ذلك ٥ أيام لحقوق الإنسان، والاحتفال باليوم الدولي للمرأة (٥٠٠ ملصق و ٥٠ لافتة)، والتذكير بقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك بالتعاون مع وزارة الأسرة والمرأة والشؤون الاجتماعية، ومع المجتمع المدني (١٠٠٠ ملصق و ٥٠٠٠ نشرة)</p> |
| <p>شاركت عملية الأمم المتحدة في ٣ اجتماعات إقليمية في داكار ولومي وأبيدجان. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ٩ مداولات إقليمية شهرية</p> | <p>المشاركة في ٤ اجتماعات على المستوى دون الإقليمي تنظمها العناصر الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في</p> <p>٣</p> |

| أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|---|--|
| عبر الفيديو لزيادة وتيرة تبادل المعلومات مع الاقتصاد في تكاليف السفر في الوقت ذاته | غرب أفريقيا، وفي الاجتماع التشاوري السنوي الذي تعقده المفوضية في جنيف |
| ٢ عقد اجتماعان تشاوريان لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف ونيويورك | |
| ٦ تقارير أنجزتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وقدمت إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح | تقديم ٦ تقارير، مرة كل شهرين، إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، وتقرير سنوي عن الرصد والامتثال إلى مجلس الأمن بشأن الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال |
| ١ أنجز تقرير سنوي واحد وقدم إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح | |
| ٤ دورات تدريبية شهرية (في المتوسط). أجري ما مجموعه ٤٨ دورة تدريبية، استفاد منها ١٧٨١ من الشركاء، من بينهم ١٤٦ مدرسا، و ٤٥٢ من أفراد القوات المسلحة الوطنية، و ٥٣٨ عضوا في المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والعاملين في مجال تقديم المعونة، و ٢١٧ من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، و ٩٨ من أفراد الشرطة المحلية وحراس الأمن، و ٥٥ من الأخصائيين الصحيين والاجتماعيين، و ١٩٤ طفلا/شبابا، و ٨١ من قادة المجتمعات المحلية. ويرجع انخفاض عدد الدورات والمنتديات التدريبية إلى محدودية الشركاء المتواجدين في الميدان والمعوقات اللوجستية | تنظيم ٧ دورات تدريبية و ٧ منتديات عن حماية الأطفال شهريا للمنظمات غير الحكومية المحلية وجماعات المجتمع المدني لتوعية المجتمعات المحلية بحماية الأطفال |
| ٧ منتديات في الشهر (في المتوسط). نظم ما مجموعه ٧٩ منتدى للتوعية بحماية الطفل، استفاد منها ٣٠٨٤٧ شخصا، من بينهم ٢٩٠ من أعضاء المجتمع المدني، و ٨٥٤ طفلا/شبابا، و ١٨٦٨٥ من أفراد المجتمعات المحلية، | |

أنجرت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

و ٧٩ مدرسا، و ٣٣٥ من قيادات الجمعيات النسائية، و ١٤٥ من أفراد القوات المسلحة الوطنية، و ٤٠٠ من المشردين داخلها، و ٢٥ من موظفي المنظمات غير الحكومية، و ٣٤ من الموظفين في الخدمة المدنية

دورة تدريبية نظمت بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفل. وتمت توعية أكثر من ٦٠٠٠ امرأة من خلال هذه الدورات

٦٠

تنظيم ٥٠ دورة تدريبية للمنظمات النسائية المحلية والقيادات التقليدية عن أحكام قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) والعنف الجنسي المتصل بالنزاع في أشد المناطق تضررا في الشمال والغرب (دويكوي ومان وأوديين وكورهوغو)

إلى جانب الدورات التدريبية المقررة، تم القيام بالمزيد من التدريب والتوعية فيما مجموعه ١٣ دورة تدريبية إعلامية مع ٥٢٥ مشاركا بشأن الانتخابات التشريعية والوئام الاجتماعي والمصالحة الوطنية والتنمية المحلية. وكانت قائمة المشاركين في الدورات التدريبية الإعلامية متوازنة وشملت صحفيين وممثلي المنظمات النسائية المختلفة. ويرجع ارتفاع عدد المشاركين إلى وجود إرادة سياسية لتحقيق المصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي، والحاجة إلى التخفيف من حدة التوتر بين الجماعات السكانية على الصعيد المحلي

نعم

تدريب ١٠٠ صحفي وإعلامي، و ١٠٠ من قيادات المنظمات المحلية التي تمثل النساء، بخصوص المسائل الجنسانية، بما فيها العنف القائم على نوع الجنس، ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار

قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة التقنية إلى وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفل، ورابطة المحاميات على أساس منتظم. وقدمت عملية الأمم المتحدة ٦ دورات تدريبية إلى ما مجموعه ١٤١ عضوة في رابطة المحاميات بشأن الكيفية التي يمكن بها تكييف القوانين الوطنية بشأن العنف الجنسي والجنساني مع الحقائق على أرض الواقع

نعم

تقديم المساعدة التقنية لوزارة حقوق الإنسان والعدل، ووزارة الأسرة والمرأة والشؤون الاجتماعية، ورابطة المحاميات من أجل تعزيز قدرات مرصد حقوق المرأة بعدة طرق منها تدريب أعضائه وتقديم الإحاطات والدعم في مجال جمع الوثائق ذات الصلة

ونظمت بعثة مشتركة محددة الهدف إلى الجزء الغربي من البلد مع وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفل. وشارك أكثر من ١٠٠ قيادة نسائية في البعثة، مما أدى إلى تقييم حالة المشردين داخليا في المخيمات في دويكوي وغيرهم من الفئات الضعيفة من النساء والفتيات من قبل ممثل الحكومة وإلى اتخاذ التدابير المناسبة، من قبيل توفير الأغذية والإمدادات وتنظيم عودة المشردين إلى قراهم وديارهم

من المشاريع ذات الأثر السريع في مجال حقوق الإنسان نفذت: مشروعان من مشاريع التدريب في مجال حقوق الإنسان للقطاعات الجمهورية لكوت ديفوار، ومشروع تدريب واحد لمنظمة غير حكومية وطنية بشأن العدالة الانتقالية، ومشروع لدعم الوئام الاجتماعي وحقوق الإنسان في كوماسي، ومشروع واحد لإعادة تأهيل محطة إذاعية محلية، ومشروع لإعادة تأهيل مركز للشباب المعرض للخطر

٦

تنفيذ ٥ من المشاريع ذات الأثر السريع في مجال حقوق الإنسان

وبالإضافة إلى ذلك، نفذت ٥ مشاريع من المشاريع ذات الأثر السريع مع التركيز على المسائل المتعلقة بالأطفال والمسائل الجنسانية: مشروع تدريب مهني للشباب، وإعادة تأهيل مركز للأطفال المعرضين للخطر بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإعادة تأهيل مركز من المراكز النسائية، وإعادة تأهيل مركز للأمومة، وبناء فصل دراسي في إحدى المراكز النسائية. ونفذت المشاريع ذات الأثر السريع التي فاق عددها ما كان مقررا من خلال التمويل الإضافي المعتمد في الميزانية التكميلية

| النواتج المقررة | أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|--|--|
| إشياء نظام للإنذار المبكر لكشف التهديدات المحتمل أن تواجه حماية المدنيين | نعم اعتمدت الاستراتيجية النهائية لحماية المدنيين في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأوصت الاستراتيجية بإنشاء آليات للإنذار المبكر، الأمر الذي سينفذ في السنة المالية التالية |

الإنجاز المتوقع: ٢-٢: الانتقال من منظور الاستجابة الإنسانية إلى منظور التبكير بتحقيق الانتعاش/التنمية في كوت ديفوار

| مؤشرات الإنجاز المقررة | مؤشرات الإنجاز الفعلية |
|---|---|
| حدوث زيادة في عدد الخدمات الاجتماعية الأساسية (المدارس والمستشفيات والمرافق الطبية الأخرى) ومرافق المياه التي يعاد فتحها في شمال وغرب البلاد (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٧٧٥؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٨٧٥؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٩٠٠) | أُنجز. خلال السنة الدراسية من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعيد فتح وتشغيل جميع المدارس العامة البالغ عددها ٣١٤٠ مدرسة في المناطق الشمالية والغربية. وفي المناطق الغربية، أعيد فتح ٢١ مستشفى في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتمكن ١,٨ مليون شخص يعيشون في المخيمات والقرى من الحصول على مياه الشرب المأمونة بفضل توزيع ٩٧٣ ١١ مترا مكعبا من المياه، ومعالجة ٨٢ بقرا، وإصلاح ١٣٤ مضخة، وتوزيع أقراص تطهير المياه. وفي المناطق الشمالية، تمكن ما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ شخص من الحصول على مياه الشرب أثناء انقطاع التيار الكهربائي بسبب معالجة ١ ٠٠٠ بئر، وتمكن ٦٤ ٠٠٠ شخص من الحصول على أقراص تطهير المياه لمعالجة المياه في المنزل |

| النواتج المقررة | النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|--|---|
| وضع خطة طوارئ منقحة مشتركة بين الوكالات في كوت ديفوار، مع ربطها بخطة الطوارئ دون الإقليمية المشتركة بين الوكالات | نعم اعتمد الفريق القطري للعمل الإنساني، الذي يضم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عضويته، خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتشمل الخطة الموضوعية لكوت ديفوار أثر العوامل على |

| | | |
|---|-----|--|
| الصعيد دون الإقليمي، مثل أزمة منطقة الساحل وإمكانية تأثير اللاجئين الماليين في كوت ديفوار | نعم | تنظيم حلقات عمل فصلية للمنظمات غير الحكومية الوطنية لدعم التدابير الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالتعاون مع السلطات الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز |
| نظمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتعاون مع السلطات الحكومية، ٣ حلقات عمل للمنظمات غير الحكومية الوطنية بشأن العنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في دالوا، بواكيه ومان، وحلقة عمل للمنظمات غير الحكومية بشأن تقديم المشورة وتدابير الحفاظ على السرية في دالوا وحلقة عمل بشأن تقديم المشورة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية | ٧ | تنفيذ ٥ من المشاريع ذات الأثر السريع لتحسين حالة الأشخاص المشردين داخليا العائدين إلى مناطقهم الأصلية، و ٥ من المشاريع ذات الأثر السريع بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و ٥ من المشاريع ذات الأثر السريع التي تركز على الأطفال والمسائل الجنسانية، منها ٣ مشاريع تستهدف بشكل خاص العنف الجنسي والجنساني |
| من المشاريع ذات الأثر السريع التي تركز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نفذت: ٤ مشاريع لإعادة تأهيل مراكز مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومشروع لتجهيز مركز للاختبارات المتعلقة بالفيروس | ٥ | |
| وضعت خطة أولويات لكوت ديفوار لتنفيذ الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي المتكامل المعدل الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١١. وترتكز الخطة | نعم | وضع خطة أولويات لكوت ديفوار لتنفيذ الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي المتكامل المعدل |

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

على إعادة بسط سلطة الدولة من خلال استعادة الأمن والنظام العام، والنظام القضائي، وإعادة بناء السلطات المحلية، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني؛ وتحديد هوية السكان وتحقيق المصالحة الوطنية؛ وتسوية المسائل المتعلقة بالوئام الاجتماعي وحياسة الأراضي؛ والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة؛ وتمكين الشباب؛ وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية

العنصر ٣: عملية السلام

٣٩ - عملت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسية، ولا سيما تقديم الدعم إلى الحكومة في مجالات إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء كوت ديفوار، وإجراء الانتخابات التشريعية، وإعادة هيكلة قوات الأمن، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. وواصلت العملية أيضا المشاركة في مشاورات منتظمة مع الزعماء السياسيين وأصحاب المصلحة الإيفواريين لتهيئة بيئة تفضي إلى إقامة حوار سياسي حقيقي وشامل للجميع ضمن الإطار الأوسع لعملية المصالحة الوطنية.

٤٠ - وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم للسلطات الإيفوارية على الصعيدين الوطني والمحلي في بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وساعدت في تمكين غالبية السلطات المحلية (سلطات المحافظات) والموظفين المدنيين من العودة إلى العمل. وفتحت مكاتب الجمارك والضرائب في معظم المناطق الوسطى والشمالية والغربية السابقة؛ ومع ذلك، فقد عرقلت البنية التحتية المتضررة ومحدودية الموارد قيام تلك المكاتب بدورها بفعالية. ودعمت العملية أيضا طائفة واسعة من الأنشطة التي تتناول الوئام الاجتماعي والمصالحة وحل النزاعات والحوار بين المجتمعات المحلية وبناء القدرات على الصعيد المحلي، ودعمت بناء قدرات المؤسسات الإيفوارية.

٤١ - وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة التقنية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة في إجراء الانتخابات التشريعية التي عقدت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وساهمت العملية أيضاً بما عدده ١٠٠٠ ملصق و ٢٥٠ لافتة وكتيباً ونشرة لتوعية الناخبين وكفالة ذهابهم للتصويت بأعداد كبيرة. وجرى الاقتراع في جو آمن بشكل عام، باستثناء حوادث أمنية وقعت في دائرتين خلال انتخابات الإعادة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢. وصدق الممثل الخاص للأمين العام على الانتخابات التشريعية في ٢٠٣ من الدوائر الانتخابية أعلنت السلطات الوطنية نتائجها، وافتتحت الجمعية الوطنية المنتخبة ديمقراطياً في البلد في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٤٢ - ودعمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، عن طريق توفير مشورة الخبراء والمساعدة التقنية وتنمية القدرات، أنشطة فريق عامل وطني معني بإصلاح القطاع الأمني. وكان الفريق قد كُلف بوضع إطار وطني يركز على الأمن الوطني، والمراقبة الديمقراطية، وإعادة البناء في أعقاب الأزمة، وسيادة القانون والعلاقات الدولية، والحوكمة الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية والإنسانية. ولتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين المجتمع الدولي والنظراء الوطنيين، بادرت العملية بنشر وتوزيع رسالة إخبارية شهرية جديدة معنونة "إصلاح القطاع الأمني تحت المجهر" (Zoom sur la RSS). وأتاحت الرسالة الإخبارية منبرا للسلطات الوطنية تعرب من خلاله عن آرائها بشأن إصلاح القطاع الأمني، وهي المنشور الوحيد المعني بإصلاح القطاع الأمني تحديداً والذي يجمع بين كافة أصحاب المصلحة، على الصعيدين الوطني والدولي. فقد أوجدت هذه الرسالة تعاوناً جيداً فيما بين الشركاء وزادت من مستوى فهم البرنامج الوطني لإصلاح القطاع الأمني.

٤٣ - وبالرغم من إحراز تقدم في مجالات رئيسية بفضل التزام السلطات الوطنية والدعم المقدم من عملية الأمم المتحدة والشركاء الآخرين العاملين في البلد، ظلت الحالة في كوت ديفوار متقلبة لأن الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بجميعة الأراضي، لم تعالج على نحو شامل وبطريقة متكاملة وطويلة الأمد. وحالت الحوادث الأمنية دون عودة كوت ديفوار إلى جو من السلام يفضي إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

الإيجاز المتوقع ٣-١: إعادة توحيد كوت ديفوار وتعزيز الاستقرار السياسي

| مؤشرات الإنجاز المقررة | مؤشرات الإنجاز الفعلية |
|---|---|
| إعادة بسط سلطة الدولة تماماً في أنحاء البلد، وإعادة نشر السلطات المحلية في الشمال بشكل كامل وفعال (سلطات المحافظات) | بعد الأزمة التي أعقبت الانتخابات، حين خُربت عدة مبان عامة وأُتلفت سجلات ونُهبت معدات، أُحرز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إعادة تأهيل سلطات |

المحافظات وتمثيلات الوزارات التنفيذية بحيث عادت إلى
مزاولة عملها

واستأنف الموظفون المدنيون مهامهم في جميع أنحاء البلد،
بيد أن فعاليتهم ظلت محدودة بسبب الضرر الذي لحق
الهياكل الأساسية والنقص في الموارد. وفي ظل عدم توفر
قوات الشرطة والدرك الجيدة التدريب والتجهيز التي
يمكن الاعتماد عليها، كانت السلطات، وخصوصاً
سلطات المحافظات التي تمثل الحكومة في جميع أنحاء
كوت ديفوار، هي التي اضطلعت إلى حد كبير بمعالجة
الشواغل الأمنية للسكان. وعززت المسؤوليات التي
اضطلعت بها هذه السلطات ضمن اللجان الأمنية المحلية
ولجان الإنذار المبكر والتوعية دور الولاية في المهام القيادية
والرقابية. ولوحظ أن بعض المناطق بذل فيها المزيد من
الجهود الرامية إلى منع النزاعات المحلية وتسويتها

قيام الحكومة بإعادة إنشاء خزانة عامة موحدة تمارس
عملها بالكامل

أحرز تقدم في إنشاء خزانة مركزية للدولة. وأعيد فتح
الإدارة الجبائية إلى حد كبير في جميع أنحاء البلد وفتحت
مكاتب للجمارك في معظم المناطق السابقة الوسطى
والشمالية والغربية؛ بيد أن الافتقار إلى الموارد لا يزال
يعوق فعالية العمليات الجمركية. وكثفت الجمارك أيضاً
من وجودها في غرب البلد ولكن حضورها ظل ضعيفاً
بسبب الافتقار إلى الموظفين والمعدات. وتتولى السلطات
المختصة إلى حد كبير تحصيل الإيرادات، باستثناء وقوع
حوادث ابتزاز

ضمان حرية تنقل الأشخاص والسلع دون عوائق في
أنحاء البلد

في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر
٢٠١١، لا سيما في بعض المناطق في غرب البلد وشماله،
شكلت عمليات استيلاء الجنود على السلع في نقاط
التفتيش وعمليات السطو المسلح على مركبات النقل،
خطراً على أمن وسلامة المسافرين، مما أثر سلباً في حرية
الحركة. وبعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ شهدت الحالة
تحسناً إثر تبديل قوات الشرطة والدرك الإيفوارية ونشرها
بأعداد أكبر. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، تحسنت الحالة
تدريجياً في أبيدجان وقلصت الحكومة من عدد نقاط
التفتيش بعد أن أصبحت الحالة الأمنية أكثر استقراراً.
وظلت الحالة في غرب البلد متقلبة بسبب الاستحواذ

غير القانوني على الممتلكات العقارية

تم إعادة توزيع الموظفين المدنيين في جميع أنحاء البلد. فبعد الأزمة التي أعقبت الانتخابات، رجع الموظفون المدنيون ببطء إلى المناطق الغربية، رغم أن الافتقار إلى الموارد لا يزال يعوق فعاليتهم. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تم إعادة توزيع زهاء ٢٤ ٠٠٠ موظف مدني في المناطق السابقة الوسطى والشمالية والغربية، ولكن المكاتب الجمركية ومكاتب أخرى ما زالت تعاني من نقص في عدد الموظفين

لم تُوضع خطة عمل بشأن حقوق الطفل لأن الحكومة أعطت الأولوية لمجالات أخرى، مثل الانتخابات التشريعية، وإصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

لم يُدرج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطة العمل من أجل التنمية في كوت ديفوار رغم الجهود التي بذها المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ومع ذلك، سعت العملية مع سلطات المقاطعات والمنظمات النسائية على الصعيد المحلي إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة على الصعيد المحلي وتعزيز قدرة المرأة على المطالبة بحقوقها

عودة جميع الموظفين المدنيين، بمن فيهم ممثلو الوزارات التنفيذية لأداء مهامهم في مختلف أنحاء كوت ديفوار

تنفيذ خطة عمل بشأن حقوق الأطفال في سياق تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي، وكذلك في مرحلتيّ التعمير والانتعاش في فترة ما بعد انتهاء النزاع، عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٣١٤ (٢٠٠٠)، و ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، و ١٨٢٦ (٢٠٠٨)

تطبيق إجراء يكفل تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند التخطيط لإعادة إعمار البلد وفقاً لاتفاق واغادوغو السياسي، على نحو ما تقتضيه قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٧٢١ (٢٠٠٦) و ١٧٦٥ (٢٠٠٧) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

النواتج المنحزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

| | | |
|-----|--|---|
| ١٢ | تقريراً بشأن حالة الإعلام في كوت ديفوار قدمت إلى لجنة مجلس الأمن | تقديم تقارير شهرية بشأن حالة الإعلام إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار |
| نعم | نظمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٨ دورات تدريبية لفائدة ٢٠٠ امرأة في شرق كوت ديفوار (أنغودودو) | تعزيز المسائل المتصلة بمراعاة المنظور الجنساني في عملية إعادة الإعمار الوطني عن طريق تنظيم ٨ دورات تدريبية لتعزيز قدرات النساء المنتمات إلى الأحزاب السياسية والزعيمة التقليديات والدينيات والعضوات |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|--|--|
| <p>٥ حلقات عمل نظمت لتوعية قادة المجتمعات المحلية في توليبوه وداناند وغيلغو وياموسوكرو، بمناسبة أيام الأمم المتحدة وأنشطة التوعية. ونُظمت حلقة عمل للتوعية دامت ثلاثة أيام في أذروبيه جمعت نساء من جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية ووزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفل</p> | <p>في المنظمات النسائية غير الحكومية في المسائل الجنسانية ومشاركة المرأة في التعمير الوطني</p> <p>عقد ٥ حلقات عمل للتوعية بالمسائل المتصلة بالمنظور الجنساني في مرحلة ما بعد العملية الانتخابية تستهدف قادة المجتمعات المحلية، في الجنوب والشمال والشرق والغرب ووسط البلاد</p> |
| <p>نشر مقال في مجلة نسائية محلية متخصصة عن المسائل الجنسانية والانتخابات أعدته عملية الأمم المتحدة للصحافة الوطنية عن طريق اللجنة الانتخابية الوطنية</p> | <p>نشر مقال خاص في المجالات النسائية المحلية المتخصصة عن المشاركة السياسية للنساء على الصعيد المحلي ودورهن في عملية التعمير</p> |
| <p>تم كذلك إصدار وتوزيع ١٠٠٠٠ منشور وملصق بشأن المشاركة السياسية للمرأة ودورها في عملية التعمير الوطني</p> | <p>عقد اجتماعات شهرية مع المسؤولين الحكوميين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، لتقييم حالة تنفيذ عملية السلام، والتماس الآراء بشأن حالة السلام، وتعزيز المشاركة المتواصلة لجميع الأطراف المعنية في عملية السلام</p> |
| <p>نعم ظلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تجري الاتصالات وتتعقد الاجتماعات شهرياً مع الجهات المعنية بعملية السلام، وبخاصة المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والجهات السياسية الفاعلة الأخرى والشركاء الوطنيين والدوليين وممثلي مؤسسات الدولة بهدف إقامة حوار سياسي حقيقي وشامل للجميع في إطار أوسع للمصالحة. وساهمت هذه الأنشطة في إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع، واضطلعت العملية بدور رئيسي في الجمع بين الحكومة الحالية والمعارضة السياسية لإجراء مناقشات بشأن المسائل ذات الصلة باستقرار البلد، بما في ذلك المسائل الانتخابية</p> | <p>تنفيذ ١٥ من المشاريع ذات الأثر السريع لدعم المصالحة والتوعية وتسوية النزاعات في</p> |
| <p>٣٠ مشروعاً من المشاريع ذات الأثر السريع نفذت دعماً للمصالحة والتوعية وتسوية النزاعات، منها</p> | |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|--|---|
| <p>٨ مشاريع لإعادة تشييد مرافق تعليمية و ١١ مشروعاً لإعادة تأهيلها، و ٣ مشاريع لإعادة تأهيل مرافق الأمومة، ومشروع واحد لإعادة تأهيل مستوصف، ومشروع من مشاريع التأهيل لدعم مركز صحي في تاي، ومشروعان من مشاريع التشييد لإقامة أماكن اجتماع السكان في سيكتري وأراه، ومشروعان لتجهيز وتأهيل مرفق تدريب تابع لهيئة الجمارك الوطنية، ومشروع واحد لإعادة تأهيل ملعب رياضي، ومشروع واحد لدعم محطة إذاعية</p> <p>نتجت الزيادة في عدد المشاريع التي نفذت عن الميزانية التكميلية المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١</p> | أشد مناطق البلد تضرراً من النزاع |
| <p>نُشر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ تقرير خاص عن العملية الانتخابية والدروس المستفادة من الانتخابات الرئاسية</p> | <p>نعم</p> <p>نشر تقرير خاص عن العملية الانتخابية والدروس المستفادة من الانتخابات الإيفوارية (الرئاسية والتشريعية)</p> |
| <p>وتم صياغة مشروع تقرير خاص عن الانتخابات التشريعية، ولكن لم يوضع بعد في صيغته النهائية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير لأن الانتخابات التشريعية لم تنته بسبب إعادة التصويت في دائرتين انتخابيتين</p> | |
| <p>تم تأجيل نشر الكتيب بسبب المتطلبات ذات الأولوية المتعلقة بإعادة التصويت وما يتصل بها من حملات التوعية</p> | <p>لا</p> <p>نشر كتيب عن تسخير الرياضة من أجل السلام</p> |
| <p>عقدت اجتماعات أسبوعية مع ممثلي الحكومة، ولا سيما سلطات المحافظات والوزارات التنفيذية ذات الصلة، دعماً لبسط سلطة الدولة وفتح خزانة عامة مركزية</p> | <p>نعم</p> <p>عقد اجتماعات أسبوعية مع ممثلي الحكومة لرصد ودعم التطورات من أجل بسط سلطة الدولة تماماً ووضع خزانة عامة مركزية في الشمال</p> |
| <p>عقدت اجتماعات أسبوعية مع ممثلي الحكومة، ولا سيما مع ممثلي سلطات المحافظات والوزارات التنفيذية ذات الصلة، دعماً لتحسين</p> | <p>نعم</p> <p>عقد اجتماعات مرتين في الشهر مع الحكومة للتشجيع على استعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه</p> |

| النواتج المقررة | النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|---|--|
| والصرف الصحي، في أنحاء البلد، وتحسين إمكانية الحصول على هذه الخدمات | فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي |
| تنظيم اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، وفريق الأمم المتحدة القطري، لتعزيز الوثام الاجتماعي ومبادرات تسوية النزاعات | نعم عُقدت اجتماعات أسبوعية مع السلطات الوطنية والمحلية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتقييم الاحتياجات، ورصد التطورات ودعم البرامج والإجراءات الرامية إلى تعزيز الوثام الاجتماعي ومبادرات تسوية النزاعات |
| تنظيم ١٠ لقاءات مجتمعية في أرجاء البلد لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية وبناء الثقة على صعيد المجتمعات المحلية | ١٣ لقاء نظمته بين المجتمعات المحلية لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية وبناء الثقة على الصعيد المحلي في نيزيري، وماهو سو كورالا، ودالوا، وسان بدرو، وفاكوبلي، وديفو، ودويكوي، وبويو، ونيكارا، ونيوفوان، وأبيدجان، وتياسالي |
| عقد ٥ حلقات عمل في مجال تسوية النزاعات وإدارتها، بالتعاون مع السلطات المحلية وممثلي الوزارات التنفيذية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني | ٥ حلقات عمل عقدت بشأن تسوية النزاعات وإدارتها، بالتعاون مع السلطات المحلية وممثلي الوزارات التنفيذية المعنية والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني |

الإنجاز المتوقع ٣-٢: إحراز تقدم نحو إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن ودوائر الأمن الداخلي، وتعزيز القدرة على إدماج المنظور الجنساني في إصلاح القطاع الأمني

| مؤشرات الإنجاز المقررة | مؤشرات الإنجاز الفعلية |
|--|--|
| قيام السلطات الوطنية بوضع رؤية تشاورية واسعة النطاق واستراتيجية مناظرة عن مستقبل القطاع الأمني في كوت ديفوار | أُنجز. وضعت رؤية وطنية للقطاع الأمني واستراتيجية مناظرة عن مستقبل القطاع الأمني في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمت موافقة الرئيس الرسمية ومصادقته بعد الفترة المشمولة بالتقرير، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ |
| قيام السلطات الوطنية بوضع آلية استشارية وتنسيقية لدعم جهود إصلاح القطاع الأمني | أُنجز. أنشأت الحكومة الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ |
| زيادة النساء من حيث العدد والرتب في قوات الشرطة والدرك الوطنية بما لا يقل عن ٣٠ في المائة | لم يُحرز تقدم ذو بال بشأن مشاركة المرأة في الشرطة الوطنية وقوات الدرك. وبلغت نسبة النساء في الشرطة |

| مؤشرات الإنجاز الفعلية | مؤشرات الإنجاز المقررة |
|--|--|
| الوطنية ١١,٦ في المائة (٢٠٩٥ امرأة من مجموع ١٨٠٣٧ من الأفراد)، ولا يوجد نساء في قوات الدرك الوطنية | (٢٠١٠/٢٠٠٩: صفر؛ ٢٠١١/٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٣٠ في المائة) |
| نُشرت الشرطة الوطنية بشكل متزايد بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ولكن لم تحدث زيادة في عدد المكاتب المفتوحة المعنية بالمساائل الجنسانية | زيادة عدد المكاتب المعنية بالمساائل الجنسانية في مفوضيات الشرطة ومراكز الدرك. مما لا يقل عن ٧٠ في المائة (٢٠٠٩/٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١١/٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٧٠ في المائة) |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|---|--|
| نعم قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المشورة التقنية خلال الاجتماعات الأسبوعية للفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني (بقيادة الحكومة) لتنسيق عمل الاستراتيجية الوطنية للقطاع الأمني. ويسرت العملية أيضاً عقد اجتماعات تنسيقية أسبوعية بشأن إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع الجهات المانحة لإطلاع جميع الشركاء على آخر المستجدات ولتبادل الآراء بشأن تطورات إصلاح القطاع الأمني. وعقد الممثل الخاص للأمين العام اجتماعات شهرية مع سفراء بشأن إصلاح القطاع الأمني. ومع ذلك، لم يشارك المجتمع المدني حسب المشار إليه في النواتج المقررة | تيسير عملية شهرية للحوار الوطني حول مستقبل القطاع الأمني في كوت ديفوار، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني، بطرق منها اللقاءات المفتوحة وأفرقة المناقشة المتخصصة والمقابلات مع الأطراف الرئيسية |
| نعم ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تم إيفاد خبير في إصلاح القطاع الأمني اتخذ له مكان عمل في مقر الحكومة، وشارك في اجتماعات الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني، وأسدى المشورة المتخصصة بشأن صياغة مشروع الاستراتيجية الوطنية. وكان عقد حلقة دراسية بشأن إصلاح القطاع الأمني في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أول اجتماع رسمي في هذا الموضوع بعد الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وأطلقت السلطات الوطنية المناقشات الفعلية | إسداء المشورة المتخصصة للسلطات الوطنية بشأن وضع رؤية واستراتيجية مناظرة عن مستقبل القطاع الأمني في كوت ديفوار، بما في ذلك مستقبل القوات المسلحة |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|---|---|
| <p>بشأن هذا الموضوع بإنشاء الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأسدت العملية المشورة المتخصصة على مختلف المستويات وفي العديد من المهام، بما في ذلك أثناء انعقاد حلقتين دراسيتين وطنيتين بشأن إصلاح القطاع الأمني</p> | <p>إعداد وتقديم تدريب عن المسائل الجنسانية وعن إصلاح القطاع الأمني للمدربين لجميع الجهات المعنية بإصلاح القطاع الأمني، بعد إجراء تحليل متعمق لاحتياجات المرأة وأدوارها في إصلاح القطاع الأمني، وبندل مساع ضاغطة لإدماج المرأة في قوات الدفاع والأمن والدرك الإيفوارية</p> |
| <p>أعدّ تدريب بشأن القضايا الجنسانية وحقوق الإنسان والأخلاقيات وحماية الطفل والعنف الجنسي، ولكن لم يُقدم إلى ٤٠٠ من أفراد الشرطة والدرك إلا بعد الفترة المشمولة بالتقرير، في تموز/يوليه ٢٠١٢. وعُقد اجتماع واحد مع المستشار الأقدم لدى رئيس كوت ديفوار في الشؤون الجنسانية لتشجيع على توظيف الإناث في قوات الدرك الوطنية، وعُقدت ٣ اجتماعات مع الشرطة الوطنية لمناقشة إمكانية تنفيذ التدريب المتعلق بالعنف الجنسي والجنساني لأفراد الشرطة الوطنية</p> | لا |
| <p>قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المشورة التقنية إلى الحكومة خلال اجتماعاتها الأسبوعية مع الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني. وقُدّمت المشورة بشأن آليات التنسيق حسب الحاجة قبل إنشاء الفريق العامل الوطني</p> | <p>إسداء مشورة استراتيجية وتقنية على أساس شهري للسلطات الوطنية تتعلق بإنشاء آلية استشارية وتنسيقية لدعم جهود إصلاح القطاع الأمني، أو تنقيح الآلية القائمة حالياً لتعزيز قبولها كآلية مؤهلة على صعيد الجمهورية</p> |
| <p>شاركت العملية في إطار الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني في مناقشات لدعم دور الجمعية الوطنية في ممارسة الرقابة الديمقراطية على القطاع الأمني عن طريق عمليات يومية لتبادل الآراء، ولا سيما من خلال ركن المراقبة الديمقراطية، منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقدمت المشورة أيضاً إلى الحكومة قبل نيسان/أبريل ٢٠١٢ عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية</p> | <p>إسداء المشورة المتخصصة وتقديم الدعم لبناء القدرات، على أساس شهري، إلى الكيانات المسؤولة عن كفاءة المساءلة والشفافية والرقابة على المؤسسات الأمنية، ومنها الجمعية الوطنية</p> |

| النواتج المقررة | النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|---|---|
| عقد اجتماعات تنسيقية فصلية مشتركة بين الوكالات مع الشركاء الوطنيين والدوليين والجهات المانحة حول تمويل وتنفيذ إصلاحات القطاع الأمني في كوت ديفوار | نعم عقدت اجتماعات شهرية مع الجهات المانحة والشركاء الدوليين بقيادة الممثل الخاص للأمين العام |
| الإسهام في الخطة الاستراتيجية لإصلاح منظومة العدالة، بطرق منها إسداء المشورة بشأن استقلال منظومة العدالة، والتعديلات التشريعية، وسن قوانين جديدة تتصل بالقطاع الأمني، وذلك من خلال عقد مشاورات شهرية مع السلطات الإفوارية | نعم قدمت المشورة في ٢٠ اجتماعاً لوضع الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل، التي اعتمدها وزارة العدل في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المشورة ثلاث مرات في الأسبوع إلى الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني وإلى الأفرقة العاملة الفرعية المعنية بالعدالة والحوكمة |
| إجراء، أو التكليف بإجراء، دراسة استقصائية أساسية عن نظرة الجمهور للقطاع الأمني في كوت ديفوار لرصد الاتجاهات السائدة في الرأي العام وتحديد التدابير الممكن اتخاذها لبناء الثقة | لا لم تجر السلطات الوطنية ولا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دراسة استقصائية. فإن دراسة استقصائية أساسية لوجهات نظر الجمهور، أجريت في عام ٢٠٠٩ في منطقة تشهد تنوعاً عرقياً، لا تزال تعتبر مفيدة. وبالإضافة إلى ذلك، استخدم الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني جميع الموارد والبيانات المتاحة لوضع تفاصيل الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني |
| تنظيم مؤتمرات للسلطات المحلية لإقناعها بضرورة تنسيق الأمن في مختلف برامج إصلاح القطاع الأمني، وحلقتين دراسيتين لبحث الحلول اللازمة لتنفيذ خطة إصلاح القطاع الأمني تستند إلى التوصيات التي أفضى إليها تقييم القطاع الأمني | نعم نظمت الحلقة الدراسية الوطنية الأولى للفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني في أيار/مايو ٢٠١٢ بفرانكفورت - باسام. وتم وضع الصيغة النهائية لجميع الإصلاحات التي تدخل في نطاق اختصاص الفريق العامل، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بالأمن الوطني، والمراقبة الديمقراطية، والتعمير في مرحلة ما بعد الأزمة، والبعد الإنساني، والحوكمة الاقتصادية، وسيادة القانون. وعقدت الحلقة الدراسية الوطنية الثانية بأبيدجان في حزيران/يونيه ٢٠١٢ من أجل توحيد جميع الإصلاحات التي صيغت خلال الحلقة الدراسية الأولى في فرانكفورت - باسام. |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|---|--|
| وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بعد الفترة المشمولة بالتقرير، وُضعت الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني وصدق عليها رئيس الدولة | |
| لم يُعقد مؤتمر للمانحين لأن الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني وتقدير تكاليف الأنشطة المتصلة بها لم تكتمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير | لا عقد مؤتمر للمانحين لحشد التمويل لمختلف البرامج |
| شاركت العملية في ٢٠ اجتماعاً بهدف المساعدة على وضع الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل التي اعتمدت في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتضمنت هذه الاستراتيجية ٢١ هدفاً من بينها استقلال القضاء واعتماد تشريعات رئيسية | نعم إجراء مشاورات شهرية مع السلطات الإفوارية حول الخطة الاستراتيجية لإصلاح منظومة العدالة باعتبار ذلك جزءاً من إصلاح القطاع الأمني، بوسائل منها إسداء المشورة وتقديم المساعدة بشأن استقلال منظومة العدالة، والتعديلات التشريعية، واعتماد قوانين جديدة |

٤٤ - واصلت العملية التركيز على تقديم المساعدة والمشورة إلى حكومة كوت ديفوار بهدف تحقيق استقرار الحالة الأمنية وشن حرب على الجرائم الخطيرة في جميع أنحاء البلد. وقُدِّمت المساعدة أيضاً في بلورة استراتيجية وطنية لإصلاح الشرطة وتحديث وتطوير القدرات المؤسسية والعملياتية للشرطة والدرك من خلال الاشتراك في أماكن عمل واحدة وتقديم التوجيه وتدريب المدربين. وبعد إغلاق مركز القيادة المتكاملة ونقل القيادة رسمياً من القوات الجمهورية لكوت ديفوار إلى وكالات إنفاذ القانون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قامت العملية بتيسير استئناف أفراد الشرطة والدرك مهامهم، وقُدِّمت الدعم اللوجستي والعملياتي لنشر أفراد الشرطة والدرك في جميع أنحاء كوت ديفوار.

٤٥ - وفيما يتعلق بالدعم الذي قدمته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مجال بناء القدرات والتحصين للانتخابات التشريعية التي أُجريت في عام ٢٠١١، نظّمت العملية، بالتعاون مع النظراء الإيفواريين، ما مجموعه ٢٢ حلقة دراسية وأكثر من ١٠٠ دورة تدريبية في مجال مكافحة الشغب، والأمن العام، وحقوق الإنسان، ودور وكالات إنفاذ القانون خلال الانتخابات، ودور الجيش في مكافحة الشغب والحد من استخدام القوة، والآداب المهنية للشرطة، واستقبال الضحايا، والطب الشرعي، وأساليب التعليم، والحماية المباشرة، وتدخلات الشرطة، والإمام بالحاسوب، وجمع معلومات عامة عن الجرائم، ومواكب سيارات الحراسة، وشرطة أمن المرور، وتزوير الوثائق، ومكافحة الابتزاز، وإجراء التحقيقات.

٤٦ - أما فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات الأمنية، فقد اشتركت العملية مع الشرطة الإيفوارية في إجراء استعراض متعمق للشرطة الوطنية في آب/أغسطس ٢٠١١. وقامت وزارة الداخلية بصياغة مشروع وثيقة بشأن السياسة القطاعية المتعلقة بإصلاح الشرطة الوطنية، وأدرجت الوثيقة في الوثيقة التي تتضمن الاستراتيجية التي أعدها الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني.

٤٧ - وفي إطار مكافحة الجرائم الخطيرة وحماية السكان المدنيين، قامت العملية بتكثيف الدوريات التي تجريها بالليل والنهار بالاشتراك مع جهاز الشرطة الوطنية وقوات الدرك في جميع أنحاء الإقليم الوطني بهدف تقديم المساعدة والمشورة في إجراء التحقيقات، وتحديد هوية المحتجزين، بما في ذلك عن طريق رفع البصمات، والتصوير، وتجميع الملفات الجنائية الشخصية، والقيام بالتحريات الجنائية.

٤٨ - وأتاحت العملية أيضا فرصة للتدريب على استخدام قاعدة البيانات المركزية لعلوم الطب الشرعي، بما في ذلك تصنيف الملفات الجنائية، وقدمت المساعدة للشرطة الإيفوارية ووحدات التدخل في مجال الطب الشرعي التابعة لقوات الدرك الإيفوارية على إدارة مسرح الجريمة وتحديد هوية مرتكبي الجرائم في أبيدجان ودالوا وبواكيه.

٤٩ - وقد أُعيدت مؤشرات الإنجاز والنواتج المقررة للفترة قيد الاستعراض خلال فترة كانت احتياجات السجون وهياكل العدالة متباينة جدا بين جنوب البلد الذي تسيطر عليه الحكومة والمنطقة الوسطى والشمال والغربية سابقاً. ويتضح ذلك من خلال عدد من المؤشرات والنواتج التي لا تعكس الظروف السائدة خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد أدت أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات الرئاسية إلى تغييرات جذرية في الوضع في كوت ديفوار على مستوى منظومتي العدالة والسجون. وكان لهذه الأزمة أثر مدمر على منظومة العدالة الإيفوارية: فقد لحقت أضرار بـ ١٧ محكمة و ٢٣ سجنا وتعرضت للنهب،

وفر ما يزيد عن ١٢ ٠٠٠ من السجناء. ومع ذلك، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعيد فتح ٢٧ سجنا من أصل ٣٣ سجنا وأعيد فتح جميع المحاكم لتنظر في القضايا المدنية والجنائية.

الإنجاز المتوقع ٤-١: تعزيز سلطة القانون والنظام العام، وتوفير قدرة تشغيلية مستدامة من الشرطة الوطنية وقوات الدرك في كوت ديفوار

| مؤشرات الإنجاز المقررة | مؤشرات الإنجاز الفعلية |
|---|--|
| نشر وكالات إنفاذ القانون في جميع المراكز الحضرية في مختلف أنحاء البلد، على الأقل | أنجز. بعد نقل القيادة رسمياً من القوات الجمهورية لكوت ديفوار إلى وكالات إنفاذ القانون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، انتشرت قوات الشرطة والدرك في جميع أنحاء الإقليم الوطني، بما في ذلك في جميع المراكز الحضرية والمناطق الريفية |
| تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لوكالات إنفاذ القانون بهدف تقليل الأنشطة الإجرامية بمقدار النصف | أنجز. تم تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لوكالات إنفاذ القانون. وفي حدود حزيران/يونيه ٢٠١٢، انخفض معدل الجرائم الخطيرة بنسبة ٦٥ في المائة مقارنة مع تموز/يوليه ٢٠١١. إلا أن هذه الوكالات وجدت صعوبة في العمل بفعالية بسبب التحديات الناجمة عن تدهور الهياكل الأساسية، وعدم توفر المعدات اللوجستية الضرورية، مثل المركبات، ومعدات الاتصال، والأسلحة النارية، ومعدات مكافحة الشغب الملائمة، وخاصة خارج أبيدجان |
| قيام الحكومة باعتماد وتنفيذ خطة استراتيجية لإصلاح وإعادة هيكلة جهاز الشرطة والدرك في كوت ديفوار | لم تُعتمد الخطة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وإعادة هيكلة جهاز الشرطة والدرك في كوت ديفوار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعزى ذلك أساساً إلى تباين الآراء داخل الحكومة بشأن كيفية مواصلة عملية الإصلاح |

أنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

| | | |
|---|----|--|
| قيام وحدات الشرطة المشكّلة بـ ٢٠٠ عملية حراسة أمنية شهرياً لمراقبة موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين أثناء أداء مهامهم | ٣٢ | تم توفير ما مجموعه ٣٨١ عملية حراسة أمنية (ما معدله ٣٢ عملية في الشهر). وفي فترة التخطيط، كان يُنظر إلى الأفراد من ضباط الشرطة من العملية على أنهم جزء من فئة |
|---|----|--|

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

”موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين“. إلا أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُذِن للأفراد من ضباط الشرطة بحمل الأسلحة النارية واستخدامها، وهكذا لم يعودوا من فئة ”موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين“. ولهذا تم توفير عمليات الحراسة فقط للموظفين غير المسلحين من العنصر المدني الفني عند الطلب

سُير ما مجموعه ٢٩٣ ٣٠ دورية في جميع أنحاء البلد، منها ٨٥٨ ٢ دورية مشتركة مع الشرطة المحلية والدرك المحلي. ويُعزى ارتفاع عدد الدوريات إلى زيادة مشاركة عملية الأمم المتحدة في الدوريات المشتركة مع وكالات إنفاذ القانون

٣٠ ٢٩٣

تسيير ٢٩ ٢٨٠ دورية لشرطة الأمم المتحدة (٨٠ دورية × ٣٦٦ يوماً) لرصد وتوجيه أنشطة الشرطة في جميع أنحاء البلد، وإسداء المشورة يوميا للسلطات الوطنية، بما في ذلك تسيير ٢٠٠ دورية مشتركة مع وكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلد

قُدِّمت المساعدة من خلال تسيير دوريات مشتركة منتظمة مع وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية، وتضمنت هذه المساعدة إسداء المشورة وتقديم الدعم في إقامة الحوار بين السكان ووكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلد. وحظيت الأنشطة المشتركة بين شرطة الأمم المتحدة ووكالات إنفاذ القانون الوطنية بقبول السكان وتقديرهم على نطاق واسع

نعم

تقديم المساعدة لتشجيع المصالحة وتجديد ثقة السكان في وكالات إنفاذ القانون لاستعادة بيئة آمنة ومأمونة في جميع أنحاء البلد

تم الاضطلاع بأنشطة رصد وتوجيه وكالات إنفاذ القانون عن طريق تقاسم أماكن العمل مع ٣٠٠ وحدة إقليمية من وحدات الشرطة والدرك في جميع أنحاء الإقليم الوطني لكوت ديفوار

نعم

القيام يوميا برصد وتوجيه وكالات إنفاذ القانون في القطاع الذي يشمل مناطق الوسط والشمال والغرب، حيث ستصبح وحدات مختلطة يصل عددها إلى ٤٦ وحدة جاهزة للعمل، وكذلك ٤٩ وحدة من وحدات القوات المسلحة للقوات الجديدة

في آب/أغسطس ٢٠١١، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والشرطة الإيفوارية بإجراء عملية فحص مشتركة للشرطة الوطنية، وقدمت تقريرا إلى وزارة الداخلية. ولم تُقدم

لا

تقديم المشورة على أساس يومي للسلطات الوطنية بشأن إصلاح وإعادة هيكلة الشرطة الوطنية والدرك الوطني

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المشورة بشكل يومي طوال الفترة المشمولة بالتقرير نظراً إلى أن وزير الداخلية قرر القيام بهذه الأنشطة أسبوعياً قبل إنشاء الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني في نيسان/أبريل ٢٠١٢. واعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٢، حضر أفراد شرطة العملية ٢٨ جلسة عمل عقدها الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني بشأن الشرطة الوطنية. وشاركت اللجنة العلمية التابعة للفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني في صياغة واعتماد وثيقة وزارة الداخلية المتعلقة بالسياسة القطاعية المتصلة بإصلاح الشرطة الوطنية

ولم تُقدّم أي مشورة يومية بشأن إصلاح الدرك. ولا تزال قوات الدرك الوطنية تمتنع عن القيام بأنشطة إصلاح بالاشتراك مع الشرطة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

شارك ٦٠٠ مساعد من أفراد الشرطة والدرك في دورات في أكاديميتي الشرطة والدرك في أيدجان للحصول على تدريبات تكميلية مناسبة على المهام الروتينية التي تقوم بها الشرطة. وشارك في تنظيم هذا التدريب المهني مدربون من جهازتي الشرطة والدرك الإيفواريين وأفراد من شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

تم تقديم المشورة على أساس يومي من خلال تقاسم مواقع مشتركة مع أكاديميتي الشرطة والدرك (٣ ضباط في أكاديمية الشرطة وضابط واحد في أكاديمية الدرك). وتم بناء فصلين جديدين في أكاديمية الشرطة وترميم ٣ فصول قديمة في أكاديمية الدرك

وكانت مناهج التدريب في الأكاديميتين قيد التنقيح بمساعدة شرطة عملية الأمم المتحدة،

نعم

تنظيم تدريب انتقالي لما عدده ٦٠٠ عنصر من عناصر الشرطة المساعدة، على المهام الروتينية التي تقوم بها الشرطة

نعم

تقديم المشورة على أساس يومي لأكاديميتي الشرطة والدرك بشأن أمور منها إعداد منهج جديد للتدريب الأساسي، ووحدات تدريبية عن المسائل الجنسانية وحماية القصر والعنف الأسري والاعتداء الجنسي

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ولكن التنقيح لم يكن قد اكتمل عند حلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكانت العملية بصدد إعداد وحدات دراسية بشأن المسائل الجنسانية وحماية القصر، والعنف الأسري والاعتداء الجنسي، ولكنها لم تكن قد أُدرجت بعد في المناهج الدراسية عند حلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

دورة للتدريب الأساسي نُظمت للمدربين ولأفراد الشرطة والدرك، تضمنت ١٧ دورة تدريبية على أساليب التدريس والتدريب لفائدة ٤٨٥ مدرباً من مدربي الشرطة والدرك، و ٨ حلقات دراسية بشأن استقبال الضحايا لفائدة ١ ٥٨٨ فرداً من أفراد الشرطة، ٣٠٠ منهم كانوا من مساعدي الشرطة، ودورتين تدريبيتين عن الأمن العام لفائدة ١٠٠ فرد من أفراد الشرطة والدرك، و ٨ دورات تدريبية على تقنيات تدخل الشرطة لفائدة ١٣٦ مدرباً من مدربي الشرطة والدرك في إطار الامتثال لمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون المعترف بها دولياً

٣٥

تنظيم ٥ دورات للتدريب الأساسي للمدربين، في إطار التعلم المستمر، بشأن المواضيع الرئيسية المتعلقة بحفظ الأمن في المجتمعات المحلية بهدف تعزيز الامتثال لمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون المعترف بها دولياً

قُدمت المساعدة والمشورة يومياً إلى نيابة المديرية العامة الإيفوارية للطب الشرعي، وبصفة خاصة عن طريق تقديم التدريب اللازم والمشاركة في الأنشطة المتصلة بقاعدة البيانات المركزية لعلوم الطب الشرعي، بما في ذلك عن طريق تحضير وتصنيف الملفات الجنائية والبصمات. وتم تقديم المساعدة، بما في ذلك في مجال إدارة مسرح الجريمة وتحديد هوية الجناة، إلى وحدات الطب الشرعي التابعة للشرطة والدرك الإيفواريين، وإلى المؤسسات السجنية في أبيدجان وبواكيه ودالوا. وأعدَّ ما مجموعه ٤٥٠ ٢ ملفاً جنائياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونُظمت ١٧ دورة تدريبية

نعم

تقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي لزيادة القدرات التقنية لوكالات إنفاذ القانون عن طريق إقامة مختبر لعلوم الطب الشرعي وتقديم التدريب والمساعدة لضباط الشرطة في المختبر على إدارة مسرح الجريمة والمقذوفات والمخدرات وتزوير المستندات، بما في ذلك تقديم الدعم في إنشاء قاعدة بيانات للبصمات للشرطة الجنائية، وفي وضع السياسات اللازمة لإنشائها وإدارتها، والإجراءات التشغيلية الموحدة اللازمة لاستخدامها، والضوابط الكفيلة بالحفاظ على السرية والخصوصية

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

بشأن رفع البصمات وإدارة مواقع الجريمة، شارك فيها ٦٤٧ فرداً من أفراد الشرطة والدرك، ونُظِّمت حلقة تدريبية بشأن رفع البصمات شارك فيها ٤٥ موظفاً من موظفي السجون في أيبديجان

ولم يكتمل إنشاء مختبر علوم الطب الشرعي بسبب عدم توفر التمويل الكافي لإصلاح مبنى المختبر

نُظِّمت ٥٢ دورة تدريبية لفائدة ١١٩ فرداً ومدرباً من العاملين في الشرطة والدرك، منها ٦ دورات تدريبية بشأن الشرطة المكلفة بتسيير حركة المرور استفاد منها ١٦٣ مدرباً من مدربي الشرطة والدرك؛ و ٥ دورات تدريبية على مكافحة تزوير الوثائق لفائدة ١٠١ فرداً من أفراد الشرطة والدرك المسؤولين عن أمن المطارات؛ ودورة تدريبية واحدة بشأن إجراءات التحقيق استفاد منها ٣١ مدرباً من مدربي الشرطة والدرك؛ ودورة واحدة للتوعية بشأن هيكل وأداء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية استفاد منها ٢١ فرداً من أفراد الشرطة؛ ودورتان تدريبيتان بشأن مواكب سيارات الحراسة شارك فيهما ٤٥ مدرباً من مدربي الشرطة والدرك؛ و ٨ دورات تدريبية بشأن حماية الشخصيات البارزة شارك فيها ١٨٨ فرداً من أفراد الشرطة والدرك؛ و ١٦ دورة تدريبية على استخدام الحاسوب لفائدة ٢١٠ أفراد من الشرطة والدرك؛ و ١٣ دورة تدريبية بشأن جمع معلومات عامة عن الجرائم شارك فيها ٣٦٠ فرداً من أفراد الشرطة والدرك. وبالإضافة إلى ذلك، قامت شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأنشطة فرز وتدريب مهني مستمر بشأن مواضيع متنوعة تتعلق بمهام الشرطة ومكافحة الانتزاع استفاد منها ٣١٠ فرداً من العاملين في وحدات مكافحة الانتزاع

نعم

تقديم المشورة إلى وكالات إنفاذ القانون عن عمليات الشرطة والتحقيقات وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية والبرامج الخاصة المتعلقة بأمر منها حوادث المرور وأمن المطارات

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

| نعم | تدريب الشرطة المحلية وقوات الدرك عن طريق تنظيم ٥ دورات دراسية عن آداب وأخلاقيات الشرطة وحقوق الإنسان لتعزيز القدرات المهنية، وتشمل هذه الدورات ما يلي: دورة للتدريب الأساسي للوحدات المحلية المعنية بحفظ النظام وللمدرسين المختصين في حفظ النظام لتحسين القدرات في مجال إدارة النظام العام؛ وحلقة دراسية لوكالات إنفاذ القانون بشأن مراعاة المنظور الجنساني لتشجيع زيادة عدد النساء اللاتي يلتحقن بصفوف ضباط الشرطة خلال حملات التوظيف، والقيام بتعيين أول دفعة من الضابطات في الدرك؛ وتنظيم ٨ برامج تدريبية عن العنف الجنسي والجنساني للشرطة المحلية والدرك المحلي بشأن التعامل مع ضحايا الجرائم الجنسية، وذلك بالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة |
|---|--|
| <p>نُظِّمت ١٣ حلقة دراسية لما عدده ٢ ٩٧٨ من أفراد قوات الجيش والشرطة والدرك الوطنية: منها ٤ حلقات دراسية عن حقوق الإنسان ودور قوات الأمن أثناء الانتخابات لفائدة ١ ٥٧٢ فردا من أفراد الشرطة والدرك؛ و ٦ حلقات دراسية لفائدة ٤٦٨ فردا من أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار بشأن دور الجيش في مكافحة الشغب والحد من استخدام القوة؛ وحلقة دراسية واحدة لفائدة ١١ مسؤولا رفيع المستوى في الشرطة عن مكافحة الشغب وحقوق الإنسان؛ وحلقتان دراستيتان لفائدة ٩٢٧ فردا من أفراد الشرطة بشأن أخلاقيات الشرطة</p> <p>وإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ١٢ دورة تدريبية لفائدة ٤٧٦ مدربا من مدربي الشرطة والدرك بشأن مكافحة الشغب، ودورة تدريبية واحدة لفائدة ٢٤ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين سيتولون توجيه أفراد الشرطة الوطنية والدرك الوطني في مجال العنف الجنساني والجنسي. وعلاوة على ذلك، تم تحضير دورة تدريبية واحدة لفائدة ٤٠٠ فرد من أفراد الشرطة والدرك بشأن المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة وحماية الأطفال والعنف الجنساني، وكان من المرتقب تنظيم هذه الدورة في تموز/يوليه ٢٠١٢. واجتمعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا مع المستشار الأقدم المعني بالشؤون الجنسانية لدى رئيس كوت ديفوار بهدف التشجيع على تجنيد الإناث في قوات الدرك الوطنية، واجتمعت مع مسؤولي الشرطة الوطنية لمناقشة إمكانية الشروع في تدريب أفراد الشرطة الوطنية في مجال العنف الجنسي والجنساني</p> | |

| النواتج المقررة | أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | |
|---|-------------------------------------|--|
| إجراء مراجعة للمسائل الجنسانية في قطاعات القانون والقضاء والسجون | لا | أُرجئت المراجعة بسبب عدم تنفيذ استراتيجية إصلاح القطاع الأمني خلال الفترة المشمولة بالتقرير |
| تقديم المساعدة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، إلى وكالات إنفاذ القانون المحلية في تنفيذ مشروع دولي، هو مبادرة ساحل غرب أفريقيا، لمكافحة الجريمة المنظمة | نعم | قُدمت المساعدة خلال اجتماع عُقد مع المنسق الجديد بشأن تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وقُدِّمت معلومات أيضا خلال جلسة للتعريف بمبادرة ساحل غرب أفريقيا عُقدت مع إدارة مكافحة المخدرات التابعة للشرطة بشأن ضرورة التعاون على المستوى الدولي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقامت شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا بتنسيق زيارة أجزتها بعثة تقييم في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا إلى كوت ديفوار، وحضرت ١١ اجتماعا مع السلطات المحلية. وكان وفد بعثة التقييم يضم ممثلين عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية |
| إجراء استعراض لمتابعة أنشطة الشرطة الوطنية والدرك الوطني عقب صدور توصيات الفريق العامل المعني بإصلاح قوات الدفاع والأمن وإعادة هيكلتها | لا | أنشئ الفريق العامل الوطني المعني بإصلاح القطاع الأمني في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ ولم تكن صياغة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني قد اكتملت عند حلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير |

الإنجاز المتوقع ٤-٢: إعادة بسط سلطة مؤسسات القضاء وسيادة القانون، بما في ذلك السجون، في جميع أنحاء كوت ديفوار

| مؤشرات الإنجاز المقررة | مؤشرات الإنجاز الفعلية |
|--|---|
| قيام الحكومة باعتماد وتطبيق خطة استراتيجية لإصلاح منظومة العدالة والسجون، بما في ذلك سن تشريعات رئيسية | أُنجز. فقد اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتحقق تطبيقها جزئيا بتنفيذ عدد من المشاريع التي تدخل ضمن الاستراتيجية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت خطة عمل كاملة، مع الميزانية اللازمة لتنفيذ المشاريع المتبقية، |

في طور الإعداد في أواخر الفترة المشمولة بالتقرير.
ولم تُعتمد أي تشريعات رئيسية

أنجز. فأتت الأزمة التي نشبت عقب الانتخابات، تعرضت ١٧ محكمة لأضرار حيث إنه بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، لم يُعد فتح إلا ٢٠ محكمة من محاكم كوت ديفوار البالغ عددها ٣٧ محكمة (بما في ذلك ٦ من محاكم المقاطعات الشمالية البالغ عددها ١١ محكمة)، واكتفت هذه المحاكم بالنظر في القضايا المدنية. ولذلك، كان يلزم اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني وليس فقط في المقاطعات الشمالية. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان قد أُعيد فتح جميع المحاكم بقدرتها تشغيلية كاملة

أنجز. فخلال الأزمة التي نشبت عقب الانتخابات، أثار نظام السجون في جميع أنحاء البلد. وتعرض ٢٣ سجنا لأضرار، وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، لم يكن أي سجن من السجون البالغ عددها ٣٣ سجنا على الصعيد الوطني قد أُعيد فتحها، ولم يستقبل أي منها محتجزين. ولذلك، كان يلزم اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني وليس فقط في المقاطعات الشمالية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان قد أُعيد فتح ٩١ في المائة من السجون في المقاطعات الشمالية و ٨٥ في المائة من السجون على الصعيد الوطني بقدرتها تشغيلية

أثناء الأزمة التي نشبت عقب الانتخابات، أُغلقت جميع السجون وفر جميع السجناء البالغ عددهم ١٢٠٠٠ سجنا. وبحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١١، لم يعد فتح أي سجن. وبدأ فتح السجون من جديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير وازداد عدد نزلائها ليصل إلى ٩٨٥ سجنا بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، لا يمكن إجراء مقارنة مجدية بين العدد السنوي للوفيات أثناء الاحتجاز وعددها في الفترات السابقة (توفي ١١ سجنا أثناء الاحتجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير)

بلوغ قدرة تشغيلية بنسبة ٩٠ في المائة في كل محكمة من المحاكم البالغ عددها ١١ محكمة في المقاطعات الشمالية لكوت ديفوار (٢٠١٠/٢٠٠٩: ٦٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٩٠ في المائة)

بلوغ قدرة تشغيلية بنسبة ٩٠ في المائة في السجون البالغ عددها ١١ سجنا في المقاطعات الشمالية لكوت ديفوار (٢٠١٠/٢٠٠٩: صفر؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٩٠ في المائة)

تقليل عدد الوفيات في السجون (٢٠١٠/٢٠٠٩: ١٧٥؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ١٦٠؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ١٥٠)

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|--|--|
| <p>نعم</p> <p>في أعقاب الأزمة التي نشبت بعد الانتخابات، أغلقت جميع المحاكم أبوابها وتعرض ١٧ من المحاكم البالغ عددها الإجمالي ٣٧ محكمة لأضرار أو أعمال نهب. وأجريت زيارات إلى جميع المحاكم والسجون البالغ عددها ٣٧ محكمة و ٣٣ سجنا، وتم تجميع تقرير عن أداء منظومة العدالة والسجون على الصعيد الوطني، وأُطلعت وزارة العدل والجهات المانحة الدولية على فحواه</p> | <p>تقديم تقرير إلى الحكومة عن أداء المحاكم والسجون فيما يتصل بالمعايير الوطنية والدولية، بما في ذلك العلاقة بين المحاكم والشرطة، بعد رصد أداء منظومة العدالة والسجون في الشمال من خلال زيارات شهرية إلى المحاكم والسجون (زيارة واحدة لكل محكمة من المحاكم البالغ عددها ١١ محكمة)</p> |
| <p>نعم</p> <p>عقدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٢٠ اجتماعا لتقديم المساعدة في وضع الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل التي اعتمدت في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢</p> | <p>عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية، بما في ذلك خلية التنفيذ واللجنة التوجيهية لإصلاح قطاع العدل، للمساعدة في وضع وتنفيذ خطة استراتيجية لإصلاح قطاع العدل</p> |
| <p>لا</p> <p>لم تعين وزارة العدل مفتشا عاما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تكن لديها لا دائرة للتفتيش القضائي ولا دائرة لتفتيش السجون</p> | <p>تقديم المشورة والدعم لدائرة التفتيش القضائي في وزارة العدل وحقوق الإنسان، وإلى دائرة تفتيش السجون التابعة لمديرية إدارة السجون، بسبل منها تنظيم زيارات مشتركة إلى المحاكم الابتدائية التسع وإلى ١٠ سجون في جميع أنحاء البلد</p> |
| <p>نعم</p> <p>أتاح تغيّر الأوضاع عقب أزمة ما بعد الانتخابات إمكانية تحقيق هذا الناتج في جميع أنحاء البلد وليس فحسب في المنطقة التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة من قبل. فقد أُجريت بداية ٢٦ زيارة لتقييم الأضرار والإشراف على أعمال التجديد. وعقب إعادة فتح السجون، استمرت الزيارات لأغراض رصد الأداء والإدارة والأمن</p> | <p>القيام بـ ٤٤ زيارة إلى السجون في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة لتقديم المساعدة في تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة التي اعتمدها الحكومة من قبل، ومساعدة مديري السجون الوطنية في التصدي لحالات الطوارئ في السجون، والقيام، عند الاقتضاء، بمهام مشتركة في مرافق السجون مع الإدارة الوطنية المركزية للسجون</p> |
| <p>نعم</p> <p>طوال الفترة المشمولة بالتقرير، دأبت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على عقد اجتماعات مع وزارة العدل والإدارة الوطنية للسجون وممثلين عن مؤسسات وطنية أخرى. وأقيمت شراكات بين المعاهد الإفوارية لتدريب القضاة وكتبة</p> | <p>تقديم المساعدة إلى الحكومة في تعزيز النظام التعليمي في مجالات القانون والقضاء والسجون، ويشمل ذلك معهد التدريب القضائي، وكلية الشرطة الوطنية، وكليات الحقوق، وذلك عن طريق عقد دورات عمل</p> |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|--|---|
| المحاكم وضباط السجون وموظفي السجون الشباب، ومدارس أوروبية، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقدمت العملية الدعم التقني للاتحاد الأوروبي وأكاديمية الشرطة الوطنية لوضع بنود عروض الشراكات مع أكاديمية الشرطة الوطنية | شهرية مع السلطات والمؤسسات التعليمية الإيفوارية |
| قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مشورة شهرية لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنساني وبشأن مشروع يهدف إلى وضع اليد على القوانين التمييزية، واقتراح نماذج للإصلاح | نعم تقديم مشورة شهرية إلى السلطات، ورصد تنفيذ مبادرات التوعية بالمساائل الجنسانية بين العاملين في منظومة العدالة، وتعزيز القدرات المحلية للتصدي للعنف الجنسي والجنساني |
| وبالتنسيق مع مجموعة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة العنف الجنساني، أدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دورا نشطا، على المستوى المحلي، في تركيز الاهتمام على بناء قدرات السلطات المحلية على مكافحة العنف الجنسي والجنساني | نعم تقديم المشورة والدعم إلى وزارة العدل وحقوق الإنسان، من خلال عقد اجتماعات شهرية مع الفريق العامل المسؤول عن حوسبة منظومة العدالة، بشأن إعداد وتنفيذ مشروع تجريبي لإعادة تنظيم وحوسبة مكاتب كنية المحاكم |
| بالنظر إلى أن نظام العدالة الجنائية لم يستأنف أداء مهامه إلا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وبالنظر إلى أن أعداد نزلاء السجون بدأت تعود إلى طبيعتها (وإن ظل عددهم أقل مما كان عليه في فترة ما قبل الأزمة)، وبالنظر إلى تحديات أخرى كانت ماثلة أمام نظام العدالة الجنائية، لم يرد الاهتمام بالوقت الذي يقضيه المحتجزون في الحبس الاحتياطي ضمن الأولويات. ومع عودة | لا تقديم المشورة والدعم إلى السلطات الإيفوارية، وكذلك إلى منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية العاملة في كوت ديفوار، على أساس شهري، بشأن تدابير تقليل الوقت الذي يقضيه المحتجزون في الحبس الاحتياطي |

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

نظام العدالة الجنائية إلى طبيعته، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمتابعة عدد من القضايا التي وضع فيها أفراد رهن الاحتجاز دون الحصول على الإذن اللازم من محكمة جنائية مختصة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت دورتان تدريبيتان في مجال حقوق الإنسان لصالح القضاة في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، زادت سهولة الكشف عن حالات الحبس الاحتياطي غير القانونية بفضل تحسّن الإدارة المركزية للبيانات

وقدمت عملية الأمم المتحدة المساعدة للسلطات الوطنية في وضع نظام سجلات جديد لتحسين إدارة البيانات في مختلف مناحي نظام السجون، مما مكّن مديري السجون من موافاة المحاكم ومكاتب المدعين العامين شهريا ببيانات محددة عن الاحتجاز الاحتياطي. وقدمت العملية أيضا التوجيه لموظفي السجون على الصعيد الوطني فيما يتعلق باستخدام تلك السجلات

قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والاتحاد الأوروبي، بتصميم مشروع لتيسير الوصول إلى القضاء شمل ستة من مراكز المساعدة القانونية في البلدات التي تُعتبر فيها مسألة الوصول إلى القضاء من الأولويات

وأدى عقد سلسلة من الاجتماعات مع وزارة العدل ونقابة المحامين إلى وضع مشروع مذكرة تفاهم تنظم تقديم الاستشارة القانونية المجانية، وخدمات التمثيل القانوني في عدد محدود من القضايا، لصالح أفراد المجتمع المحلي في أبيدجان، مقابل تشييد مبنى يُتخذ مقراً لنقابة المحامين في أبيدجان

نعم

تقديم المساعدة إلى الحكومة في إصلاح نظام المساعدة القانونية ووضع تدابير أخرى لتيسير وصول السكان لمنظومة العدالة، بما في ذلك دعم أنشطة المساعدة القانونية التي تقوم بها نقابة المحامين والمنظمات غير الحكومية الإفوارية

ونظمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتنسيق مع القضاة الموفدين حديثاً، سلسلة من الأيام المفتوحة في المحاكم بهدف إخبار السكان بعودة منظومة العدالة التابعة للدولة إلى العمل، ولا سيما في المناطق الوسطى والشمالية والغربية السابقة التي ظلت مُتفجرة لخدمات العدالة لمدة ١٠ سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، أُقيم تدريب للصحفيين في غرب البلد لتحسين إعداد التقارير الإعلامية عن الإجراءات القضائية

قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برصد تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي في غرب البلد وجنوبه الغربي. فعلى المستوى المحلي، أُسديت المشورة وقدم الدعم لحكّام المقاطعات، وقُدّمت خدمات بناء القدرات للسلطات التقليدية في مجال تسوية المنازعات على الأراضي، بما في ذلك ما يتعلق منها بعودة المشردين داخليا

وعلى المستوى المركزي، قُدمت المشورة للحكومة بشأن حقوق الأراضي في المناطق الريفية، وشجعت الجهات المانحة الدولية على اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة التي تشكّل السبب الجذري لنشوب النزاعات في البلد

جلسة استماع توبعت في المحكمة العسكرية في أيدجان. وكانت القضايا المعروضة تتعلق بمتابعين من عناصر القوات المسلحة أو الشرطة أو الدرك، متورطين في قضايا انتهاك حقوق الإنسان. وشاركت عملية الأمم المتحدة أيضاً في خلية خاصة معنية بالتصديق على الانتخابات نظرت في قرارات المحكمة الدستورية المتعلقة بالمنازعات الانتخابية. ونظرت الخلية في ١٦ قراراً تتعلق بقائمة المرشحين و ١١٠ قرارات تتعلق بالنتائج التي وردت من ٦٦ مركزاً من مراكز الاقتراع

نعم

تقديم المشورة إلى الحكومة والجهات المانحة بشأن تسوية المنازعات المتعلقة باسترداد الأراضي والممتلكات، بما في ذلك إرجاعها للعائدين من المشردين داخليا، وبشأن رصد هذه المسألة

٢١

متابعة ٢٠ جلسة من جلسات الاستماع في المحاكم في قضايا انتهاك حقوق الإنسان واستغلال الإفلات من العقاب والعنف ضد المرأة ومنازعات القوائم الانتخابية من خلال القيام بزيارات إلى المحاكم في جميع أنحاء البلد

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|--|---|
| نظرا لانهيار نظام السجون برمته خلال الأزمة التي نشبت عقب الانتخابات، وعدم وجود أي محتجزين في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يوضع ضمن الأولويات هذا المشروع الذي يرمي إلى تحسين الإدماج الاجتماعي للمحتجزين | القيام، بالتعاون مع المانحين على صعيد ثنائي، بإسداء المشورة لإدارة السجون في الجنوب ولإدارة الوطنية للسجون من خلال إجراء مشاورات أسبوعية بشأن إنشاء المزرعة السجنية الجديدة في ساليكرو، ووضع مجموعة من القواعد والممارسات التشغيلية لسير العمل في السجون المفتوحة وشبه المفتوحة، والقيام بـ ٧ زيارات إلى موقع المزرعة السجنية الجديدة |
| عمليات تفتيش أُجريت. فنظرا لعدم وجود دائرة لتفتيش السجون، تعذر إنجاز هذا الناتج بالكامل كما كان مقررا. بيد أنه في أعقاب سلسلة من حالات الفرار من السجون، أُجريت ٧ عمليات تفتيش لتقييم الترتيبات الأمنية وأسهمت هذه العمليات في التقدم الذي أحرزته سلطات السجون الوطنية والحكومة | تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن إدارة ١٠ سجون وبشأن الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد، بعد إجراء ١٠ عمليات تفتيش للسجون |
| جرى في المجموع توعية ٤٧٥ سجينا و ٣٠ من موظفي السجون في ٨ دورات للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز | توعية ٢٥٠ من السجناء وموظفي السجون بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز |
| مشروعا من المشاريع ذات الأثر السريع تم تنفيذها دعما لقطاعي العدل والسجون كما يلي: ٦ مشاريع لدعم إصلاح السجون وتجهيزها، و ٤ مشاريع لتشبيد مراكز للمساعدة القانونية، و ٣ مشاريع لإصلاح المحاكم، ومشروعان لتوفير معدات للمحاكم، ومشروع واحد لتزويد سلطات المقاطعات بالوثائق القانونية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالإدارة العامة | تنفيذ ٥ من المشاريع ذات الأثر السريع للمساعدة في تعزيز قطاعي العدل والسجون |
| مشروعا من المشاريع ذات الأثر السريع نُفذت دعما للحفاظ على النظام العام، وتمكين أفراد الشرطة والدرك من أداء مهامهم في أعقاب تعرض المعدات والمباني للتخريب أثناء الأزمة التي | ٢٧ |

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

نشبت عقب الانتخابات. وحصلت ٢١ منشأة من منشآت الشرطة والدرك على معدات، فيما تم إصلاح ٤ مراكز للشرطة والدرك وإمدادها بالمعدات، ونُظِّم نشاطان من أنشطة بناء قدرات الشرطة والشرطة الوطنية

وتسنى تحقيق هذه الزيادة الكبيرة في عدد المشاريع المنفذة بفضل الميزانية التكميلية التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

العنصر ٥: الدعم

٥٠ - خلال فترة الميزانية، قدم عنصر دعم العملية خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالفعالية والكفاءة، دعماً لتنفيذ ولاية العملية عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات، وتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. وقدم الدعم أيضاً إلى القوات الإضافية التي تم نشرها تعزيزاً للأمن في البلد على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٠٠٠ (٢٠١١). وعلاوة على ذلك، وعملاً بالقرار نفسه، وضعت ترتيبات لتقديم الدعم باستعمال ثلاث طائرات هيلكوبتر مسلحة وطائرتين عسكريتين متعددتي الخدمات، وقد نُقلت الطائرات مؤقتاً من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٥١ - وخلال فترة الميزانية، زُوِّد جميع أفراد القوات بأماكن إقامة ذات جدران صلبة وأدخلت تحسينات على ٨٩ في المائة من أماكن الإقامة لتستوفي معايير العمل الأمنية الدنيا. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضاً الدعم فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عن طريق المساعدة في توزيع المواد الانتخابية وجمع صناديق الاقتراع في كل دائرة انتخابية، وزُوِّدت أفرقة المراقبين الدولية بالمعلومات والدعم اللوجستي والأمني.

الإنجاز المتوقع ٥-١: زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم إلى العملية

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أُنجز. فقد اكتمل تنفيذ جميع مشاريع تجديد وإعادة تشييد الهياكل الأساسية لجميع المباني المطلوبة لاستيفاء معايير العمل الأمنية الدنيا. وزُوِّد أفراد جميع القوات بأماكن

إنجاز جميع مشاريع تجديد وإعادة تشييد الهياكل الأساسية لجميع المباني المطلوبة لكي تلبى عمليات البعثة

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

معايير العمل الأمنية الدنيا

إقامة ذات جدران صلبة. ونظرا للعدد الإضافي للأفراد النظاميين، زاد حجم العمل وأنشئت ٨ معسكرات من أصل ٩. ولم يتسن إنشاء معسكر يوبوغون بسبب تأخر الحصول على الأرض اللازمة لذلك من الحكومة

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت ٣ من المعسكرات التسعة المقررة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالنظر إلى أن وضع السياسة والبرنامج الوطنيين لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كان لا يزال جاريا، وبالنظر إلى وجود أولويات متضاربة بشأن الدعم الهندسي، بما في ذلك الطابع اللامركزي لمهام موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تقرّر إرجاء إصلاح ما تبقى من مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعددها ٦ مواقع، إلى مرحلة لاحقة

بلغ متوسط عدد حالات الإصابة شهريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٤٣ حالة بين الموظفين المدنيين في أيدجان؛ غير أن متوسط عدد حالات الملاريا المبلغ عنها بين جميع موظفي العملية، بمن فيهم الأفراد النظاميون، بلغ ١٧٠ حالة شهريا

وكانت الأرقام المنقحة الشاملة لجميع موظفي العملية على النحو التالي: ٢٠١٠/٢٠٠٩: ١٨٦ حالة شهريا؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ١٧٤ حالة شهريا؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ١٧٠ حالة شهريا

أُنجز. فقد بلغت نسبة الحوادث ٢,٥ حادثة لكل ١٠٠ مركبة. وبلغ العدد الإجمالي للمركبات العاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٠١٤ مركبة، فيما بلغ عدد الحوادث الإجمالي ٢٥ حادثة

أُنجز. فقد انخفض عدد الادعاءات المبلغ عنها للفريق المعني بالسلوك والانضباط من ٤ حالات في شهريا في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٣ حالات شهريا في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١

عدم حدوث زيادة في متوسط عدد حالات الملاريا المبلغ عنها بين موظفي العملية (٢٠١٠/٢٠٠٩: حالتان شهريا؛ ٢٠١١/٢٠١٠: حالتان شهريا؛ ٢٠١٢/٢٠١١: حالتان شهريا)

الإبقاء على عدد حوادث المركبات عند نسبة لا تزيد على ٣ حوادث لكل ١٠٠ مركبة (٢٠١٠/٢٠٠٩: ٣ حوادث؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٣ حوادث؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٣ حوادث)

انخفاض عدد الادعاءات المبلغ عنها للفريق المعني بالسلوك والانضباط من ٥ إلى ٣ حالات شهريا

| النواتج المقررة | النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|---|---|
| تحسين الخدمات | |
| إتمام أعمال تحسين مباني البعثة وبنيتها الأساس ٦٤ | لا |
| ية بما يفي بمعايير العمل الأمنية الدنيا | استوفت ٨ من ٩ معسكرات (٨٩ في المائة) معايير العمل الأمنية الدنيا: بحيث لم يكن معسكر واحد محاطا بأسوار نظرا لعدم البت في ما إذا كان سيظل قائما بصورة دائمة |
| تنظيم برنامج للوقاية من الملاريا للمراقبين العسكريين وشرطة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين في أبيدجان وبواكيه ودالوا | نعم |
| تعزيز برنامج أكثر تشدداً بالنسبة للسائقين، يُستكمل بحملات لتوعية السائقين وتبئهم لاتباع سبل السلامة على الطرق، فضلا عن فرض جزاءات، بما في ذلك تعليق و/أو سحب رخص القيادة في حالة المخالفات التي يتم تسجيلها في نظام مراقبة حركة المركبات (CarLog) | نعم |
| الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون | |
| تمركز قوام متوسطه ٧ ٢٠٠ فرد من أفراد الوحدات العسكرية وضباط الأركان، و ١٩٢ مراقبا عسكريا، و ٤٥٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٨٠٠ من أفراد الشرطة المشكّلة، وتناوبهم وإعادتهم إلى أوطانهم | نعم |
| | متوسط القوام الفعلي: |
| | من أفراد الوحدات العسكرية ٩ ٣٠٨ |
| | مراقبا عسكريا ١٩٦ |
| | من أفراد شرطة الأمم المتحدة ٣٥٢ |
| | من أفراد الشرطة المشكّلة ٩٨٢ |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|--|---|
| نجم ارتفاع متوسط القوام عن نشر أفراد نظاميين إضافيين تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١). وتُعزى زيادة عدد المراقبين العسكريين إلى تداخل فترات وجود الأفراد في المواقع خلال عملية تسليم المهام في نهاية بعض الأشهر | القيام في الوقت المناسب بالتحقق من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات ومعدات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ورصد تلك المعدات وتفتيشها، وتجهيز تقارير التحقق المتعلقة بها |
| تم القيام شهريا بالتحقق وعمليات تفتيش خاصة بالجهازية التشغيلية لجميع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة. وقُدمت ٤ من تقارير التحقق الدورية و ٢ من تقارير التحقق من الجهازية التشغيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير | القيام شهريا بتخزين ١٠٠٠ طن من حصص الإعاشة، وتقديم ٧٥٥ طنا منها، والاحتفاظ باحتياطي يكفي لمدة ٧ أيام من حصص الإعاشة أثناء القتال في مواقع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (أبيدجان/سيبروكو، ودالوا، وبواكيه)، وما يكفي لمدة ١٤ يوما في مواقع الوحدات، بما مجموعه ١٧٣ ٨٨٢ عبوة و ٤٩٢ ٦٥٤ لترا من الماء لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكلة في ٤٠ موقعا |
| تم القيام شهريا بتخزين ١٠٠٠ طن من حصص الإعاشة، وتقديم ٧٥٥ طنا منها، والاحتفاظ باحتياطي يكفي لمدة ١٤ يوما من حصص الإعاشة أثناء القتال في جميع مواقع الوحدات، واحتياطي يكفي لمدة ٧ أيام في مواقع المقر في أبيدجان/سيبروكو ودالوا وبواكيه وزادت مخزونات البعثة من حصص الإعاشة عما كان مقرراً، إذ بلغت ٢٥٠ ٦٠٠ عبوة و ٥٢٢ ٩٠٠ لتر من الماء، نظرا لنشر القوات الإضافية تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) | إدارة شؤون ما متوسطه ١٤٢٩ موظفا مدنيا، بينهم ٤٢٨ موظفا دوليا و ٨٠٩ موظفين وطنيين و ١٧٦ من متطوعي الأمم المتحدة و ١٦ من الأفراد الذين تقدمهم الحكومات |
| جرت إدارة شؤون ما متوسطه ١٤٢٩ موظفا مدنيا، يتوزعون بين ٣٧٧ موظفا دوليا، و ٧٤٧ موظفا وطنيا، و ٢٦١ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٣١ من موظفي المساعدة العامة المؤقتة و ١٣ من الأفراد الذين تقدمهم الحكومات. وجرى استقدام موظفين إضافيين من متطوعي الأمم المتحدة لدعم العملية الانتخابية، وتمت الموافقة عليهم في الميزانية التكميلية | |

| النواتج المقررة | النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|--|--|
| رسالة إخبارية فصلية للتوعية والتذكير بقواعد السلوك التي تنظم أنشطة وسلوك موظفي الأمم المتحدة | نشرت رسائل إخبارية فصلية بشأن السلوك والانضباط ووزعت على موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن طريق البريد الإلكتروني. كما نشرت الرسالة الإخبارية الأخيرة في جميع المباني التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار |
| وضع وتنفيذ استراتيجية لمساعدة الضحايا بهدف دعم الضحايا في حالة حدوث أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين | وُضعت استراتيجية لمساعدة ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين ونُفذت بإنشاء شبكة دعم تغطي البلد بأكمله، ويتولى دور التنسيق فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتضم الشبكة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية. وعقدت الشبكة اجتماعاتها مرة كل شهرين. وتلقى الضحايا المزعومون مساعدة في ٣ حالات وردت بشأنها تقارير |
| القيام، بالتعاون مع مكتب الاتصالات والإعلام، بتنظيم ١٠ منتديات عامة وحلقات عمل لتوعية السكان الإيفواريين بمعايير السلوك المطلوبة من العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في عملية الأمم المتحدة، وبخاصة سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي تتبعها الأمم المتحدة | نظمت ٨ منتديات للتوعية في ٨ مواقع إقليمية يوجد فيها عسكريون وأفراد شرطة وموظفون مدنيون تابعون لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نظمت ٣ منتديات عامة لتوعية الأشخاص المشردين داخليا |
| المشاركة في ٥ اجتماعات عن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وإساءة استخدام السلطة، ورصد أنشطة استراتيجية الشبكة القطرية لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والمشاركة في ٥ اجتماعات عن كيفية مساعدة الضحايا؛ وتنظيم ٢٦ دورة تعريفية عن مدونة سلوك | اضطلعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالأنشطة التالية: المشاركة في ٥ اجتماعات بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين ورصد الأنشطة التي تضطلع بها الشبكة القطرية، و ٥ اجتماعات عن كيفية مساعدة الضحايا |

| النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات | النواتج المقررة |
|---|--|
| تنظيم ٢٦ دورة تعريفية عن مدونة سلوك موظفي الأمم المتحدة، وتقديم التدريب على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مقر البعثة (أبيدجان) وفي القطاعين (دالوا وبواكيه) | موظفي الأمم المتحدة، وتقديم التدريب على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مقر البعثة (أبيدجان) وفي القطاعين (دالوا وبواكيه)؛ وتنظيم ٢٨ من دورات التدريب التعريفية ودورات تدريب المدربين على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين لـ ١ ١٢٠ من أفراد الوحدات العسكرية؛ والبدء في تقديم دورات تدريب المدربين لفائدة ٦ ٢٩١ من أفراد الوحدات العسكرية المنتشرين في أبيدجان ودالوا وبواكيه |
| تنظيم ٢٨ من دورات التدريب التعريفية ودورات تدريب المدربين على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين لـ ٤ ٠٣٣ من أفراد الوحدات العسكرية؛ والبدء في تقديم دورات تدريب المدربين إلى ٦ ٢٠١ من أفراد الوحدات العسكرية المنتشرين في أبيدجان ودالوا وبواكيه وجميع المواقع الأخرى التي بها وجود عسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار | تنظيم ١٨ دورة عن المهارات الإدارية والقيادية لـ ٣٦٠ موظفاً، و ٢٠ دورة تدريبية بشأن بناء القدرات لـ ٤٠٠ من موظفي الأمم المتحدة، و ٢٤ دورة تعريفية لـ ٢٤٠ من موظفي الأمم المتحدة المدنيين، و ٢٠ دورة بشأن النظام الإلكتروني لتقييم الأداء لـ ٣٠٠ موظف مدني، وتوفير موارد ومواد وإسداء المشورة بشأن التطوير الوظيفي لـ ٦٠٠ من موظفي البعثة سنوياً من خلال مركز الموارد الوظيفية |
| دورة تدريبية عن المهارات الإدارية والقيادية لـ ١٩٨ موظفاً | ١١ |
| دورة تدريبية بشأن بناء القدرات لـ ٣٢٧ موظفاً في أبيدجان وبواكيه ودالوا | ٢٢ |
| دورة تعريفية لـ ٣ ٥٨٧ من موظفي البعثة في أبيدجان وبواكيه ودالوا | ٩٤ |
| دورات تدريبية بشأن النظام الإلكتروني لتقييم الأداء لـ ٣٢ موظفاً في أبيدجان وبواكيه ودالوا | ٥ |
| موظفاً تلقوا المشورة بشأن التطوير الوظيفي واستخدموا المواد المتاحة في مركز الموارد الوظيفية | ٥٧ |
| دورة تدريبية بشأن تعزيز التطوير الوظيفي وبناء القدرات لـ ٣٥٦ موظفاً | ٢٤ |

| النواتج المقررة | النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|-----------------|--|
| | وكانت نواتج التدريب أدنى مما هو مقرر بسبب الدعم اللوجستي المقدم للانتخابات التشريعية والنقص في الموظفين المؤهلين لمواصلة عمل مركز الموارد الوظيفية |
| | موظفا حضروا صفوف تعليم اللغات الإنكليزية والفرنسية والعربية |
| ٩٥٩ | تلقى ٢٧٥ مشاركا تدريبا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ١٠ مناطق في البلد من خلال ٣ دورات تدريبية |
| نعم | قام كبار قادة البعثة، ومنهم الممثل الخاص للأمين العام، بتنفيذ ٣ مبادرات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال عقد جلسة لتخطيط الأنشطة، وجلسة مع الشركاء المحليين المعنيين بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية السلام، وإيفاد بعثة تقييم معنية بالعنف الجنسي إلى المنطقة الغربية |
| | تقدم ٩ دورات تدريبية عن إدماج المنظور الجنساني في أعمال وسائط الإعلام تضم ٢٧٠ مشاركا محليا من هيئات الإعلام العاملة في ١٩ منطقة في البلد، ومن المجتمع المدني والأحزاب السياسية؛ وقيام كبار قادة البعثة بتنفيذ ٣ مبادرات لتعميم المنظور الجنساني تناول: (أ) التحديات التي تواجه تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ (ب) تحقيق التوازن بين الجنسين في كل قسم؛ (ج) الأدوار والمسؤوليات في كل مستوى من المستويات. وتهدف هذه المبادرات الثلاث إلى إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البعثة بأسرها |
| | المرافق والهياكل الأساسية |
| | جرى صيانة وإصلاح مواقع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، ومباني شرطة الأمم المتحدة، ومباني الموظفين المدنيين، في حوالي ٥٣ موقعا |
| نعم | جرى صيانة وإصلاح مواقع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، ومباني شرطة الأمم المتحدة، ومباني الموظفين المدنيين، في حوالي ٥٣ موقعا. وشُيدت ٧ معسكرات جديدة في الغرب (إيسيا، وغاغنوا، وبوافلي، وسينفرا، وزوان هونين، وأبواسو، وتاي) ومعسكر جديد واحد في أبيدجان (أكويدو) |
| نعم | خدمات الصرف الصحي لجمع مياه الصرف الصحي والقمامة والتخلص منها (٦٦ موقعا للتخلص من القمامة و ٦٥ خزان تفسخ لتصريف الفضلات). ويعزى ارتفاع هذه |
| | خدمات الصرف الصحي لجمع مياه الصرف الصحي والقمامة والتخلص منها (٥٠ موقعا للتخلص من القمامة و ٦٥ خزان تفسخ لتصريف الفضلات) |

| النواتج المقررة | النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|---|--|
| | الأعداد إلى نشر القوات الإضافية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) |
| تشغيل وصيانة ٢٥ محطة تملكها الأمم المتحدة لتنقية المياه وتعبئتها في زجاجات وإضافة الكلور إليها في ١٦ موقعا | نعم جرى تشغيل وصيانة ٢٥ جهازا من الأجهزة التي تملكها الأمم المتحدة لتنقية المياه وإضافة الكلور إليها في ١٨ موقعا (موقعان إضافيان في غاغنوا وأكويدو). وأغلقت محطة تعبئة المياه في زجاجات |
| تشغيل وصيانة ٣٠٣ من المولدات الكهربائية التي تملكها الأمم المتحدة في ٥٣ موقعا | نعم تشغيل وصيانة ٣٠٦ من المولدات الكهربائية التي تملكها الأمم المتحدة في ٦١ موقعا |
| صيانة وتجديد ١٥ كيلومترا من الطرق و ١٥ من مهابط الطائرات ومنصات هبوط المروحيات في ١٥ موقعا و ٥ محطات للتزويد بوقود الطائرات في ٥ مواقع | نعم جرى صيانة وتجديد ٥٧ كيلومترا من الطرق و ١٥ من مهابط الطائرات ومنصات هبوط المروحيات في ١٥ موقعا و ٥ محطات للتزويد بوقود الطائرات في ٥ مواقع |
| | وتعود زيادة طول الطرق التي تم بناؤها وصيانتها وتجديدها إلى فتح معسكرات وطرق إمداد جديدة |
| توفير ٢,٩٧ مليون لتر من الوقود والزيوت و مواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية البالغ عددها ٥٠٨ مولدات (٣٠٣ من مولدات المعدات المملوكة للأمم المتحدة و ٢٠٥ من مولدات المعدات المملوكة للوحدات) | ٤,٧ ملايين لتر من الوقود والزيوت و مواد التشحيم تم توفيرها لما عدده ٥١١ مولدا كهربائيا (٣٠٦ من مولدات المعدات المملوكة للأمم المتحدة و ٢٠٥ من مولدات المعدات المملوكة للوحدات) |
| | يعزى ارتفاع الاستهلاك إلى نشر الأفراد النظاميين الإضافيين وفتح المعسكرات الجديدة في سينفرا، وبوافلي، و غاغنوا، وإيسيا، وزوان هونين، وتاي، وأنياما، والتي تعذر ربطها بالشبكة الكهربائية الوطنية |
| | بالجمع بين الميزانيتين الأصلية والتكميلية (٢,٩٧ + ٢,٣٩ = ٥,٣٦ مليون لتر) يعزى انخفاض استهلاك الوقود إلى تحسين الربط بالشبكة الكهربائية في المناطق الحضرية |

النقل البري

| | | |
|--|------------|--|
| مركبة ومقطورة وملحقة جرت صيانتها في المتوسط من خلال ٣ محال تصليح في ٣ مواقع إقليمية | ١٠١٤ | تشغيل وصيانة ١١٣٢ من المركبات والمقطورات وملحقات المركبات المملوكة للأمم المتحدة من خلال ٣ محال تصليح رئيسية في ٣ مواقع إقليمية |
| يعزى انخفاض العدد إلى وجود ١٣٨ مركبة مقتناة حديثا في مرحلة العبور عند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتقابل ذلك جزئيا المركبات التي كان من المقرر إخراجها من الخدمة وتم الاحتفاظ بها لأغراض العملية الانتخابية | نعم | تشغيل خدمة نقل مكوكية ٥ أيام في الأسبوع لما متوسطه ٨٠٠ من موظفي الأمم المتحدة في اليوم للذهاب والإياب من مقار إقامتهم إلى منطقة العمليات |
| تم تشغيل خدمة نقل مكوكية ٥ أيام في الأسبوع لما متوسطه ٥٢٧ من موظفي الأمم المتحدة في اليوم للذهاب والإياب من مقار إقامتهم إلى منطقة العمليات | ٦,١ ملايين | توفير ٧,٣ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لـ ١٠٢٩ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة و ١٨٤٠ من المركبات المملوكة للوحدات |
| يعزى انخفاض متوسط عدد الأفراد في اليوم إلى أن عددا أكبر من الموظفين يستخدمون وسائل النقل الأخرى | | |
| لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لـ ٩٣١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة (باستثناء المقطورات والملحقات) و ١٨٢٤ مركبة مملوكة للوحدات | | |
| شهدت الاحتياجات انخفاضاً نظراً لتنفيذ مبادرات الاقتصاد في التكاليف، بما في ذلك، واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الرصد الدقيق لكميات الوقود الشهرية المخصصة للوحدات، واختيار الرحلات الجوية المقررة بدلا من استخدام المركبات للسفر في رحلات طويلة إلى القطاعات، وتحسين الرقابة على نفقات السفر خارج أوقات الدوام، وانخفاض متوسط عدد المركبات الموجودة في منطقة البعثة | | |

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

النقل الجوي

| | | |
|--|------------------------------|--|
| <p>جرى تشغيل وصيانة:</p> <p>٣ طائرات تجارية ثابتة الجناحين، بالإضافة إلى طائرة ثابتة الجناحين على أساس تقاسم التكاليف مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (بنسبة ٤٠ في المائة)</p> <p>٩ طائرات ذات أجنحة دوارة، منها ٥ طائرات عمودية من الطراز العسكري (٣ من طراز Bell-212، و ٢ من طراز MI-17) و ٤ بموجب عقد تجاري (MI-8 MTV) في ٣ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا)</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك، خصصت ٥ طائرات عسكرية ذات أجنحة دوارة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لتقديم الدعم مؤقتاً أثناء الانتخابات التشريعية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) (منها طائرتان عموديتان للخدمات من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٣ طائرات عمودية مسلحة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢)</p> <p>لتر من وقود الطائرات</p> <p>يعزى انخفاض استهلاك الوقود إلى إعادة تشكيل الأسطول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ وعلى وجه الخصوص، تم تحقيق وفورات قدرها ٢,٢ مليون لتر بتعويض طائرة بوينغ B-757 بطائرة بوينغ B-737، وبإجراء تناوب بعض القوات على متن رحلات جوية تجارية</p> | <p>نعم</p> <p>٤,٣ ملايين</p> | <p>تشغيل وصيانة ٣ طائرات ثابتة الجناحين، بالإضافة إلى طائرة ثابتة الجناحين على أساس تقاسم التكاليف مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، و ١٠ طائرات ذات أجنحة دوارة (تشمل ٥ طائرات عمودية عسكرية و ٥ بموجب عقود تجارية) في ٣ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا)</p> <p>توفير ٧,٨ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم للعمليات الجوية</p> |
|--|------------------------------|--|

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

النقل البحري

| | | |
|--|-----|---|
| جرت صيانة زورقين. لم يشغّل الزورقان نظراً لتحسن الأوضاع الأمنية في البلد | ٢ | تشغيل وصيانة زورقين |
| لم يتم توفير أي وقود أو زيوت أو مواد تشحيم لأغراض النقل البحري، إذ لم يشغّل الزورقان كما كان مقرراً نظراً لتحسن الحالة الأمنية | صفر | توفير ٦٠٠ ١٥ لترا من الوقود والزيوت ومواد التشحيم المستخدمة في النقل البحري |

الاتصالات

| | | |
|--|------|---|
| جرى تشغيل وصيانة ما يلي: | نعم | تشغيل وصيانة محور اتصالات لمحطة أرضية |
| محور اتصالات لمحطة أرضية ساتلية في أيدجان | ١ | ساتلية في أيدجان، و ٢٩ محطة أرضية ساتلية في ٢٥ موقعا في جميع أنحاء منطقة البعثة، وشبكة واسعة النطاق تكفي لـ ٣٠٠٠ من مستخدمي الهاتف و ٢٨١٥ حاسوباً، وشبكة للتردد العالي تضم ٢٢٨ |
| محطة أرضية ساتلية في ٢٧ موقعا؛ وتم تركيب محطتين أرضيتين ساتليتين إضافيتين في تابو وتاي شبكة واحدة واسعة النطاق تتألف من: | ٣١ | محطة قاعدية و ٧٥١ لاسلكي متنقل، و ٢٤ من الأجهزة اللاسلكية المحمولة ذات التردد العالي، وشبكة للتردد العالي جدا تضم ٦٦٦ ٢ جهازا لاسلكيا يدويا، و ١٩٤١ من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة، و ١٢٧ محطة إذاعية أساسية، و ٧٣ جهازا لإعادة الإرسال، وشبكة جو - أرض تعمل بالتردد العالي جدا وتضم ٤٢ محطة قاعدية و ٨ محطات متنقلة، و ١٥ محطة طرفية للتداول بالفيديو في ٣ مواقع لتقديم خدمات نقل الصوت والفاكس ونقل البيانات والفيديو |
| هاتف | ٣٠٠٠ | |
| حاسوبا | ٢٨١٥ | |
| جهازا لاسلكيا قاعديا ذا تردد عال | ٢٢٨ | |
| جهازا لاسلكيا نقالا ذا تردد عال | ٧٥١ | |
| جهازا لاسلكيا محمولا ذا تردد عال | ٢٤ | |
| جهازا لاسلكيا يدويا ذا تردد عال جدا | ٢٦٦٦ | |
| جهازا لاسلكيا نقالا ذا تردد عال جدا | ١٩٤١ | |
| جهازا لاسلكيا قاعديا جو - أرض ذا تردد عال جدا | ٤٢ | |
| جهازا لاسلكيا قاعديا ذا تردد عال جدا | ١٢٧ | |
| جهازا لإعادة الإرسال بالتردد العالي جدا | ٧٣ | |
| محطة طرفية للفيديو | ١٥ | |
| عمودا مدعما بالكابلات | ١٢ | |

| النواتج المقررة | النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|--|---|
| | نظام لا سلكي رقمي ١ |
| | تم اقتناء معدات اتصالات إضافية للاضطلاع بالمهام التي صدر التكليف بها. بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) |
| دعم وصيانة ٢٥ محطة من محطات البث الإذاعي على التضمين الترددي و ٤ مرافق للإنتاج والبث الإذاعيين | نعم تم تقديم الدعم لـ ٢٥ من مواقع أجهزة الإرسال على التضمين الترددي التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار و لـ ٤ مرافق للإنتاج والبث الإذاعيين |
| تكنولوجيا المعلومات | |
| دعم وصيانة ٦٤ خادوما من نوع هيوليت باكارد، و ٩٨ خادوما افتراضيا، و ٢ ١٤٧ حاسوبا مكتيبيا، و ٦٦٨ حاسوبا محمولا، و ٦٩١ طابعة، و ١٧١ جهاز إرسال رقمي في ٥٥ موقعا، و ١٩ شبكة محلية لاسلكية، و ١٠٠ من قواعد البيانات | نعم جرى دعم وصيانة ٦٤ خادوما ماديا، و ٩٨ خادوما افتراضيا، و ٢ ٣٩٧ حاسوبا مكتيبيا، و ٩٧٨ حاسوبا محمولا، و ٧٢٧ طابعة، و ١٧٧ جهاز إرسال رقمي في ٥٧ موقعا، منها موقعان جديدان في ناي وتابو، و ١٩ شبكة محلية لاسلكية، و ١٠٠ من قواعد البيانات |
| | وتم شراء حواسيب مكتيبية ومحمولة وطابعات إضافية لدعم العناصر الفنية، بما في ذلك عنصرا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، والانتشار في مواقع إضافية في الجنوب الغربي من البلد |
| دعم وصيانة ٢ ٥٠٠ حساب للبريد الإلكتروني و ٣,٠٤ تيرا بايت من البيانات الاحتياطية | ٢ ٩٠٠ حساباً من حسابات البريد الإلكتروني جرى دعمها، وتعزى الزيادة إلى ارتفاع عدد الموظفين وإنشاء مكاتب إضافية |
| وضع نظام للمعلومات الجغرافية لتوفير ما يقرب من ٣ ٠٠٠ خريطة إدارية وتخطيطية وموضوعية لدعم القرارات المتعلقة بالسياسات والإحاطة بعناصر الظرفية والأغراض التشغيلية | نعم وفر نظام المعلومات الجغرافية ١ ٥٨٠ خريطة إدارية وتخطيطية وموضوعية لدعم القرارات المتعلقة بالسياسات والإحاطة بعناصر الظرفية والأغراض التشغيلية. وتضمنت الميزانية مخصصات للخرائط اللازمة للانتخابات البلدية، غير أن تلك الانتخابات أجل إجراؤها |

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الخدمات الطبية

| | | |
|--|-----|---|
| جرى تشغيل وصيانة ما يلي: | | تشغيل وصيانة عيادة واحدة من المستوى الأول المعزز، و ٢١ عيادة من المستوى الأول، ومستشفين من المستوى الثاني في مقرين من المقار الإقليمية |
| عيادة من المستوى الأول المعزز في أبيدجان | ١ | |
| عيادة من المستوى الأول على صعيد الأقاليم. وتم إنشاء عيادتين إضافيتين من المستوى الأول في تاي وزوان هونين لدعم الأفراد النظاميين | ٢٣ | |
| مستشفيات من المستوى الثاني. وتم إنشاء مستشفى إضافي في أنياما بأبيدجان لدعم الأفراد النظاميين | ٣ | |
| تواصلت ترتيبات الإجلاء البري والجوي على مستوى البعثة لجميع المواقع، بما في ذلك ٣ مستشفيات من المستوى الثالث في أبيدجان (أي بنقص مستشفى واحد عما كان مقررا، لأن أحد المستشفيات لم تكن نتيجة استعراضه إيجابية، وبالتالي لم يتم التعاقد بشأنه) و ٤ مستشفيات من المستوى الرابع في غانا (أكرا) وجنوب أفريقيا (جوهانسبرغ وبريتوريا) والمغرب (الرباط) | نعم | مواصلة ترتيبات الإجلاء البري والجوي على مستوى البعثة لجميع المواقع، بما في ذلك ٤ مستشفيات من المستوى الثالث في أبيدجان، ومن المستوى الرابع/الخامس في غانا (أكرا) وجنوب أفريقيا (واحد في جوهانسبرغ، وواحد في بريتوريا) والمغرب (الرباط) |
| جرى تشغيل وصيانة مرافق تقديم المشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وخدمة بصفة طوعية وسرية، وشمل ذلك تدريب ١٢٨ من موظفي البعثة ليصبحوا من مثقفي الأقران، وتدريب ١١ موظفا ليصبحوا مساعدي مرشدين، وتوعية ١٦٨ ٦ من موظفي البعثة بشأن الفيروس، وتقديم المشورة والفحص الطوعيين السريين إلى ٢٦٦٥ منهم، وتدريب ٣٢ على تقديم المشورة بصفة طوعية وسرية | نعم | الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتتألف من تشغيل وصيانة مرافق لتقديم المشورة بشأن الفيروس والفحص بصفة طوعية وسرية لجميع أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وتنفيذ برنامج للتوعية الصحية بالفيروس، بما في ذلك التوعية عن طريق الأقران، وتقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية |

الأمين

| | | |
|---|-----|---|
| جرت حراسة جميع مواقع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في جميع أنحاء منطقة العمليات | نعم | رصد ومراقبة الدخول إلى جميع مواقع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في جميع أنحاء |
|---|-----|---|

| النواتج المقررة | النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|--|---|
| منطقة العمليات على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لكفالة أمن و سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها | على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لكفالة أمن و سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها |
| توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي العملية والزوار من المسؤولين الرفيحي المستوى | نعم قدمت الحماية المباشرة على مدار الساعة لثلاثة من كبار موظفي العملية والزوار من المسؤولين الرفيحي المستوى |
| تدريب ضباط الأمن على القتال بدون سلاح واستعمال الأسلحة النارية، وعلى إجراءات وأساليب الحماية المباشرة، وأساليب التحقيق، وغيرها من المجالات ذات الصلة، لكفالة استمرار تقديم خدمات أمنية تتسم بالكفاءة المهنية | نعم نُظمت ٤٠ دورة تدريبية لـ ٢٦١ من ضباط الأمن على القتال بدون سلاح واستعمال الأسلحة النارية، وعلى إجراءات وأساليب الحماية المباشرة، وأساليب التحقيق، وغيرها من المجالات ذات الصلة، لكفالة استمرار تقديم خدمات أمنية تتسم بالكفاءة المهنية |
| عقد دورات تدريبية بشأن الأمن لجميع منسقي الأمن الإقليميين ومنسقي الأمن في المناطق، وإجراء ما لا يقل عن تدريبين عمليين على الإجلاء والانتقال إلى مواقع أخرى في منطقة البعثة | لا عُقدت دورة تدريبية واحدة بشأن الأمن لجميع منسقي الأمن الإقليميين ومنسقي الأمن في المناطق، وتدريب عملي واحد على الإجلاء والانتقال إلى مواقع أخرى في منطقة البعثة. وأجريت تمارين كاملة على الإجلاء والانتقال إلى مواقع أخرى في منطقة البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ومع ذلك، أجرت أيدجيان دون غيرها تمرين عملي على الإجلاء والانتقال إلى مواقع أخرى خشية أن يسفر التمرين الواسع النطاق عن شعور السكان المحليين بتخطيط عملية الأمم المتحدة لمغادرة البلد في وقت بالغ الأهمية |
| الامتثال التام لمعايير العمل الأمنية الدنيا في مواقع الأمم المتحدة في فترة ما بعد الانتخابات | نعم امتثلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار امتثالا تاما لمعايير العمل الأمنية الدنيا باستثناء معسكر واحد ظل بدون أسوار، ريثما يصدر قرار بشأن ما إذا كان سيصبح دائما أم لا |
| إجراء دراسات استقصائية عن معايير العمل الأمنية الدنيا في أماكن الإقامة لتحقيق الامتثال الكامل فيما يتعلق بجميع الموظفين المدنيين الدوليين (بما يشمل موظفي | نعم أُجريت ٣٣٦ دراسة استقصائية عن معايير العمل الأمنية الدنيا في أماكن الإقامة لتحقيق الامتثال الكامل فيما يتعلق بجميع الموظفين المدنيين الدوليين، ومتطوعي الأمم المتحدة، |

| النواتج المقررة | النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات |
|---|--|
| الوكالات الدوليين)، ومتطوعي الأمم المتحدة، وشرطة الأمم المتحدة، والمراقبين العسكريين، وضباط الأركان العسكريين، ممن سيظلون في مهامهم في فترة ما بعد الانتخابات | وشرطة الأمم المتحدة، والمراقبين العسكريين، وضباط الأركان العسكريين |

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢)

| الفرق | المبلغ | النفقات | المبلغ المخصص | الفرقة |
|-----------------|-----------------|-----------|---------------|--|
| (١) ÷ (٣) = (٤) | (٢) - (١) = (٣) | (٢) | (١) | |
| | | | | الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة |
| ١,٢ | ١٢٨,٣ | ١٠ ٥٥٨,٩ | ١٠ ٦٨٧,٢ | المراقبون العسكريون |
| (١,١) | (٢ ٧٠١,٥) | ٢٤٠ ٤٣٠,٤ | ٢٣٧ ٧٢٨,٩ | الوحدات العسكرية |
| ٣٤,١ | ٩ ٤٢١,٤ | ١٨ ٢٤٧,٠ | ٢٧ ٦٦٨,٤ | شرطة الأمم المتحدة |
| ٠,٣ | ٦٣,٨ | ٢٤ ٢٠٠,١ | ٢٤ ٢٦٣,٩ | وحدات الشرطة المشكّلة |
| ٢,٣ | ٦ ٩١٢,٠ | ٢٩٣ ٤٣٦,٤ | ٣٠٠ ٣٤٨,٤ | المجموع الفرعي |
| | | | | الأفراد المدنيين |
| (٣,٩) | (٢ ٩٢٧,٩) | ٧٨ ٨١٤,٦ | ٧٥ ٨٨٦,٧ | الموظفون الدوليون |
| (١,٦) | (٣٧٥,٢) | ٢٣ ٢٥٢,٢ | ٢٢ ٨٧٧,٠ | الموظفون الوطنيون |
| ٢٣,٨ | ٣ ٨٣٠,١ | ١٢ ٢٧٩,٠ | ١٦ ١٠٩,١ | متطوعو الأمم المتحدة |
| ٣٥,٨ | ٢ ٦٠٩,٧ | ٤ ٦٩٠,٠ | ٧ ٢٩٩,٧ | المساعدة المؤقتة العامة |
| ٢,٦ | ٣ ١٣٦,٧ | ١١٩ ٠٣٥,٨ | ١٢٢ ١٧٢,٥ | المجموع الفرعي |
| | | | | التكاليف التشغيلية |
| ٥٩,٦ | ٩٧٢,٠ | ٦٦٠,٠ | ١ ٦٣٢,٠ | الموظفون المقدمون من الحكومات |
| - | - | - | - | مراقبو الانتخابات المدنيين |
| (٦١,٩) | (١٥٩,٥) | ٤١٧,٠ | ٢٥٧,٥ | الاستشاريون |

| الفئة | الفرق | | المبلغ المخصص (١) | النفقات (٢) |
|--|----------------|-----------------|----------------------|------------------|
| | النسبة المئوية | المبلغ | | |
| | (١)÷(٣)=(٤) | (٢)-(١)=(٣) | | |
| السفر الرسمي | (٧١,١) | (٢ ٨٢٥,٨) | ٣ ٩٧١,٧ | ٦ ٧٩٧,٥ |
| المرافق والهياكل الأساسية | (٩,٧) | (٧ ٤٨٥,٥) | ٧٧ ١٧٢,٣ | ٨٤ ٦٥٧,٨ |
| النقل البري | ٥,٤ | ٨٢٢,٢ | ١٥ ١٥٥,٥ | ١٤ ٣٣٣,٣ |
| النقل الجوي | ١٥,٧ | ٨ ٨٩٨,٠ | ٥٦ ٥٣٣,٢ | ٤٧ ٦٣٥,٢ |
| النقل البحري | ٩١,٩ | ٣٩,٦ | ٤٣,١ | ٣,٥ |
| الاتصالات | (١٢,٩) | (٢ ٧٣٢,٦) | ٢١ ٢٠٧,٢ | ٢٣ ٩٣٩,٨ |
| تكنولوجيا المعلومات | (٠,٢) | (١٤,٥) | ٧ ٢٧٦,٩ | ٧ ٢٩١,٤ |
| الخدمات الطبية | ٢,٥ | ١٩٤,٣ | ٧ ٨٩٠,٩ | ٧ ٦٩٦,٦ |
| المعدات الخاصة | ٣,٩ | ١٨٢,٣ | ٤ ٦١٩,٧ | ٤ ٤٣٧,٤ |
| اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى | ٥٠,٢ | ١٢ ٨٨٥,٨ | ٢٥ ٦٨٠,٥ | ١٢ ٧٩٤,٧ |
| مشاريع الأثر السريع | ١,٣ | ٢٥,٠ | ٢ ٠٠٠,٠ | ١ ٩٧٥,٠ |
| المجموع الفرعي | ٤,٨ | ١٠ ٨٠١,٣ | ٢٢٣ ٤٤٠,٥ | ٢١٢ ٦٣٩,٢ |
| إجمالي الاحتياجات | ٣,٢ | ٢٠ ٨٥٠,٠ | ٦٤٥ ٩٦١,٤ | ٦٢٥ ١١١,٤ |
| الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين | ٤,٠ | ٤٥٥,٧ | ١١ ٥٠٤,٣ | ١١ ٠٤٨,٦ |
| صافي الاحتياجات | ٣,٢ | ٢٠ ٣٩٤,٣ | ٦٣٤ ٤٥٧,١ | ٦١٤ ٠٦٢,٨ |
| التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) | - | - | - | - |
| مجموع الاحتياجات | ٣,٢ | ٢٠ ٨٥٠,٠ | ٦٤٥ ٩٦١,٤ | ٦٢٥ ١١١,٤ |

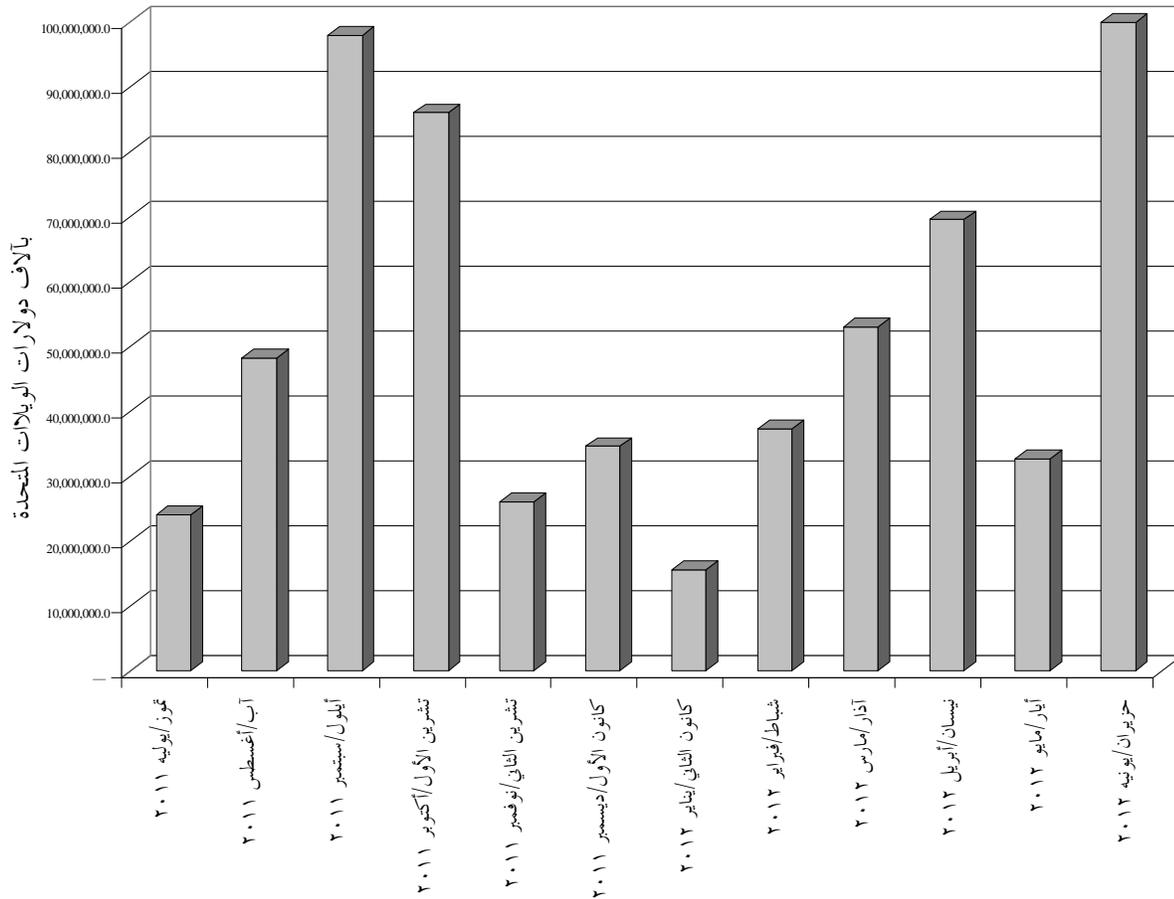
باء - موجز المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة التوزيع عبر المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| المجموعة | الاعتماد | |
|---|---------------|------------------|
| | إعادة التوزيع | التوزيع المنقح |
| أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة | ١ ٥٥٠,٠ | ٣٠١ ٨٩٨,٤ |
| ثانيا - الأفراد المدنيون | ٢ ٦٧٦,٠ | ١٢٤ ٨٤٨,٥ |
| ثالثا - التكاليف التشغيلية | (٤ ٢٢٦,٠) | ٢١٩ ٢١٤,٥ |
| المجموع | - | ٦٤٥ ٩٦١,٤ |
| نسبة إعادة التوزيع إلى الاعتماد الكلي (في المائة) | | ٠,٧ |

٥٢ - تُعزى عمليات إعادة توزيع الأموال إلى الاحتياجات الإضافية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتحت بند النفقات لفئتي الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين. ونشأ الارتفاع في الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة نتيجة للتكاليف غير المدرجة في الميزانية الخاصة بنشر تعزيزات بالجنود وأفراد الشرطة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى جانب معداتهم، ونشر معدات مملوكة لوحدة من الأردن وباكستان ونيجيريا. وتتصل التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية بالتأخر في المطالبات الواردة من حكومة فرنسا لسداد تكاليف تناوب الوحدات الفرنسية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والمطالبات المتعلقة بحالات الوفاة والعجز الناجمة عن الحادث الذي وقع في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وترجع عمليات إعادة توزيع الأموال لفئتي الموظفين الدوليين والوطنيين أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات الفعلية المتعلقة بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين بالنسبة للموظفين الدوليين، وتنفيذ عملية التصنيف خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالنسبة إلى ٢١ موظفاً دولياً و ٥٧ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية و ٢١٤ موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة. ويتعلق انخفاض الاحتياجات تحت بند العمليات أساساً بانخفاض النفقات في فئة النقل الجوي بسبب خفض عدد الطائرات ذات الأجنحة الدوارة بما يعادل طائرة واحدة، وإعادة تشكيل أسطول الطائرات الثابتة الجناحين واللوازم الأخرى والخدمات والمعدات بسبب التأخير في إعداد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

جيم - نط الإنفاق الشهري



٥٣ - يُعزى ارتفاع النفقات في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى الالتزامات الناجمة عن سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات مقابل تكاليف الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان العامل الرئيسي هو تسجيل الالتزامات والمبالغ المسددة تحت بند التكاليف التشغيلية للنقل الجوي، والمرافق والهياكل الأساسية، ولسداد تكاليف المعدات الرئيسية إلى البلدان المساهمة بقوات. ويُعزى ارتفاع النفقات في نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى تسجيل الالتزامات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات لسداد تكاليف المعدات الرئيسية والالتزامات والمبالغ اللازمة لتغطية تكاليف المرافق والهياكل الأساسية. وإضافة إلى ذلك، تُعزى زيادة نهاية السنة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ أساساً إلى دفع تكاليف الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة والمبالغ الإجمالية لتغطية التكاليف التشغيلية، وعلى وجه أكثر تحديداً، تكاليف المرافق والهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| المبلغ | الفئة |
|---------|-------------------------------|
| ٧٨١,٧ | إيرادات الفائدة |
| ١ ٧٨١,٩ | إيرادات أخرى/متنوعة |
| (٦,١) | تسويات الفترة السابقة |
| ٥ ١٢٢,٥ | إلغاء التزامات الفترة السابقة |
| ٧ ٦٨٠,٠ | المجموع |

هاء - النفقات بالنسبة للمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية واحتياجات الاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| النفقات | الفئة |
|----------|---------------------------|
| | المعدات الرئيسية |
| ٤٧ ٣٣٨,٦ | الوحدات العسكرية |
| ٥ ٣١٣,٥ | وحدات الشرطة المشكّلة |
| ٥٢ ٦٥٢,١ | المجموع الفرعي |
| | الاكتفاء الذاتي |
| ٢١ ٣١٣,٧ | المرافق والهياكل الأساسية |
| ٩ ٢٤٥,١ | الاتصالات |
| ٦ ٣٠٨,٨ | الخدمات الطبية |
| ٤ ٤٣٧,٤ | المعدات الخاصة |
| ٤١ ٣٠٥,٠ | المجموع الفرعي |
| ٩٣ ٩٥٧,١ | المجموع |

| عوامل البعثة | النسبة المئوية | تاريخ التنفيذ | تاريخ آخر استعراض |
|--------------------------------------|----------------|--------------------|---------------------|
| ألف - منطبق على منطقة البعثة | | | |
| عامل الظروف البيئية القسوى | ١,٨ | ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ | ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ |
| عامل ظروف العمليات المكثفة | ١,٩ | ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ | ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ |
| عامل الأعمال المعادية/التخلي اضطراري | ١,٥ | ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ | ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ |
| باء - منطبق على البلد المضيف | | | |
| عامل النقل المتزايد | ٤,٢٥-٠,٠ | | |

واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| الفئة | القيمة الفعلية |
|---|----------------|
| اتفاق مركز القوات ^(أ) | ١ ٩٤٥,٦ |
| التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية) | - |
| المجموع | ١ ٩٤٥,٦ |

(أ) بما في ذلك المرافق التي تقدمها الحكومات.

رابعا - تحليل الفروق^(١)

| الفرق | | المراقبون العسكريون |
|-----------------|-----------------|---------------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| ١,٢ | ١٢٨,٣ | |

٥٤ - يُعزى الفرق أساساً إلى عدم وجود مطالبات بتعويضات عن الوفاة والعجز والمكاسب الناجمة عن سعر الصرف المتصلة ببديل الإقامة المخصص للبعثة، الذي حُدد بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية ولكنه يدفع بدولارات الولايات المتحدة. وكان متوسط سعر الصرف أثناء الفترة المشمولة بالتقرير هو ٤٨٨,٨ فرنكا لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة مع سعر الصرف الوارد في الميزانية وهو ٤٧٠,٦ فرنكا لكل دولار، وهو ما يمثل فرقاً نسبته ٣,٧ في المائة.

| الفرق | | الوحدات العسكرية |
|-----------------|-----------------|------------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| (١,١) | (٢ ٧٠١,٥) | |

٥٥ - يُعزى الفرق أساساً إلى الاحتياجات الإضافية اللازمة لما يلي: (أ) دفع مبلغ تكميلي لنشر قوات إضافية والنشر غير المدرج في الميزانية لعدد إضافي من أفراد الوحدات العسكرية محدد في ١٥٠ فرداً من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، في الفترة من ٤ كانون الأول/ديسمبر

(١) مبالغ الفروق في الموارد مبنية بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار على الأقل.

إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لدعم إجراء الانتخابات التشريعية؛ (ب) التكاليف المتكبدة في الرحلات الجوية التجارية لسفر أفراد الوحدات العسكرية المتعلق بالالتحاق بمركز العمل والتناوب والإعادة إلى الوطن بدلا من استخدام أصول الأمم المتحدة مثل طائرة الشحن ذات القدرة العالية التي كانت متاحة لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والتي أستعيض عنها بطائرة منخفضة القدرات؛ (ج) شحن معدات إضافية مملوكة للوحدات لم تكن مدرجة في الميزانية التكميلية ونشرها. ويقابل الاحتياجات الإضافية الإجمالية جزئيا ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات من بدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب التأخر في نشر ضباط الأركان وتقلبات أسعار العملات بين فرنك الجماعة المالية الأفريقية ودولار الولايات المتحدة؛ (ب) عدم نشر بعض المعدات الرئيسية وعدم صلاحية بعض المعدات التي تم نشرها للاستخدام الكامل.

الفرق

| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
|-----------------|-----------------|---------------------------|
| ٣٤,١ | ٩ ٤٢١,٤ | شرطة الأمم المتحدة |

٥٦ - يُعزى انخفاض الاحتياجات من بدل الإقامة المقرر للبعثة والسفر المتعلق بالالتحاق بمركز العمل والتناوب والإعادة إلى الوطن أساسا إلى أن متوسط معدل الشغور الفعلي كان ٣٣,٠ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٥,٨ في المائة. ويعود انخفاض عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة إلى العدد المحدود من خبراء الشرطة الناطقين بالفرنسية الذين أتبحوا لدى البلدان المساهمة بأفراد الشرطة ممن يمتلكون مجموعة المهارات المطلوبة.

الفرق

| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
|-----------------|-----------------|--------------------------|
| (٣,٩) | (٢ ٩٢٧,٩) | الموظفون الدوليون |

٥٧ - يُعزى الفرق أساسا إلى ارتفاع النفقات الفعلية للمرتبات بسبب ارتفاع متوسط مضاعف تسوية مقر العمل عما كان مدرجا في الميزانية وارتفاع التكاليف العامة للموظفين، بما في ذلك نفقات استحقاق المشقة في مركز العمل بدون اصطحاب الأسرة ومنحة التعليم ومنحة الانتداب، ولأن حجم المدفوعات المتعلقة باستحقاق الإجازة الإدارية للموظفين الذين تم إجلاؤهم خلال الاضطرابات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ لم يُعرف بالكامل إلا بعد الانتهاء من إعداد الميزانية. ويقابل إجمالي الاحتياجات الإضافية جزئيا وقف دفع بدل المخاطر في

كوت ديفوار، اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين عملاً بالمعدلات المنقحة التي وافقت عليها الجمعية العامة بموجب أحكام قرارها ٢٣٥/٦٦.

| الفرق | | الموظفون الوطنيون |
|-----------------|-------------------|-------------------|
| بالنسبة المئوية | بالآلاف الدولارات | |
| (١,٦) | (٣٧٥,٢) | |

٥٨ - يعزى الفرق أساساً إلى الاحتياجات الإضافية لمرتبات الموظفين الوطنيين، والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، والتكاليف العامة للموظفين فيما يتعلق بعملية التصنيف، الأمر الذي أدى إلى رفع رتبة ٢٧١ وظيفة وطنية (٢١٤ موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة و ٥٧ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية). ويقابل إجمالي الاحتياجات الإضافية جزئياً وقف دفع بدل المخاطر في كوت ديفوار اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٥٩ - وبدأت عملية التصنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٩، واستمرت حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ومع ذلك، لم يتم الانتهاء من صوغ النتائج إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بسبب العدد الكبير من الموظفين المعنيين والاضطرابات الأمنية في منطقة البعثة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١، عندما تم إجلاء الموظفين. وتأخر تنفيذ العملية لنتائج التصنيف بسبب الأزمة التي أعقبت الانتخابات في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١، والاضطراب الأمني في منطقة البعثة، مما أدى إلى إجلاء الموظفين وتقليص الموارد في قسم شؤون الموظفين. وقدمت مدفوعات بأثر رجعي اعتباراً من شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩.

| الفرق | | متطوعو الأمم المتحدة |
|-----------------|-------------------|----------------------|
| بالنسبة المئوية | بالآلاف الدولارات | |
| ٢٣,٨ | ٣ ٨٣٠,١ | |

٦٠ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى عدم تعيين متطوعي الأمم المتحدة للملء الوظائف الشاغرة للدعم الانتخابي بسبب الانتهاء من الانتخابات التشريعية قبل الموعد المتوقع.

| الفرق | | المساعدة المؤقتة العامة |
|-----------------|-----------------|-------------------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| ٣٥,٨ | ٢ ٦٠٩,٧ | |

٦١ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع معدلات الشغور في وظائف المساعدة المؤقتة العامة للموظفين الدوليين والوطنيين بنسبة ٤٥ و ٦٩ في المائة، على التوالي، مقارنة بالمعدلات المدرجة في الميزانية بنسبة ٦,٥ وصفر في المائة، ووقف دفع بدل المخاطر في كوت ديفوار اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

| الفرق | | الأفراد المقدمون من الحكومات |
|-----------------|-----------------|------------------------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| ٥٩,٦ | ٩٧٢,٠ | |

٦٢ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بمعدل الشغور الفعلي البالغ ٦٩ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٣١ في المائة. وإضافة إلى ذلك، يعزى انخفاض الاحتياجات للسفر في مهمة/العودة إلى الوطن إلى إعادة موظفين اثنين من الموظفين المقدمين من الحكومات مقارنة مع ٤٢ فردا مدرجين في الميزانية، حيث قل عدد الأفراد المعينين عما كان مقررا بسبب الموافقة على الميزانية التكميلية لفترة ٢٠١٢/٢٠١١ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

| الفرق | | الاستشاريون |
|-----------------|-----------------|-------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| (٦١,٩) | (١٥٩,٥) | |

٦٣ - يعزى الفرق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية فيما يتعلق بما يلي: (أ) أتعاب الاستشاريين غير المدرجة في الميزانية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) تمديد فترة خدمة الاستشاري المسؤول عن رصد الانتهاكات المحتملة للحظر المفروض على واردات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى كوت ديفوار بناء على توصية لجنة الجزاءات؛ (ج) استشاري للدروس المستفادة في عملية الأمم المتحدة أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات وبعد تلك الأزمة؛ (د) الخدمات الاستشارية التدريجية غير المدرجة في الميزانية المطلوبة

فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (هـ) معلمان إضافيان للغة العربية.

| الفرق | | السفر الرسمي |
|-----------------|-----------------|--------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| (٧١,١) | (٢ ٨٢٥,٨) | |

٦٤ - يعزى الفرق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالسفر في مهام غير تدريبية، بما في ذلك: (أ) السفر الإضافي داخل منطقة البعثة لدعم الانتخابات التشريعية، وإعادة الانتخابات في بعض المناطق؛ (ب) الزيارة الرسمية التي لم تكن مقررة التي قام بها مجلس الأمن إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ (ج) السفر المتعلق ببناء معسكرات جديدة، ومعسكرات لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويقابل الاحتياجات الإضافية جزئيا انخفاض السفر الرسمي لأغراض التدريب.

| الفرق | | المرافق والهياكل الأساسية |
|-----------------|-----------------|---------------------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| (٩,٧) | (٧ ٤٨٥,٥) | |

٦٥ - يعزى الفرق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية الخاصة بما يلي: (أ) اقتناء ٩٠٥ خيام إضافية بغرض توفير ثكنات مجهزة بالخيام لإيواء ١٠ ٠٠٠ من أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار؛ (ب) اقتناء الهياكل الجاهزة لاستخدامها في مبادرات إصلاح القطاع الأمني، لا سيما إصلاح الهياكل الأساسية الوطنية ذات الصلة من قبيل مركز من مراكز العمليات والفصول الدراسية وما يرتبط بها من مرافق؛ (ج) الزيادة في المشتريات من المولدات الكهربائية ولوازم الكهرباء والبناء والسباكة المستخدمة في إنشاء معسكرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الثلاثة؛ (د) اقتناء معدات إضافية للأمن والسلامة لإصلاح القطاع الأمني ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويقابل الاحتياجات الإضافية جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) خدمات الصيانة بسبب التأخير في توفير خدمات التخلص من النفايات في خمسة معسكرات جديدة بسبب مواقعها النائية؛ وانخفاض احتياجات التخلص من نفايات الصرف الصحي بسبب تركيب محطات للمياه المستعملة في القطاعين الشرقي والغربي، ولأن الوحدة العسكرية في أبيدجان تستخدم معداتها الخاصة بها؛ وعدم إنشاء محطات الوقود الجديدة، لعدم اكتمال عملية الشراء، ولأن بعض خدمات

الصيانة اضطلع بها أفراد متعاقدون؛ (ب) المرافق العامة، بسبب انخفاض استهلاك المياه؛ (ج) الوفورات التي تحققت في استئجار مواقع في يوبوغون وأبواسو وسبروكو، حيث قدمتها الحكومة المضيفة بالمجان.

| الفرق | | النقل البري |
|-----------------|-----------------|-------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| ٥,٤ | ٨٢٢,٢ | |

٦٦ - يعزى الفرق أساساً إلى انخفاض الاحتياجات بسبب انخفاض استهلاك الوحدات العسكرية لوقود المركبات بفضل المبادرات الرامية إلى تحقيق وفورات والتي تم إطلاقها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقيام الوحدات بالمراقبة الدقيقة لمخصصاتها الشهرية من الوقود، ومراقبة استعمال المركبات، وانخفاض عدد المركبات عامة. ويُعزى انخفاض الاحتياجات عامة أيضاً إلى انخفاض تكاليف التأمين على المسؤولية قبل الغير لعدم وصول مركبات إضافية إلى الوحدات العسكرية في الفترة المشمولة بالتقرير. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً الاحتياجات الإضافية فيما يتعلق بصيانة قطع غيار المركبات التي كان من المقرر إخراجها من الخدمة ولكنها بقيت في الخدمة لدعم الانتخابات، وبسبب التأخير في وصول المركبات البديلة.

| الفرق | | النقل الجوي |
|-----------------|-----------------|-------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| ١٥,٧ | ٨ ٨٩٨,٠ | |

٦٧ - يعزى الفرق أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار وتشغيل أسطول الطائرات، وعلى وجه التحديد، تغيير الطائرة من طراز B-757 بطائرة من طراز B-737 (مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا)، وخفض أسطول الطائرات الثابتة الجناحين بواقع طائرة واحدة من طراز DHC-7 اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والتعاقد بشأن طائرة أصغر حجماً من طراز B-1900، وخفض أسطول الطائرات ذات الأجنحة الدوارة بواقع طائرة عمودية واحدة من طراز MI-8 MTV اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويُعزى انخفاض الاحتياجات أيضاً إلى انخفاض استهلاك الزيوت والوقود ومواد التشحيم، وانخفاض رسوم الهبوط ورسوم الإيقاف المتصلة بنقصان حجم أسطول النقل الجوي.

| الفرق | | النقل البحري |
|-----------------|-----------------|--------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| ٩١,٩ | ٣٩,٦ | |

٦٨ - يعزى الفرق أساسا إلى عدم استخدام زوارق إضافية لتغطية احتياجات الشحن اللازمة للانتخابات التشريعية، لأن توزيع جميع الشحنات الانتخابية الرئيسية تم عن طريق الجو وبالطرق البرية.

| الفرق | | الاتصالات |
|-----------------|-----------------|-----------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| (١٢,٩) | (٢ ٧٣٢,٦) | |

٦٩ - يعزى الفرق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية لاقتناء معدات الاتصالات اللازمة للانتقال من النظم اللاسلكية التناظرية إلى النظم الرقمية التي ستكون أكثر موثوقية وأمنا، والاتصال عن طريق الخطوط المستأجرة وزيادة قدرات خدمات الإنترنت ورسوم الجهاز المرسل المجيب. ويقابل الاحتياجات الإضافية جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) خدمات الإعلام، مثل حملات التوعية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحلقات الدراسية الوطنية، والدورات وحلقات العمل التدريبية، بسبب تأخر الحكومة في وضع برنامج وطني جديد لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وانخفاض المساحات المستأجرة للوحات الإعلانية وانخفاض إصدار التقارير والأفلام وأشرطة الفيديو الوثائقية؛ (ب) المعدات المملوكة للوحدات، بسبب التأخر في نشر الوحدات وعدم استيفاء بعض الوحدات تماما لقدرات الاكتفاء الذاتي.

| الفرق | | الخدمات الطبية |
|-----------------|-----------------|----------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| ٢,٥ | ١٤٩,٣ | |

٧٠ - يعزى الفرق أساسا إلى تأجيل شراء اللوازم الطبية لكفاية المخزون الحالي حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

| الفرق | | المعدات الخاصة |
|-----------------|-----------------|----------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| ٣,٩ | ١٨٢,٣ | |

٧١ - يعزى الفرق أساسا إلى تأخر نشر المعدات المملوكة للوحدات وعدم استيفاء بعض الوحدات تماما قدرات الاكتفاء الذاتي.

| الفرق | | اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى |
|-----------------|-----------------|----------------------------------|
| بالنسبة المئوية | بآلاف الدولارات | |
| ٥٠,٢ | ١٢ ٨٨٥,٨ | |

٧٢ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات بسبب التأخير في وضع برنامج وطني جديد لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١). ويقابل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئيا تسوية الرسوم المدفوعة لوكلاء الشحن عن جميع الشحنات التي تمت من قاعدة الأمم المتحدة للوحستيات في برينديزي، إيطاليا، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتي ظلت محجوزة في الميناء خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٧٣ - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هي كالتالي:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٢٠ ٨٥٠ ٠٠٠ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات/التسويات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ البالغ قدرها ٧ ٦٨٠ ٠٠٠ دولار والمتأتية من إيرادات الفوائد (٧٨١ ٧٠٠ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (١ ٧٨١ ٩٠٠ دولار)، ومن إلغاء التزامات الفترة السابقة (٥ ١٢٢ ٥٠٠ دولار تقابلها تسويات الفترة السابقة (٦ ١٠٠ دولار).